نموذج ترخيص

أنا الطالب : إياد عبدالله محمود عريقات أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراة المقدمة من قبلي وعنوانها.

دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية من وجهة نظر وجهاء العشائر.

وذلك لغايات البحث العلمي و/ أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/ أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: إياد عبدالله محمود عريقات

التوقيع: [توقيع]

التاريخ: ١٤/٥/٢٠١٨م

دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية
بعد دخول السلطة الفلسطينية من وجهة نظر وجهاء العشائر

إعداد

إياد عبدالله عريقات

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد فايز الطراونة

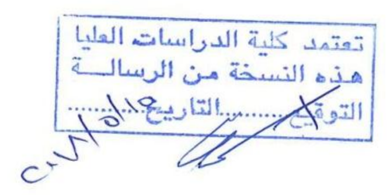
قدمت هذه الأُطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

علم الإجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، 2018



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (**دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية من وجهة نظر وجهاء العشائر**).

وأجيزت بتاريخ: 2/ 5 / 2018

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور محمد فايز الطروانة، مشرفاً أستاذ الانثروبولجيا	....
الدكتور عباطة ضبعان ظاهر أستاذ علم النفس الاجتماعي	....
الدكتور عايد عواد الوريكات أستاذ علم الجريمة	....
الدكتور قبلان عبد القادر المجالي، عضواً خارجياً أستاذ علم النفس الاجتماعي- جامعة مؤتة	....

الإهداء

أهدي نتاج رسالتي إلى كل الأهل والأصدقاء، وأخص بالذكر زوجتي العزيزة، والتي كان لها دورٌ هامٌ في دعمي نفسيا، وإلى الوالد والوالدة والإخوة الذين منحوني كل التشجيع لتحصيل درجة الدكتوراه، وكل الشكر لكل الأصدقاء والإخوة والزملاء في الجامعة، والذين لم يبخلوا علي بكافة أنواع الدعم للوصول إلى هذه المرحلة، كما أهديها إلى روح ابن العم الشهيد محمد خلف لافي رحمه الله، وإلى جميع شهداء فلسطين والأمة العربية والإسلامية.

الشكر والتقدير

أود التقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى المشرف القدير، الأستاذ الدكتور محمد الطراونة، والذي كان لتوجيهاته في كل مراحل كتابة الرسالة الأثر الكبير والمميز، والذي منحني وقته الثمين للوصول إلى الدرجة العالية من الدقة في كتابة الرسالة بكل فصولها، وكل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الأستاذ الدكتور قبلان المجالي، والأستاذ الدكتور عباطة ظاهر، والأستاذ الدكتور عايد وريكات، على ملاحظاتهم الهامة، والتي ساهمت في إثراء الرسالة.

كما أود أن أشكر كل من قدم لي الدعم في قسم علم الإجتماع وكلية الآداب والدراسات العليا في الجامعة الأردنية لإنجاز هذه الرسالة.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية من وجهة نظر وجهاء العشائر

إعداد

إياد عبدالله عريقات

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد فايز الطراونة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وجهاء العشائر في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية، وعلى أساليب الضبط الاجتماعي لدى وجهاء العشائر، وعلى المعيقات التي تواجه وجهاء العشائر. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في المسح الاجتماعي، كما استخدمت الدراسة أسلوب التحليل النوعي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، معتمدة على بيانات أولية تم جمعها من خلال المقابلات لعدد من وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية.

توصلت الدراسة إلى استنتاجات مختلفة، كان من أهمها بأنه يوجد دور لوجهاء العشائر في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية، بعد دخول السلطة الفلسطينية، وكشفت الدراسة اختلافات في الآراء بين وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية بما يتعلق بتدخل التنظيمات السياسية الفلسطينية والشرطة الفلسطينية في هذه المناطق، مما يدعو إلى تطويرالمجالس العشائرية في فلسطين، وتوصي الدراسة بأن تكون هذه المجالس مستقلة، ويجب العمل على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية عن المعيقات التي تواجه وجهاء العشائر.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 تساؤلات الدراسة

6.1 الدراسات السابقة

7.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

8.1 التعريفات الاصطلاحية

1. مدخل إلى الدراسة

1.1 مقدمة

يستحوذ الضبط الاجتماعي على اهتمام كبير من العلماء والمفكرين الإنثروبولوجيين والاجتماعيين، حيث لا يكاد مجتمع يخلو من ضوابط داخله من أجل تحقيق الاستقرار والتكامل، مع وجود خصوصية لكل مجتمع من المجتمعات. وفي العديد من المجتمعات يوجد أنواع ومصادر للضبط الاجتماعي، ومنها الضبط الاجتماعي الرسمي والضبط الاجتماعي غير الرسمي، والذي سيتم التطرق من خلاله للعديد من أنواع وأساليب الضبط الاجتماعي، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على الضبط غير الرسمي، والذي تستخدمه العائلات أو القبائل أو العشائر، والتي هي عبارة عن وحدات اجتماعية يتم من خلالها الضبط الاجتماعي في مختلف المجتمعات في العالم(القريشي، 2010).

ولهذا قامت الدراسة بالتركيز على وجهاء العشائر، لأنه يجب على وجهاء العشائر المساهمة بدور كبير في الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وخاصة في مجتمعاتنا العربية، والتي تعتبر من أهم مقومات الاستقرار والمحافظة على الأمن في تلك المجتمعات. وبالتالي تم دراسة دور وجهاء العشائر في المجتمع الفلسطيني، وخصوصا في منطقة الخليل في جنوب الضفة الغربية، وخاصة في قرى محافظة الخليل(جنوب الضفة الغربية)، وبحث دور وجهاء العشائر في الضبط الاجتماعي ما بعد دخول السلطة الفلسطينية، واستلامها الحكم والسيطرة على العديد من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، والتي منها محافظة الخليل في الجنوب، والتيتم التركيز على وجهاء العشائر في منطقة الدراسة فيها.

2.1 مشكلة الدراسة

يلعب الضبط الاجتماعي دوراً كبيراً في المجتمعات، لما له من أهمية في الأمن الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، ويوجد أهمية له أكثر في المجتمع الفلسطيني بسبب وجود الاحتلال، وحلول العشائر والمؤسسات الوطنية والتنظيمات محل الدولة ومؤسساتها. كما تعتبر العشائر الفلسطينية من أهم ركائز الاستقرار في مواجهة الأزمات والمشكلات الاجتماعية(جابر، 1991)، ونتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت بعد دخول السلطة الفلسطينية واستلامها للعديد من المناطق في الضفة الغربية، وإنشاء المحاكم وقوى الأمن والشرطة وغيرها من المؤسسات القضائيه التابعه للسلطة

الفلسطينية، وبالتالي لا بد من دراسة تأثير دخول السلطة الفلسطينية على دور العشائر الفلسطينية، لذلك لا بد من الأجابة على السؤال الرئيسي التالي:

" ما دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية، من وجهة نظر وجهاء العشائر؟"

3.1 أهمية الدراسة

من الناحية النظرية تأخذ هذة الدراسة أهمية كبيرة تناولها العلماء في عديد من النظريات والتي نذكر منها نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي لروس (والتي تقوم على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد (روس) أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة أو التعاطف،القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي. وتشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي، وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه، وهنا يضطر المجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراده، وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمته ، وتباينت جماعاته (زكريا، 1998)، أما نظرية الضوابط التلقائية (سمنر)، فأن الفكرة الأساسية لهاتقوم على أن الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، فهو يقول في كتابه (الطرائق الشعبية) : « إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها، فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة، فالأعراف عند (سمنر) لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين وهو يرى أنه لا يوجد حد فاصل بين الأعراف والقوانين، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات، حيث إن الجزاءات القانونية أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية(القريشي،2010).

أما النظرية البنائية الوظيفية(لانديز)فتركز على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبطالاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي، ويصور (لانديز) النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري، يمثل أحد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزعات الفردية، بنما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة، والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة(القريشي، 2010).

ومن الناحية العملية، زاد من أهمية هذه الدراسة، بحث دور وجهاء العشائر الفلسطينية في هذه القرى بعد دخول السلطة الفلسطينية، لذلك يوجد ضرورة وأهمية لتسليط الضوء على دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي، وما هو تأثيره على الاستقرار والأمن في المجتمع الفلسطيني. كما لم تتناول دراسات سابقة موضوع دور وجهاء العشائر في الضبط الاجتماعي حسب علم الباحث، وتأخذ هذه الدراسة أهميتها بسبب المنطقة المبحوثة والتي سيتم التركيز عليها؛ وهي مناطق قرى جنوب الضفة الغربية، بسبب كثرة المشاكل العائلية والعشائرية مع وجود هذه المناطق تحت السيطرة الفلسطينية، كما تأخذ هذا الدراسة أهمية بسبب الفئة المبحوثة وهي التركيز على وجهاء العشائر، ويمكن أن يكون هنالك للدراسةأهمية تطبيقية ونتائج للدراسة وتوصياتها لأصحاب القرار في القوانين والتشريعاتفي السلطة الفلسطينية في هذا المجال بناء على توصيات الدراسة.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- إظهار دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية.

2- تحديد أنواع الضبط الاجتماعي التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في مناطق جنوب الضفة الغربية.

3- التعرف على الأساليب التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق الضفة الغربية.

4- معرفة ما إذا كان هنالك فرق بين دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في المناطق المختلفة للضفة الغربية (الجنوب والوسط والشمال).

5- معرفة المعيقات التي يمكن أن تحدّ من دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية.

5.1 أسئلة الدراسة

1) ما دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية؟

2) ما أنواع الضبط الاجتماعي التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في مناطق جنوب الضفة الغربية؟

3) ما الأساليب التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق الضفة الغربية؟

4) هل هنالك فرق بين دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق وسط وشمال الضفة الغربيةوبين جنوب الضفة الغربية؟

5) ما المعيقات التي يمكن أن تحد من دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية؟

6.1 الدراسات السابقة

هدفت دراسة منصور(1986م) بعنوان "دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي"إلى قياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أفراد عينة الدراسة؛ وتشمل مجموعة من الأسر في الصومال واليمن بهدف تطبيق قياس يعتمد على الهدف النظري؛ وهو معرفة أي العوامل أكثر إيجابية أو سلبية في عملية التناسق والتطابق الأسري، حيث أجريت هذه الدارسة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها، أن نسبة التطابق الأسري في عينة البحث تصل الى (58%) في حين أن نسبة عدم التطابق الأسري بلغت (42%) من المجموع الكلي لعينة البحث، وهذا يؤكد أن نسبة التطابق الأسري أو درجة التماسك بينالأسر المتوسطة في مداها، كما توصلت الدراسة إلىأن مدى كل من أبعاد التنظيم والضبط الاجتماعي متوسط في المجتمعات الأصلية التي تنتمي إليها عينة البحث.

وقام السودي(1990)بدراسة بعنوان " الصلح في القضاء العشائري" بتسليط الضوء على الصلح بين العشائر في الأردن، وأنواع التحكيم والقضاء، ومن أهم نتائج الدراسة، انه وبالرغم من أن الحكومة الأردنية قامت بإلغاء القانون العشائري 1976م، الا أن العشائر الأردنية والأفراد ما زالت متمسكة باللجوء الى الأعراف والقضاء العشائري وخاصة في المشكلات الخطيرة، جنبا الى جنب مع القضاء المدني، وذلك لعدة أسباب من أهمها الطبيعة العشائرية للمجتمع الأردني، وثقة الأفراد والعائلات والعشائر بالقضاء العشائري، وشعور الناس بالرضى والعدالة من الأعراف العشائرية.

وقامت دراسة عبد الحميد(1991) بعنوان: "الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي: "بحث ميداني في مجتمع محلي حضري"،بالتركيز على مناطق الحضر، والتي هدفت إلى المقارنة بين النمط المثالي الذي يجب أن يكون ويطبق في الضبط الاجتماعي غير الرسمي والواقع الفعلي المطبق على الأرض، كما تحدث البحث عن آليات الضبط غير الرسمية، وركز الباحث على تسخير العلم لخدمة دور وفعالية آليات الضبط غير الرسمي في الحضر.

كما هدفت دراسة الحامد(1994) بعنوان " دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي" إلى التعرف على طبيعة الدور التي تقوم به المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، والتعرف على دور التدين والأسرة وجماعة الرفاق في عملية الضبط الاجتماعي، وتم إجراء هذه الدراسة بمركز أبحاث مكافحة الجريمة التابع لوزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية في الرياض، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

1) أكدت الدراسة فاعلية التدين في ضبط سلوك الأفراد لارتباطه بعوامل اجتماعية وثقافية.

2) زياد عدد أفراد الأسرة لا تؤدي بالضرورة الى تماسكها.

3) لا يؤثر مستوى تعليم الأب في مستوى تماسك الأسرة.

كما جاءت دراسة رزق وطهطاوي(2005)،بعنوان" دور الإسرة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى الأبناء، دراسة ميدانية"، لتسلط الضوء على مفهوم الضبط الاجتماعي وأهدافه وأهميته، والأساليب التي تستخدمها الأسرة في الضبط الاجتماعي، وما واقع دور الأسرة في الضبط الاجتماعي. وكانت للدراسة نتائج عدة منها، اتفاق كل من الأبناء والأباء والأمهات بدرجة متوسطة أن الدين والتنشئة الإجتماعية من الأساليب المهمة للضبط الاجتماعي في الأسرة، كما يتفقان بدرجة كبيرة بخصوص العادات والتقاليد كأهم الأساليب المستخدة للضبط الاجتماعي.

وقامت دراسة أبو فريح(2005)، بعنوان "القضاء العشائري في بئر السبع بين العرف والشريعة" بتسليط الضوء على العرف عند البدو في بئر السبع، وتطبيق الشرع الإسلامي من خلال القضاء لدى البدو في منطقة بئر السبع، وخلصت الدراسة إلى أن البدو ومن خلال القضاء العشائري يقومون بتطبيق الشريعة الإسلامية وخاصة في المشكلات الكبيرة مثل القتل والزنا والمحرمات بأنواعها، بحيث أن الأعراف والقيم المتداولة عند البدو في بئر السبع لا تخرج عن التعاليم الإسلامية.

وهدفت دراسة(Ronfeldt(2006، "القبائل الأولى والشكل الأبدي"، إلى تسليط الضوء على تطور المجتمعات من خلال أربع أشكال رئيسية مهمة من التظيم وهي القبائل، المؤسسات الهرمية، والأسواق والشبكات، وأرجيت هذه الدراسة على العديد من القبائل في استراليا والصين، وبين الباحث أن التطور الاجتماعي يأتي من خلال المجموعات السالفة الذكر، وركز الباحث هنا على الشكل القبلي وكيفية تطوره وعلاقته مع الأشكال الثلاثة الأخرى التي تجعل من خلالها تطور النموذج القبلي. وكانت من أهم نتائج الدراسة، أن المشيخة في القبائل هي انتقالية، كما أن هنالك أسبقية لقرابة الدم، وأن القبائل لا تمتلك قادة أقوياء مؤثرين.

وجاءت دراسة الشريدة(2008) والتي كانت بعنوان" الدور السياسي للقبيلة في الأردن" لتبين دور القبيلة السياسي في الأردن وعلاقتها بالنظام السياسي والأحزاب السياسية، وبيان أهمية القبيلة التي تعتبر من أهم ركائز الحكم في الأردن، وكانت من أهم تساؤلات الدراسة بيان دور القبائل، وتبادل الدور بين القبيلة والنظام السياسي، وخلصت إلى عدة نتائج من أهمها أنه يوجد تداخل بين

الأحزاب السياسية والقبائل، وأن القبيلة لها دور كبير في النظام، وأن هنالك دوراً متبادلاً بين كل من القبيلة والنظام السياسي في الأردن، وأوصت الدراسة بتعديل قانون البرلمان الأردني بما يتناسب مع وزن كل من القبائل الأردنية والأحزاب السياسية.

وتطرقت دراسة القحطاني(2008) بعنوان" دور الأعراف والتقاليد في حل النزاعات القبلية في مركز جاش في منطقة عسير"، وأنواع النزاعات المستخدم فيها العرف، والعلاقة بين أنواع النزاعات وأساليب العرف المتبعة، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج كان من أهمها، أن هنالك عدة نزاعات لا تحل عن طريق العرف مثل الاعتداءات الجسدية، وأن هنالك بعض النزاعات يفضل أن تحل بنطاق ضيق مثل المشاكل الزوجية، أو بشيء من السرية مثل مشاكل الشرف، أما القضايا الأخرى مثل الاعتداءات على الأراضي ومشاكل العنف والاعتداء على الأملاك وغيرها تحل عن طريق التحكيم.

وأعد Singh(2008) دراسة بعنوان: " دورالضوابطالعشائرية فيإدارةفرقالمشروع"، والتي هدفت الى تطوير نماذج للسيطرة على العشائر استناداً إلى عوامل عدة مثل الهوية والتنشئة الاجتماعية والتبادل الاجتماعي، ومن نتائج الدراسة، أنه يسلتزم وجود خبرة لدى العاملين في مجال المشاريع على اختلاف تخصصاتهم، للتمكن من السيطرة على العشائر، وكيفية التعامل مع العشائر من خلال الضوابط العشائرية. وكان من أهم التوصيات تقديم نماذج متطورة لمفهوم أوتشي(1980) والتعديل عليه استنادا للعديد من المفاهيم التي تتعلق بالضوابط الاجتماعية التي لها علاقة بإقامة المشروعات.

وجاءت دراسة الهبارنة(2009)بعنوان "حكم الأعراف العشائرية الأردنية في جرائم القتل في الفقه الإسلامي"لتوضيح الأحكام في العرف للعشائر الأردنية وكيفية التصرف مع جرائم القتل، وما رأي الفقه الإسلامي في الحكم العشائري، كما هدفت الدراسة إلى تصحيح بعض الأعراف العشائرية التي لا تمت للدين بصلة، أو تخالف التعاليم الإسلامية، كما هدفت إلى التعريف بالأعراف العشائرية في الأردن، وماهي أسباب ظهورها وكيف ظهرت، وخرجت الدراسةبتوصيات مفادها أنه يجب أن تتناسب الأحكام في الأعراف العشائرية مع الدين الإسلامي.

كما جاءت دراسةعبد الحسين(2009)بعنوان"الضبطالاجتماعي في المجتمع الريفي" (دراسة ميدانية في السنن العشائرية في ناحية المهناوية)لإظهار الضبط الاجتماعي بشكل عام والضبط الاجتماعي داخل المجتمع الريفي ودراسته بشكل دقيقة من خلال تحليل السنن العشائرية السائدة في

منطقة المهناوية في محافظة الديوانية، كما هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه العشارية في ضبط سلوك الأفراد،وتم التوصل الى عدة نتائج نذكر من أإهمها أن سيادة السنن العشائرية وقوة الالتزام بها موجود في ناحية المهناوية، كما تأخذ العادات والتقاليد والأعراف قوتها من قوة هذه السنن وبالعكس أيضا، كما تحدد السنن العشائرية الجزاءات المشددة لمواجهة المشكلات الاجتماعية المتزايدة في المجتمع نتيجة للظروف الصعبة الموجودة في المهناوية بشكل خاص.

وأعدعيدة(2009)، ورقة علمية بعنوان" آلية ودور الصلح العشائري في حل النزاعات"، والتي كانت في مؤتمر الوساطة في حل النزاعات في فلسطين، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على حقيقة عمل ودور الصلح العشائري في حل النزاعات في فلسطين، وكانت من أهم نتائج الورقة البحثية أن القضاء العشائري يتدخل في القضايا الكبيرة والتي تمس الأمن الفلسطيني، مما ينعكس سلبا على عمل القانون الفلسطيني والتشريع الإسلامي، وأن تدخله في كثير من الأحيان والقضايا مثل قضايا القتل والاغتصاب يفقد الناحية القانونية معناها، وبذلك يعني إعطاء بعض المواطنين مشروعتيهم بمخالفة القانون لانه يوجد قضاء عشائري خلفهم يخفف عليهم العقوبات إن حصلت.

كما هدفت دراسة المصالحة(2009) والتي كانت بعنوان" دور المكون العشائري في السياسة الأردنية"، إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه العشائرية في العملية الديمقراطية، ومدى قدرة العشائرية على التلاؤم والانسجام مع الأبنية الاجتماعية والسياسية، وانخراط ممثلين عن العشائر فيها. واستخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسته للعشائرية معتمدا على المعلومات التاريخية والأداة الأحصائية، وكانت من أهم نتائج الدراسة أن العشائر الأردنية ما زالت العامل الأهم في السياسة الأردنية، ولها تأثير كبير في السياسية الأردنية وفي الأبنية الاجتماعية والسياسية في الأردن، وذلك يتجلى في التمثيل العشائري في العملية الديمقراطية.

وهدفت دراسة الرشيدي(2010) إلى التعرف على "فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبطالاجتماعي." كما هدفت الدراسة إلىتحديد الأساليب التي يستخدمها رؤساء مراكز الإمارة في الضبط الاجتماعي بمنطقة حائل، والتعرف على أنواع الضبط الاجتماعي التي يستخدمها رؤساءمراكز الامارة في منطقة حائل، وخلص الباحث إلى بعض النتائج كان من أهمها: أن رؤساء مراكز الامارة في منطقة حائل يستخدمون بعض أنواع الضبط الاجتماعي بدرجة عالية ومن أهمها، مساندةمراكز الشرطة والمحاكم الشرعية والسجون التي تجبر الناس على احترام القانون، كما أظهرت

النتائج أن أهم الأساليب التي يستخدمها رؤساء المراكز في الضبط الاجتماعي تمثلت فيالعمل على استرجاع الحقوق أو الاستعداد للقيـام بـالحق وإرضاء الخـصوم، والاهتمام بالقيم والمبادئ.

كما جاءت دراسة(2010)***Baum***، بعنوان "الصراع وتطور الضبط الاجتماعي"لتسلط الضوء على تطور الضبط الاجتماعي في ضوء الصراع، وتحديد السلوكيات التي يمكن أن تسبب الصراع، وركز الباحث هنا على عدة عوامل ساهمت في تطور منظور الضبط الاجتماعي في ضوء الصراع ومنها الأخلاق، في عدم القمع والتسامح، وتقديم التعازي للأخرين، وخلص الباحث إلى ضرورة التخلص من الأسباب الى تؤدي الى الصراع والتخلص منها بشكل جماعي.

كما قام عبد(2011) بدراسة بعنوان " بنية القبيلة والتغيرات التي طرأت عليها: بحث إنثروبولوجي عن النظام القبلي في محافظة الأنبار" والتي هدفت إلى التعرف على بنية القبيلة في محافظة الأنبار ومعرفة التغيرات الحالية التي جرت عليها، كما هدفت الدراسة الى فهم دور القبيلة في الضبط الاجتماعي والتغير الذي طرأ على سلطة مشايخها في الوقت الحالي. وكانت من أهم نتائج الدراسة أن القيم العشائرية ما زالت متأصلة في محافظة الأنبار الى وقت إعداد الدراسة، كما ظهر جيل شباب يعتبر القبيلة ونظامها مخالفاً لتعاليم الدين الإسلامية، كما ان كبر حجم القبائل أدى الى إنقسامها الى عشائر أصغر منها، وظهور جيل جديد يجهل السنن العشائري.

كما بينت دراسة الزعتري(2011)،بعنوان "التحكيم الشرعي في المجتمع الفلسطيني والتحكيم العشائري: دراسة مقارنة في محافظة الخليل"، مدى انتشار ظاهرة التحكيم العشائري والتحكيم الشرعي في فلسطين، وجاءت الدراسة لتبرز دور التحكيم الشرعي في حل المنازعات بين المواطنين، وخلصت النتائج إلى أن التحكيم الشرعي موجود في فلسطين ويتداخل مع التحكيم العشائري، كما أوصت بضرورة التأكيد على التحكيم الشرعي في أي نزاع.

كما جاءت دراسة Greif and Tabellini(2012) بعنوان " العشيرة والمدينة، دعمالتعاونفيالصينوأوروبا" لتسلطالضوءعلىالمجموعاتالتييحددهاالأفرادومنها العشيرة والتي تؤثر بتنمية المؤسسات، وخلصت الدراسة الى نتائج من أهمها: أن الأخلاق داخل الجماعة تزيد من الالتزام لهذه الجامعة في التنمية المؤسسية، ويسبب ردود أفعال إيجابية وتؤدي الى نمط تعاوني في الجماعة والمؤسسات.

وهدفت دراسة الحوراني(2012)، بعنوان" العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سيسولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني" الى الكشف عن إذا ما كانت العشيرة تمثل

رأس المال الاجتماعي لأبناء العشائر في المجتمع الأردني، وذلك من خلال قياس المكونات المصلحية التي يرتكز عليها الولاء للعشيرة، والعوائد التي يقدمها للأفراد، ومن ثم قياس أبرز التحولات التي تعرض لها الولاء العشائري، وكان من أهم نتائج الدراسة أن العشيرة تمثل رأس المال الاجتماعي، وأن الولاء العشائري ما زال موجوداً وقوياً لدى الأفراد، ويحقق من خلاله الأفراد الدعم الوجداني المتمثل بالاطمئنان والأمن والثقة والاعتداد بالذات، وذلك كله موجود لدى الأفراد على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والعملية.

كما هدفت دراسة الطويل(2013)، بعنوان "مسؤولية المؤسسة السياسية الأردنية عن العنف العشائري من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية" إلى الكشف عن مسؤولية المؤسسة السياسية الأردنية (السلطات الثلاثومؤسسات المجتمع المدني السياسية والقوانين) في العنف العشائري من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية، وخلصت الدراسة الى نتائج من أهمها، أن عامل الواسطة والمحسوبية من أهم العوامل التي تؤدي الى العنف العشائري، وأن ست عوامل مهمة منها تطبيق الحوكمة والقوانين وتطبيق التحكيم جاء من أهم العوامل المساعدة في تخفيف العنف العشائري.

كما جاءت دراسة شرقي (2015) بعنوان " المتغيرات الثقافية المؤثرة في أدوار المجتمع العشائري: بحث سوسيو- انثروبولوجي في مركز قضاء الخالدية بمحافظة الأنبار"، لتسلط الضوء على تأثير المتغيرات الثقافية على التعصب العشائري، والأدوار المتغيرة في المجتمع العراقي، وتغير دور المراة في المجتمع الريفي. وتكونت العينة من (300) شخص، وتم استدخام المنهج الوصفي لتحقيق هدف التعرف على التعصب العشائري من خلال فقرات واسئلة الاستبانة. وخلصت الدراسة إلى نتائج كانت من أهمها، مشاركة المراة في اتخاذ القرارات في المجتمع الريفي العراقي في محافظة الانبار، وارتفاع نسبة التعليم وخاصة بين الاناث في المجتمع الريفي العراقي.

وأعد كل من عكة وهريش(2016) دراسة بعنوان " الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة محافظة بيت لحم"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة بيت لحم، ومدى ممارسة الأسرة للضبط الاجتماعي بأنواعه على أبنائها متعاطي المخدرات ومعرفة مستوى الدعم المؤسساتي للأسرة لمساعدتها في ممارسة الضبط على أبنائها (متعاطي المخدرات). وخلصت الدراسة إلى أنالمواد المخدرة تنتشر بكثرة في محافظة بيت لحم وخاصة مادة الحشيش والكوكايين والمخدر الأكثر انتشاراً من بين جميع المواد المخدرة هو مادة (الهيدرو)،وأن بعض الأسر

تستخدم العقاب الجسدي اتجاه المتعاطي ومنعه من الخروج من المنزل وقطع الإنترنت عنه ومنعه من لقاء أصدقائه داخل المنزل أو خارجه. ومن أهم الأسباب لضعف ممارسة الضبط الاجتماعي هو التفكك الأسري الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء والانجرار لتعاطي المخدرات، وفي بعض الأسر التي تجبر الابن وهو في سن صغيرة للعمل في الشوارع وعلى إشارات المرور لبيع بعض السلع البسيطة،حيث يستغل تجار المخدرات هؤلاء الأطفال إما للمراقبة أو للبيع أو للتعاطي، وأن الضبط الاجتماعي أكثر فاعلية من الضبط القانوني للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات كما أكد ذلك المبحوثون.

وهدفت دراسة Chatti(2016)، بعنوان "القبائل والقبلية والهوية السياسية في سورية المعاصر"، الى تسليط الضوء على قوة القبائل في سورية، كما هدفت الدراسة إلى إظهار دور القبائل في سورية في الحفاظ على هويتها وسلطتها. وأظهرت النتائج نجاح القبائل في سورية بالحفاظ على هويتها، وتعزيز زعامتها، وعدم التدخل بشؤونها من قبل السلطات الرسمية إلا القليل، وأنه حدثت عدة اتفاقيات بين الحكومة السورية والقبائل لتعزيز النظام والقانون، وأصبحت السلطات المحلية والرسمية تعترف بهم، وأصبح لهم دور في تشكيل المؤسسات والبرلمان السوري.

كما تناولت دراسة عباس(2016)، بعنوان " الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية" إلى التعرف على الأعراف العشائرية في دستور العراق، ومعرفة أثر الأعراف العشائرية على قانون العقوبات والقضاء الجنائي العراقي. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها، أن المجتمع العراقي مجتمع عشائري يلعب دوراً كبيرأفي المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها، وسعي الدستور العراقي إلى تأكيد دور العشائر في المجتمع، مع التأكيد على وجوب احترام الأعراف العشائرية وحقوق الإنسان والدين والقانون في المجتمع العراقي.

كما قام فواز(2016)بدراسة بعنوان" التوظيف السياسي للقبيلة في العراق" والتي هدفت إلى إظهار التحليللآراء الإتجاهات بخصوص زعماء العشائر والوجهاء لاتجاهين مختلفين، حيث يرى الاتجاه الاول أن القبائل وزعماءها ووجهاءها تبحث عن مصالحها وبالتالي فهم يؤيدون السلطة المركزية، أما الإتجاه الثاني فيرى أن العشائر العراقية على مر العصور لها دور كبير ومؤثر على الناس والسلطة المركزية. وأظهرت الدراسة عديد من النتائج من أهمها أن نفوذ القبيلة يزيد ويقوى على حساب الدولة، والتي تعتبر الملاذ الأمن للأفراد، حيث يزيد الولاء الأولي للقبيلة وينخفض للدولة كلما أهتمت القبيلة بمصالح الأفراد وحمياتهم.

7.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات السابقة لتسلط الضوء على عدة مجالات في الضبط الاجتماعي أو في القضاء أو العرف العشائري، فمنها من سلطت الضوء على الضبط الاجتماعي لدى الأسرة مثل دراسة عكة وهريش(2016)، والأساليب المستخدمة في الضبط لدى الأسرة كدراسة رزق والطهطاوي(2005) ودراسة منصور (1986)، ومنها من يسلط الضوء على الضبط الاجتماعي لمراكز أو لمؤسسات إدارية واخرى تربوية او لقبائل او عشائر مثل دراسة الرشيدي (2010) ودراسة الحامد (1994)، ومن الدراسات ما ربط بين الضبط الاجتماعي والدور السياسي للعشائر مثل دراسة Chatti(2016) ودراسة الطويل (2013)، أو قوة العشائر مثل دراسة الحوراني(2012)، أو اعتماد الدولة عليها وتبادل الأداور بينها وبين الدولة مثل دراسة عباس (2016)، وجاءت بعض الدراسات لتقارن بين القضاء العشائري والقضاء الإسلامي أو العرف الإسلامي مثل دراسة الزعتري (2011) ودراسة الهبارنة (2009) ودراسة السودي (1990)، ومنها من ركز على القيم والاعراف كأحد مكونات الضبط الاجتماعي لدى القبائل العراقية او السورية او الأردنية أو الفلسطينية مثل دراسة عباس (2016) ودراسة فواز (2016)، وركزت عدد من الدراسات على أهمية الضبط الاجتماعي لدى الأسر بمتابعة أبنائهم. وبالتالي تنوعت الدراسات التي تطرقت الى الضبط الاجتماعي وأساليبه، والدراسات التي تطرقت الى العشائر وعملهم وعلاقتهم بالدولة وبالأفراد وبالنظام الديمقراطي، وممارستهم للضبط للأعراف والقضاء العشائري والعلاقة او الفرق مع العرف الإسلامي أو القضاء الإسلامي. ولكن ما تختلف عنه الدراسة هو أنها تناقش موضوع دور وجهاء العشائر في الضبط الاجتماعي، والذي لم يتطرق له العديد من الدراسات السابقة بربط دور وجهاء العشائر او لجان الإصلاحبالضبط الاجتماعي، وذلك حسب علم الباحث، كما ركزت الدراسة على أنواع وأساليب الضبط الإجتماعي المتنوعة، وهذه لم يتم التطرق لها بالعديد من الدراسات السابقة، حيث تم التطرق الى الأساليب المستخدمة لرؤساء المراكز أو للأسرة، علاوةعلى ذلك لم تظهر الدراسات السابقة معيقات عمل وجهاء العشائر أو العشائر نفسها في الضبط الاجتماعي، والذي يعتبر مهم، وتتميز الدراسة بأنها الأولى من نوعها حسب علم الباحث التي تعالج دور وجهاء العشائر الفلسطينية بالضبط الاجتماعي بعد دخول السلطة الفلسطينية، فلا يوجد دراسات محلية او دولية حسب علم الباحث أيضا تطرقت الى دور وجهاء العشائر في الضبط الاجتماعي بعد تغييرات سياسية او أمنية، حيث تعالج الدراسة هذا الوضع بعد دخول السلطة الفلسطينية وإنشاء مراكز الشرطة والمحاكم

والقضاء الفلسطيني والعلاقة مع القضاء الفلسطيني، وذلك من خلال الإجابات على اسئلة أداة المقابلة من قبل وجهاء العشائر أنفسهم. وكما تتميز الدراسة بتركيزها على مكان البحث وهي قرى جنوب الضفة الغربية، وذلك للعديد من الاعتبارات، منها قوة وجهاء العشائر وعملهم، وسيطرتهم على المناطق وعلاقتهم التبادلية مع القضاء الفلسطيني لحل الاشكاليات المختلفة، ويوجد العديد منالدراسات التي ركزت على مناطق المحتلة عام 1948م مثل دراسة أبو فريح (2005) والتي تتحدث عن بئر السبع، ولكن لا يوجد دراسات على مناطق أو قرى جنوب الضفة الغربية.

8.1 التعريفات الاصطلاحية والاجرائية:

العشيرة:فئة إجتماعية متلاحمة بروابط القرابة(كعشائر الهضاب العليا الإسكنلندية) أو بمصالح إقتصادية أو سياسية، وتشير بعض الكتب الى عائلات سياسية شهيرة بالعشائر، كعشيرة كينيدي (المعجم الوسيط، 2004).وتعتبر العشيرة مجتمعاً إنسانياً صغيراً يشترك في ملكية واحدة ويتضامنفي أخذ الثأر من خصومه، وهو أضيق من القبيلة، ويقال قامت معركة كبيرة بين عشيرتين كبيرتين في القرية(معجم المعاني الجامع، 2012)،وتوجد بالعديد من البلدان العربية وخاصة في فلسطين والأردن.

وحسب الدراسة فأن **عشائر** قرى جنوب الضفة الغربية، عبارة عن تجمعات لعدد من العائلات التابعة للعشيرة، في كل قرية من قرى جنوب الضفة الغربية، ولديها روابط الدم، والملكية والسكن، كما أن لديها مجالس لكل عائلة او عشيرة.

وجهاء العشائر:مفردها وجيه، وهي تعني صفة مشبهة تدل على الثبوت من وجه، ويقال ذو جاه، ذو وجاهة وسلطة، أو سيد القوم، أو حسن ومقبول، ويقال رأي وجيه، صحيح ومقبول. وذلك يعني أن وجيه أو وجهاء العشيرة هم أصحاب القول الصحيح، أو أسياد قومهم، وأكثرهم سلطة، أو الأكثر قيمة وجاه وأقربهم الى الثبات في القول والعمل، وآراؤهم صحيحة ومقبولة للأفراد (معجم الجامع، 2012).

ووجهاء العشائر حسب الدراسة، هم مجموعة من الأفراد يحملون صفات اعتبارية بين عشائرهم، ممن لديهم الحكمة والذكاء والخبرة في ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات العشائرية بين الأفراد او بين العشائر، ومنهم ما هو تابع لوزارة الداخلية الفلسطينية(يحمل بطاقة تابعة لوزارة الداخلية)، ومنهم ما هو غير تابع لوزارة الداخلية، ولكنهم منتخبين او مخولين للحل في المشكلات العشائرية من قبل العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية.

القبيلة:جماعة من الناس تنتسب إلى أب أو جد واحد، وهي كما أسلفنا أكبر من العشيرة، حيث يمكن أن تضم مئات الألوف من الناس، والتي مثال عليها قبيلة الماساي، والتي تعيش منذ القدم في كينيا وتنزانيا في القارة الأفريقية حيث تبلغ أعدادها قرابة المليون فرد. ويشار الى القبائل مثل القبائل العراقية والهندية والعديد من البلدان الذي تطلق عليها هذه المسميات (معجم الوسيط، 2004).

وحسب الدراسة، فأن **القبيلة** مجموعة من العشائر والتي تنتمي الى جد واحد، وتتكون من مجموعة من العشائر والتي تسمى (الفخد او الفرع)، وأصبح مفهوم القبيلة يختفي في فلسطين مع تطور المجتمع الفلسطيني، حيث حلت محلها التفرعات (العشيرة ومن ثم العائلات).

الضبط:ضبط لسانه أي حفظه بالحزم، وضبط العمل أي أتقنه وأحكمه، وضبطوا اللص أي ألقوا عليه القبض، والعلوم المضبوطه هي العلوم المحكمة او الدقيقة التي تقوم على مقاييس، وضبط البلاد أي قام بأمرها ليس فيه نقص(معجم الجامع).

الضبط الاجتماعي:وهي مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية، والتي تضبط سلوك الأفراد من خلال مجموعة من القواعد الدينية والقانونية والقواعد المتوارثة الأخرى مثل العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، والتي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير مقبول جتماعياً(غيث، 1990).

وحسب أداة الدراسة، **فالضبط الاجتماعي** والذي يقوم به وجهاء العشائر من خلال مجموعة من التعاليم النابعة من العادات والتقاليد والدين والقيم في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص وفي المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

العرف العشائري:يعرف العرف على أنه المتعارف عليه من عامة الناس ولا يتعارض مع احكام القانون أو الأداب أو النظام العام، أما العرف العشائري، فهو مجموعة من العادات التقاليد والأعراف وآليات العمل التي تمارسها العشائر في الإصلاح بين الناس (حجة، 2011).

والعرف العشائري حسب الدراسة، مجموعة من الأمورو الأحكام المتعارف عليها لدى وجهاء العشائر في الصلح العشائري في قرى جنوب الضفة الغربية.

الصلح العشائري:هو أسلوب أو منهج معتمد بين العشائر يرتكز على أسس وقواعد ونظم متوارثة جيلاً بعد جيل لفض النزاعات والخلافات بين الناس، وما يرتبط بعه من عادات وتقاليد وأعراف تمتاز بالسرعة في البت وقوة إلزامية لجميع الاطراف المتنازعة، وهو عقد ملزم للأطراف المتنازعة لا يجوز الرجوع عنه، وتسقط الدعوى للمدعي في حال الصلح(حجة، 2011).

والصلح العشائري حسب الدراسة، عبارة عن طريقة او نظام توارثه وجهاء العشائرفي قرى جنوب الضفة الغربية خاصة، وفي فلسطين بشكل عام، عن الأجداد ووجهاء العشائر في قديم

الزمان، وذلك بناء على العادات والتقاليد والدين، ووالذي ينتج عنه صك عشائري، تتكون من بنود يوقع عليها الأطراف المتنازعة، وتلتزم بها.

قرى جنوب الضفة الغربية:هي مجموع قرى التابعة لمدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية والتي تتكون من القرى التالية:دورا، السموع، يطا، إذنا، الظاهرية، خرسا، الشيوخ، حلحول، بني نعيم، بيت أمر، صوريف، بيت عوا، بيت اولا، نوبا، سعير، بيت كاحل، الفوار(كتاب جهاز الإحصاء المركزي، 2011).

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية.

2.2 أنواع الضبط الاجتماعي التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في مناطق جنوب الضفة الغربية.

3.2 الأساليب التي تستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية.

4.2 الفرق بين دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في المناطق المختلفة لجنوب الضفة الغربية وشمال ووسط الضفة الغربية.

5.2 المعيقات التي يمكن ان تحد من دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية.

2. الإطار النظري

1.2 دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية.

1.1.2 مقدمة

تمثل العشائر في الدول العربية صمام الأمن والاستقرار، والتي كانت ولا زالت ذات طابع عائلي وعشائري، حيث انه ومع قيام الدول بقيت العشائر تلعب أدواراً مختلفةً في حل الاشكاليات وفي الانتخابات وفي التمثيل الحكومي وفي غيرها من المجالات، كما تقوم العشائر في الحفاظ على القيم والأعراف والعادات والتقاليد لهذه المجتمعات. وقد امتزجت هذه القيم والأعراف والعادات والتقاليد في مجموعة واحدة قد تتشابه في بعضجزئياتها مع ما هو في بعض الدول العربية الأخرى نتيجة التاريخ المشترك ووحدة الدين واللغة والقيم، ونتيجة لعلاقات القرابة والنسب(الأخرس،2009).ولا يختلف الوضع في فلسطين عن الدول العربية، حيث تأخذ العشائر الفلسطينية وضعا مشابها للعشائر في الدول العربية وخاصةجارتها المملكة الأردنية الهاشمية التي تمتاز عشائرها بالقوة والتأثير في المجتمع الأردني، والتدخل بعدة مجالات في الدولة الأردنية. ويمر مجتمعنا الفلسطيني بالعديد من مظاهر العنف، والإساءة، والتباغض، والكراهية، نتيجة الظروف التي يزرعها العابثون أو المستهترونوأصحابالمصالح وعملاء الاحتلال، رغم أن البنية الاجتماعية الفلسطينية عبر تاريخها تؤكد طبيعة هذا المجتمع السلمي التعاوني والمتحاب(عباس وأخرون، 2016). إن مجتمعنا بكل مكوناته بما فيه وجهاء العشائر، كان على الدوام من أعمدة الاستقرار في مواجهة الأزمات الاجتماعية الداخلية، لما يتصفون به من الحكمة والنوايا الصادقة، والذين يمثلون القضاء العشائري، وأعرافه الضابطة والتي من خلالها يتم احترام المحور الأخر، وهو سيادة القانون (الأعرج، 2008). ويلجأ عديد من المتخاصمين في فلسطين إلىالقضاء العشائري في حل خلافاتهم، نتيجة لما يتمتع به من سهولة في الإجرءات وسرعة في حل القضايا، بالإضافة الى أنه يوفر درجة عالية من الأمن والحماية للمتخاصمين، بوجود كفلاء من وجهاء العشائر، كما أنه يساهم في وقف التعدي والمشاكل التي تتطور بشكل سريع ويعجز عنه النظام القضائي وحده، إضافة الى القضاء العشائري الذي أثبت نجاحه في معالجة الأثار النفسية والإجتماعية للمشكلات، ونزع الأحقاد من نفوس المتخاصمين، إذ ينهي وجهاء العشائر الخلافات معنويا واجتماعيا ونفسيا وماديا (الأعرج، 2008).

2.1.2 وجهاء العشائر ودخول السلطة الفلسطينية بعد إتفاقيات السلام مع إسرائيل

في فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، كان للصلح العشائري الانتشار الكبير، كما تم التوجه بالخصومات لوجهاء العشائر والمخاتير خصوصًا بعد أن قاطع الفلسطينيون المحاكم النظامية التي يديرها الاحتلال، لأن الجهاز القضائي كان أداة لتكريس الاحتلال، حيث كان يطبق قوانين فرضها المحتل، وبموجبه صدر قرار عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان بتاريخ 1979/1/22م بتأسيس " الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح"، والذي كان له لجان إصلاح ووجوه عشائر وبعض المخاتير من كافة المناطق الفلسطينية(الأعرج،2002).

وبعد استلام السلطة الفلسطينية زمام الأمور بالعديد من المناطق في الضفة الغربية، وخاصة في الحكم المدني، والذي رافقها إنشاء المحاكم ومراكز الشرطة والقضاء الفلسطينية المأخوذ نصوصه من القوانين الأردنية والمصرية، وجدت السلطة الوطنية الفلسطينية أنه لا مجال للاستغناء عن القضاء العشائري، وأنه والقضاء الرسمي يسيران في طريق واحد، لدعم سيادة القانون والوصول للعدالة وإحلال السلم الاجتماعي، فمنذ 14 أيلول 1994م، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أعيد تشكيل "إدارة شؤون العشائر" بمرسوم رئاسي، نشر في مجلة الوقائع الفلسطينية الرسمية، حيث صدر بتاريخ 1994/11/9م قراراً من الرئيس ياسر عرفات، يقضى بإنشاء إدارة شؤون العشائر، بحيث تكون تابعة لمكتب الرئيس، وبتاريخ 2005/3/15م، تم إلحاق " دائرة شؤون العشائر والإصلاح" بوزارة الداخليةالفلسطينية، والتي تتولى عدة خدمات منها تلقي الشكاوي من المواطنينحول المشاكل والأمور العشائرية، للعمل علىحل جميع خلافاتهم، وتوجيه المواطنين إلى جهات الاختصاص للمساهمة في حل أي خلاف عشائري أو قانوني،كماتعمل الإدارة على رقابة ومتابعة كافة لجان الإصلاح، ووجهاء العشائر للعمل في إطار القانون والعرف العشائري، وتتدخل الإدارة مباشره في عمل أي لجنة أو عمل أي وجيهعشائري، في حال حدوث أي خرق أو تمادٍ على الحق والقانون، كما يتم إصدار بطاقات خاصة بوجهاء العشائر لتسهيل عملهم أمام كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية(خليل، 2006).

3.1.2 الصلح العشائري ووجهاء العشائر ولجان الإصلاح

تتعدد قضايا الصلح العشائري وتتنوع، أهمها القتل والاقتصاص من القاتل، وهتك العرض و إخلال بالالتزام من طرف يكفله إنسان أخر، وفي الوقت الحالي أصبح الفصل في النزاعات بين الفصائل، والنزاعات العائلية، على الأرض، أو العرض، أو الأموال، وعلى الرغم من أن المحاكم النظامية تقوم بالنظر في قضايا هتك العرض والقتل. إلا أن الفلسطينيين وخاصة في قرى جنوب الضفة الغربية يحبذون بداية اللجوء إلى القضاء العشائري، إيمانًا منهم أنه أسهل وأقرب الأساليب وصولاً إلى حل يجسر الهوة بين المتخاصمين، على أساس الموروثات والأعراف والعادات العربية الأصيلة، التي تضمن انتهاء الخلافات جذرياً في النزاعات، وإعادة الحقوق لأصحابها(غيث، 1990).

وقد ظهر في الآونة الأخيرة دور وجهاء العشائر بشكل إيجابي، إذ قاموا ولجان الإصلاحبانهاء الكثير من القضايا العالقة، وتطييب جراح لم تحل منذ سنوات في أرجاء القضاء الشرعي والمحاكم القانونية، خاصة فيما يتعلق قضايا نزاع العائلات على الأرض أو المال أوالعرض، وذلك من خلال فرض عطوة على الطرف المسيء، من قبل أحد الشيوخ وكبارالوجهاء، يتم خلالها أخذ عطوة لمدة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة، ومن ثم تتجدد العطوة حتى تهدأ النفوس، ومن ثمتكون عطوة الإقبال في القضايا الكبيرة مثل القتل، وهتك العرض، وتكون هذهتمهيدًا للصلح العشائري ، حيثتتقدم الجاهةأناس ومخاتير كبار السن والمكانة من وجهاء العشائر والإصلاح، بحيث يصعب رفض العطوة ، وبذلك يتم الوصول الى حلولتنهي الصراع بين المتنازعين إلى الأبد. كما تطورت بعصرنا الحديث العديد من المشكلات الاجتماعية اليومية، فلم تعد قضايا الشرف، ولا النزاعات على الأموال والأراضي، ولا الأخذ بالثأر هي المشكلات الوحيدة التي يلجأ الفلسطينيون لحلها عبر القضاء العشائري، بل امتدت إلى نزاعات الزوجين من عوائل مختلفة، بحيث يعمد كل منهما إلى تغليب رأيه والاستبداد به مستندا الى دعم حمولته او عشيرته. كما أفرز التطور العصري الكثير من المشكلات النفسية والاجتماعية والمادية، مما يجعل الحاجة ملحة للجوء لرجال إصلاح ووجهاء عشائر، يتمتعون بقدر من الثقة والصبر والحكمة، بإمكانهم إنهاء حالة الخلاف والفراق بين المتخاصمين (خليل، 2006).

4.1.2 وجهاء العشائر والعلاقة مع السلطة القضائية وأسباب اللجوء لوجهاء العشائر

لعدة سنوات طويلة بقي القضاء العشائري من خلال وجهاء العشائر أول بدائل السلطة القضائية في المجتمعات الشرقية ولا سيما المجتمع الفلسطيني الذي تحكمه مجموعة من الأعراف والتقاليد، إذ إنه يزخر بالمؤسسات التي توصل للقضاء العشائري من خلال لجان الإصلاح المنبثقة عنها ووجهاء العشائر التي تنبثق من كبار العائلات في مختلف المناطق الفلسطينية ، والتي تسهم في حل الكثير من المشكلات، وتنهي العديد من الخلافات(الأعرج،2002).

وعلى الرغم من تنامي أهمية الدور الذي يقوم به وجهاء العشائر إلا أن بعض الفلسطينيين وفقاً لدراسة أعدها مركز دراسات تنمية المجتمع في جامعة بيرزيتيتخوفون من إحلاله كبديل للسلطة القضائية، وعلتهم في ذلك أن القضاء العشائري الذي يمثله وجهاء العشائر لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة، الأمر الذي يجعله يخلق المشكلات، ناهيك عن أنه وفق رؤيتهم لا يحقق الإنصاف لفئات معينة في المجتمع، كالأطفال والنساء والفقراء. ويزيدون في تخوفاتهم أن وجهاء العشائر لا يعالجون العوامل الجوهرية التي تؤدي إلى المشكلات الاجتماعية، أي أن الدور الإيجابي لوجهاء العشائر، لا يمكنه أن يستمر وينمو إن لم يرافقه جهد كبير في مجال السياسات والبرامج ذات الصبغة الوطنية، والتي تعدها وتنفذها السلطة الوطنية المسئولة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني(خليل، 2006).

وبالتوافق مع الدراسة التي أعدها مركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت، أكد أبو نبيل شعت مدير شئون العشائر بجنوب الضفة الغربية، أن أفراد الشعب الفلسطيني يلجأون بكثرة إلى الحكم العشائري، إلا أنه لا يكون بأي حال من الأحوال بديلاً عن القضاء الشرعي، مشيراً إلى أن الفلسطينيين التجأوا إليه قديمًا في وقت انعدام السلطة القضائية، ورزوح الأراضي الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني، وقد استمروا حتى اللحظة في اللجوء إليه، نظرًا لغياب السلطة التنفيذية القوية على أرض الواقع، مؤكدًا أن الحكم العشائري وقرارات لجان الإصلاح ووجهاء العشائر هي السائدة في حل المشكلات بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وأضاف: "لولا وجود لجان الإصلاح وجهود وجهاء العشائر لكان الوضع في المجتمع الفلسطيني أسوأ مما هو عليه الآن(الأعرج،2002).

وحول الأسباب التي تدفع الفلسطينيين للجوء للقضاء العشائري، أوضح أبو نبيل شعث، أن الأمر كان عفويًا، فقد مارسه آباؤنا وأجدادنا من قبل، ونحن اتبعناه في تيسير أمور حياتنا، وحل

المشكلات العرضية التي تنشأ، سواء على المصالح كالمال والأرض، أو تلك التي تطفو نتيجة هتك العرض والمساس بالحرمات، مشيرًا إلى أن القضاء العشائري يحل الأمر، وتلزم المتخاصمين بشكل أدق من أي حكم قانوني آخر تفرزه المحاكم، وحيث أن هنالك قضايا على الصعيد المدني يمكن أن تحل من قبل وجهاء العشائر فلا يتم تحويلها للمحاكم المختصة، من خلال إسقاط حق المشتكي والتصالح قبل أن تعرض على القضاء، فإنه يوجد قضايا على المستوى العشائري يتم حلها بتدخل عقلاء من وجهاء القرى قبل حتى ان تعرض على القضاء، ولكن عندما يتمسك الطرفان المتخاصمان في أن الحق لكل منهما، فعندها لا بد من أن يتدخل القضاء سواء في المسائل المدنية اوالشرعية التي تعرض على المحاكم الحقوقية والجزائية والشرعية، وبالعادة فإن القضاء يعتمد استنباط الدلائل من خلال الأسئلة والأجوبة والتحقيقات الجنائية، والاستعانة بمختبرات حديثة تكشف البصمات وما يُعثر عليه من دلائل تصل الى فصيلة الدم والحامض النووي(شعث، 2006).

ولا تزال بعض مظاهر العشائرية منتشرة في كثير من المناطق العربية والفلسطينية، ولا زالتالكثير من الخصومات يتم حلها عن الطريق وجهاء العشائر، ورغم وجود القوانين المدنية التي توكل في حسم تلك الخصومات عن طريق القضاء المدني، إلا أن هناك كثير من الحالات التي يرهن القضاء أو (الحاكمية الإدارية) البت فيها على ضوء ما تسفر عنها المداولات العشائرية، والتي تدون ما تم من اتفاق وترفعه الى الدوائر الرسمية لتتخذ قرارها على ضوء القرار العشائري من خلال لجان الإصلاح ووجهاء العشائر، وبالرغم من أن تلك المظاهر تلقى نقدا كبيرا من المثقفين على أنها من صفات التخلف، إلا أنها تساهم في العديد منالحالات في بث أجواء الاستقرار في المجتمع الفلسطيني وخاصة في قرى جنوب الضفة الغربية(الأعرج، 2002).

5.1.2 تشكيل القضاء العشائري والاحتكام لوجهاء العشائر:

القضاء العشائري في فلسطين متوارث جيلاً بعد جيل، والسر وراء ازدهاره ما مرت به المنطقة من تقلبات سياسية، كذلك هو واقع الحال في المجتمع الفلسطيني كمجتمع عشائري، يسعى دائماًوأبداً الى رد الحقوق الى أصحابها، ويتميز القضاء العشائري في فلسطين وبشكل خاص في جنوب الضفة الغربية في رد الحقوق الى أصحابها بشكل سريع مما هو عليه القضاء الفلسطيني، ولا يزال القضاء العشائري الى أيامنا الحالية حاضراً بقوة في المجتمع الفلسطيني، وقادرا في على حل المنازعات والتي تعجز عنها المحاكم، وخاصة فيما يتعلق بجرائم كبيرة مثل القتل وجرائم الشرف(النواجعة،2004).

ولقد لجأت القبائل والعشائر في فلسطين إلى الوجهاء لحفظ الأمن والاستقرار والمحافظة على الأرواح والأعراض والأموال، كما وأن القضاء العشائري يشكل جزءاً من هوية العشائر الشخصية والثقافية، فهو دستور اجتماعي شرعي مشروع تعترف به الجماعة يمثله وجهاء هذه العشائر في الجنوب، ويقوم وجهاء العشائر على المبدأ أو العادة المتبعة في حل القضايا بين الناس، فقد يقيم طالب الحق حقه بداية بشكل يشعر فيه انه رد اعتباره بهذه الطريقة، ولا أحد يستطيع أن يخالفه في تقييمه لحقه في القضية المعروضة للإصلاح، ولكن جرت العادة على أن يتراجع إلى الحدود المتعارف عليها والجسور التي مر عليها غيره في قضية مشابهه لقضيته، وقد شرع وجهاء العشائر بالأخذ بالصلح العشائري نظرا لكثرة المشاكل وعدم وجود سلطة أخرى تضبط الأمور، فاتفق شيوخ ووجهاء القبائل على نقاط وأحكام اعتبروها جسوراً مبنية ومتعارف عليها لحسم الخلافات التي تعرف بالجسور العشائرية الموروثة، أي لا ينتقل من الأب لابنه بل ينتقل إلى اى شخص لديه القدرة على فهم حياه العشائر وعاداتها وتعامله مع المشاكل برأي سديد، ولكن لا يخرج من العشيرة، وقد بقي هذا الأمر حتى قدوم السلطة الفلسطينية، حيث تم تعيين وجهاء عشائر ولجان إصلاح تابعين لوزارة الداخلية، ويحملون بطاقات تعريفية تابعة للوزارة، ولكن ذلك لا يعني انه يوجد وجهاء غير تابعين للسلطة او لوزارة الداخلية، ولكنهم يكتسبون صفتهم في العشائر نتيجة عوامل عديدة مثل سدادة الرأي(الأعرج، 2008).

2.2 أنواع الضبط الإجتماعي التي تستخدمها العشائر الفلسطينية في مناطق جنوب الضفة الغربية.

1.2.2 مفهوم الضبط الإجتماعي

تعددت مفاهيم الضبط الاجتماعي نظرا لتعدد أراء ووجهات نظر علماء الاجتماع حول تحديد هذا المفهوم، فمنهم من يرى أن الضبط الاجتماعي مرادفا للتنظيم الاجتماعي(Social Organization) على أساس أن التنظيم الاجتماعي، يشير إلى القيود والأنماط كافة، التي يتولد منها الانضباط والنظام الاجتماعي، ومن أمثال هولاء (MacIve)، حيث عرف الضبط الاجتماعي بأنه: " وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه ومعاييره (القريشي،2010).ويتضح أن الضبط الاجتماعي في منظور علم الاجتماع الحديث متمثل في العادات والتقاليد والقيم والأعراف السائدة في المجتمع، فالضبط إذا وسيلة اجتماعية أو ثقافية، تفرض قيودا منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي، لجعله مسايرا لثقافة المجتمع وقِيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه ومعتقداته، حيث ربط قاموس الأنثربولوجيا وفقا لما أورده (الصالح،2004)،الضبط الاجتماعي بالقوة والقسر موضحاأنه كل أنماط القوة والقسر التي تتضمن الامتثال للمعايير والأعراف في المجتمع البشري.

ويتفق(جابر، 1991)مع هذا الاتجاه حيث عرف الضبط الاجتماعي بأنه: " وظيفة اجتماعية تبقي على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال القيم والمعايير، أما (العادلي، 1985)فقد أشار إلى مفهوم (جيري) للضبط الاجتماعي والذي يأخذ منحا آخر بعيداً تماماً عن المفاهيم السابقة، حيث ربط بينه وبين الآليات أو الوسائل التي يستخدمها المجتمع بهدف تحقيق الضبط بين أفراده، بغض النظر عما إذا كانت تلك الآليات أو الوسائل تمثل نوع من أنواع القوة والقسر أم أنها تعتمد على الإقناع والتحفيز والتشجيع والأمر بالمعروف، وعليه فقد عرف (جيري) الضبط الاجتماعي بأنه: " تلك الآليات أو الوسائل التي يستخدمها المجتمع للسيطرة على أفراده حيث يوجد بينهم نوعاً من التوافق مع الآخرين"، ويؤكد ذلك (القريشي، 2010)حيث يرى أن الضبط الاجتماعي هو: " مجموعة الأساليب والإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي يتخذها المجتمع لرقابة سلوك الأفراد من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره".

2.2.2 أنواع الضبط الاجتماعي وتطبيقاتها على وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية.

يختلف العلماء بين تسميات أنواع الضبط الاجتماعي وتصنيفاتها، والتي تسمى عند بعضهم صور الضبط الاجتماعي، كما تتعدد أنواع الضبط الاجتماعي حسب التصنيفات المختلفة، والتي تم شرح عدداً منها بما يتناسب مع الدراسة الحالية، وتطبيقها على الدراسة كما يلي:

الضبط الاجتماعي الإيجابي والسلبي:

ويعتمد الضبط الإجتماعي الإيجابي على دافعية الفرد للامتثال، ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط عن طريق المكافأات التي تتفاوت من المنح المادية الملموسة والإستحسان والتأييد الاجتماعي، وتعتمد صور الضبط الاجتماعي الإيجابي على قبول الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم، وتحقيق هذا الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، مما يدفع الفرد للامتثال، لأنه يعتقد بصدق المعيار الاجتماعي. أما الضبط الاجتماعي السلبي، ويعتمد على العقاب والتهديد به، والقوانين التي تتضمن الإعدام او الغرامات، والعادات الشعبية التي يتحمل مخالفوها عقوبة الإستهجان أو النبذ الاجتماعي، ويعتبر هذا النوع من الضبط مفروضا لأن الفرد يمتثل له تجنباً لنتائج غير مرغوبة في حال خرقها او إنتهاكها، ويمكن أن يكون هذا النوع من صور الضبط الاجتماعي الرسمية او غير الرسمية(عبد المعطي، 1981). وتعتبر العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية من أنواع الضبط الاجتماعي السلبي، حيث انه في الكثير من القضايا يقوم وجهاء العشائر بالحكم على فرد او أسرة او جماعة بالنبذ او العزل خارج المجتمع، وذلك لإقتراف فرد من الأسرة او العائلة ذنب مثل جرائم الشرف وغيرها، وتعتبر من أنواع النبذ الاجتماعي، وبذلك يعتبر الضبط الاجتماعي الذي ينتهجه وجهاء العشائر من إحدى أنواع الضبط الاجتماعي السلبي، وقد يمتثل الفرد في المجتمع الفلسطيني في جنوب الضفة الغربية لوجهاء العشائر خوفا من نتائج غير مرغوبة(النواجعة، 2004).

الضبط المباشر وغير المباشر:

تتحق السيطرة الاجتماعية في الضبط المباشر عن طريق الأنظمة والقوانين والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية المختلفة، كالنقابات والمؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية المختلفة، وقد تكون السيطرة المباشرة إيجابية أو سلبية، رسمية أو غير رسمية، أما الضبط غير المباشر فيتحقق بالسيطرة غير المباشرة والتي تتمثل بالطرق الشعبية والعادات والتقاليد والأعراف، والتي يمارسها الأفراد والجماعات وخاصة في المجتمعات العشائرية والبدائية، وذلك بناء على سيادة قيم اجتماعية أو

دينية وأخلاقية ومعايير سلوكية في هذا المجتمع(الفنجري، 2014). وبذلك يعتبر الضبط الاجتماعي الذي يمارسه وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية ضبطاً غير مباشر، لأنه يتم من خلال الأعراف والعادات والتقاليد، وبناء على قيم دينية واجتماعية.

الضبط الأبوي والضبط الاجتماعي:

يعتمد الضبط الأبوي ويسمى السلطوي (القوة) على سيادة شخص متسلط داخل تنظيم من التنظيمات، مثل الأب في الأسرة او المعلم مع طلابه، وميز (فيبر) بين ثلاثة أنواع من السلطة(القوة) وهي:

القوة العقلية او القانونية: والتيتعتمد السلطة بها على القواعد والمعايير التي لها صفة عقلية ومنطقية مثل القانون أو الدستور ويتولى الشخص أو الجماعة السلطة بناء على معايير موضوعية ويخضعون هم أنفسهم لهذه المعايير.

الملهمة او الكاريزماتية: وهي التيتعتمد السلطة فيها على الاعتقاد بقدرات وخصائص القائد غير العادية، وشرعية السلطة هنا لا تعتمد على أساس عقلي أو منطقي وإنما تستند إلى أساس عقائدي، ومن أمثلة هذا النوع من السلطة سلطة الأنبياء والقادة المشهورين.

السلطة التقليدية: وتعتمد هنا على أساس الإيمان بالتقاليد باعتبارها تحدد صاحب السلطة في الجماعة أو المجتمع مثل : سلطة الأب والزوج ورئيس العشيرة وشيخ القبيلة، اما الضبط الاجتماعي يتسم بالديمقراطية، ويسود هنا الضبط الاجتماعي الشعبي، وهنا تصبح الجماعة ككل مصدر السلطة(العادلي، 1985).

ويتمثل دور العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في النوع الأول وهو الضبط الأبوي والتي يتمثل في القوة أو السلطة التقليدية، بذلك تعتبر وجهاء العشائر السلطة التقليدية في مجتمع جنوب الضفة الغربية، بالإضافة الى زعماء العشائر لما ما يتميز به وجهاء وزعماء العشائر من قوة وسلطة بين الأفراد في مجتمع جنوب الضفة الغربية، بقراها ومخيماتها وبلداتها المختلفة(جرادات، 1986).

الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي:

يتضمن الضبط الإجتماعي الرسمي السلطة، والتي منها القوانين والقواعد والأنظمة، ويتخللها المكافأت مثل الجزاءات الإيجابية مثل العلاوات او الدرجات، والعقوبات مثل النفي أو الإعدام أو السجن، ويتجلى الضبط الاجتماعي غير الرسمي في عدة صور، وهي لا تعتمد على العنف، وإنما

تظهر بصورة تلقائية مثل الثرثرة وإطلاق الشائعات وعزل الفرد والتهكم او نبذ الفرد من المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافها في المجتمعات الصغيرة التي تقوم على أساس العلاقات الشخصية المباشرة، وبها يشعر الشخص بقسوة هذه الوسائل، فيقوم بالامتثال لها وفق لأنماط السلوك المقررة إجتماعيا(القريشي، 2010).

وتساعد وجهاء العشائر الضبط الاجتماعي الرسمي في جنوب الضفة الغربية والتي يتمثل بالقضاء الرسمي الفلسطيني في الكثير من القضايا، فالعشائر بممارستها وأحكامها وحلولها في جنوب الضفة الغربية تمثل الضبط الاجتماعي غير الرسمي، حيث تعتمد في العديد من الحالات على نبذ فرد أو جماعة بسبب إرتكاب جريمة شرف أو قتل او قضية مخلة بالأداب العامة(النواجعة، 2004).

3.2.2 النظريات المتعلقة بالضبط الاجتماعي للعشائر وتطبيقاتها.

يعد (بول لانديز) منأهم رواد النظرية الوظيفيةوالذي اهتم فيها بدراسة مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما اهتم بالعلاقات الوظيفية بين النظم الاجتماعية، وبينها وبين عملية الضبط الاجتماعي، وقد ذهب إلى أنه يمكن تصور النظم الاجتماعية منتظمة على هيئة متصل نظري، يوجد في أحد أطرافه التفكك الاجتماعي، وفي الطرف الآخر توجد أكثر نماذج التنظيم الاجتماعي شدة وصرامة. وبين هذين الطرفين توجد منطقة تسامح واسعة، أما الطرف الذي يوجد فيه التفكك الاجتماعي، فهو الذي يتميز بالاتجاهات الفوضوية وبالنزعات الفردية الواضحة، بينما يتميز التنظيم الصارم باعتماده على السلطة المطلقة، بل إنه قد يصل في قوته إلى حد أن يصبح ديكتاتوريا وتتميز مكانته بأصولها الوراثية(عبد الرحمن، 2005).

وإذا نظرنا إلى التاريخ نظرة شاملة، فإننا نجد أن المجتمع نفسه يمكن أن يتحرك من نقطة إلى أخرى على هذا المتصل، وقد تتميز بعض الأوضاع الاجتماعية في مجتمع معين بالثبات لفترة طويلة من الزمن، والحقيقة التي تسترعي النظر، أن المرونة، أو التساهل الشديد يمكن أن يعقبهما نوع من التنظيم الصارم الموحد، والعكس صحيح، أي أن مرحلة التنظيم الصارم يمكن أن تعقبها مرحلة تتميز بالتساهل الشديد في المسائل المتعلقة بالضبط الاجتماعي سواء في مجال الأسرة، أو الدين، أو التعليم، أو النسق القانوني ذاته(القريشي،2010).وهنا ياتي تطبيق نظرية (لانديز) على دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي، حيث تعتبر العشائر منذ القدم وما زالت من التنظيمات الصارمة التي تحدث عنها (لانديز)، والتي أدت وتؤدي دورها بشكل كبير في المجتمعات، لا سيما في المجتمع

الفلسطيني، والذي يساهم في ثبات المجتمع، والذي يعزز التقيد بالأعراف والمعتقدات والعادات والتقاليد المتعارف عليها، والتي يجب عدم الخروج عنها.

وأشار (لانديز) إلى دور النظم الاجتماعية في الضبط، وهنا يظهر اتجاهه الوظيفي بوضوح، فقد ذهب إلى أن الأسرة، وحدها لا تستطيع أن تقوم بدور الضبط، وإنما هناك نظم اجتماعية متعددة تعاونها في تلك الوظيفة، مثل القانون والمحاكم والمدرسة وغيرها، وأن هناك اعتمادا متبادلا بين النظم، فكل منها يكمل الآخر، وتكلم عن الأهمية النسبية لكل نظام فأكد أن درجة النجاح الذي يمكن أن تحرزه الأسرة باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعي تختلف باختلاف المجتمع ذاته، ومسألة الضبط تختلف أيضا من أسرة إلى أخرى في نفس المجتمع(القريشي،2010). وإذا فشلت الأسرة في وظيفتها في الضبط، وإذا لم يستطع أي نظام آخر أن يأخذ على عاتقه القيام بهذه المسؤولية فإن الطفل سوف ينحرف، كما يعترف (لانديز) بأهمية القانون والحكومة في الضبط الاجتماعي، فيرى أنه حتى في تلك المجتمعات التي تتميز بالديمقراطية، تعتبر الدولة الهيئة الرئيسية التي تحتل السلطة المطلقة في كثير من الأنشطة، فهي تمارس سيادتها في كثير من مجالات السلوك والعقوبات، هي التي تدعم البناء الاجتماعي للدولة الحديثة، وقد أصبح القانون الوسيلة الوحيدة التي تستطيع الحكومة عن طريقها أن تحكم وتضبط السلوك، ومن أجل هذا تتجه الحكومات الحديثة إلى تأكيد أهمية التشريع الاجتماعي في مجال الضبط الاجتماعي(القريشي،2010). وهنا ايضا يدخل تطبيق رؤية (لانديز) في تطبيق القانون على العشائر، حيث أن وجهاء العشائر يأخذون دور القانون والتنظيم الذي يراقب ويضبط الوضع في المجتمع الفلسطيني وخاصة في جنوبه، حيث يحتكم المواطنين الى وجهاء العشائر لثقتهم بأنهم مرجعية القانون والضبط، وبالتالي يحرصون على عدم الخروج عن الاعراف المتفق عليها من قبل المجتمع.

اما (بارسونز) الذي لا يمكن فهم نظريته في الضبط الاجتماعي دون الرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعي التي ترى أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وغاياته، أي أن الفعل يستند إلى توقع الشخص ما يجب أن يفعله وما يفعله الآخرون، وتعد العلاقة المزدوجة بين الأنا والآخر أساسا لتكامل التوقعات، وهنا تأتي توقعات الأفراد وما يجب أن يتوقعه الفرد عند قيامه بعمل مخل او يخالف العادات او التقاليد او الاعراف، وكل ما يتنافى مع المجتمع والذي يراقبه ويضبطه العشائر، لا سيما العشائر الفلسطينية التي هي من خلال وجهاءها تقوم بفرض الأحكام والعقوبات المناسبة للأفراد الذين يخرجون عن الاعراف أو المعتدين على ممتلكات

الغير أو غيرها، وذلك ما يحدث فعلا لدى وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية، حيث يجب أن يتوقع المواطنون لدى الخروج عن الاداب أو العادات أو التقاليد والأعراف وعند الإعتداء أو أي عمل إجرامي او غيره، يجب أن يتوقعوا الإحتكام الى العشائر ووجهاء العشائر للإقتصاص منهم وإعادة الحقوق الى أصحابها. وأخيرا لا بد من ذكر أن النظرية الوظيفية البنائية تؤكد على فكرة الامتثال، بإعتبارها العملية التي يتم عن طريقها الخضوع للقواعد والمعايير السائد في المجتمع، ومن هنا أهتم (بارسونز وفيبر) بالضبط الاجتماعي من حيث كونه متصلاً بالإمتثال للمعايير، وقد أهتم (فيبر) بالضبط الاجتماعي من زاوية الضبط الاجتماعي الرسمي، حيث بين أنه يجب فرض ميكانزمات ضابطة يرسم ملامحها القانون من خلال المؤسسة الرسمية(الصالح،2004).

ولم يستخدم ماركسفي نظرية الصراع مصطلح الضبط الاجتماعي، وإنما عالجه في إطار نظريته القائمة على إعتبار الإنتاج الاجتماعي هو حجر الأساس للمجتمع، وبذلك فإن الضبط الاجتماعي عند ماركس يعني إكراه الناس على إتباع معايير وأساليب معينة مستخدماً في ذلك السياق مصطلحات مباشرة مثل، الإستغلال والقهر والسيطرة، حيث تحيز ماركس الى الطبقة العاملة التي تتلقى أثار الضبط الاجتماعي، ودعا الى إسقاط الطبقة المسيطرة والتي تمارس عملية الضبط(عبد الرحمن، 2005).

اما (جورج هومانز) فقد استخدم في نظريته للضبط الاجتماعي مدخلا كليا ينظر إلى النسق في حالة توازن ويسوده الاستقرار النسبي، وفي أحيان أخرى، عندما يصاب النسق بتغيرات سريعة ومستمرة، يكون في حالة من انعدام التوازن، ولا يركز (هومانز) في نظريته على البناء الاجتماعي ذاته، وإنما على مجموعة القوى التي تنتج هذا البناء وتحقق توازنه، وتوصل (هومانز) إلى أن علاقات الاعتماد المتبادلوالتفاعلات بين مكونات النسق هي التي توجد الضبط في المجتمع، فالضبط الاجتماعي ليس جزءاً منفصلا عن النسق الاجتماعي، وإنما يكون منبثقا عنه أو مفروضا عليه. وذهب (هومانز) إلى أن المعايير والقيم وحدها لا تفسر الفعل الاجتماعي، وإنما يضاف إليه التفاعلات التي تؤدي إلى السلوك الاجتماعي(زكريا، 1998).

وتعتبر العشائر الفلسطينية وخاصة في جنوب الضفة الغربية من أهم مكونات النسق الإجتماعي الفلسطيني، بل وتعتبر من أهم المكونات التي تضبط سلوك المواطنين من خلال وجهاء العشائر الذين يمثلون القانون المدني في القرى والمناطق المختلفة، وهي من أهم القوى التي تحقق

الاستقرار والتوازن في جنوب الضفة الغربية، والتي يحافظ من خلال وجهائها مع المكونات الأخرى على البناء الإجتماعي الفلسطيني.

اما عن نظرية الضوابط التلقائية فلقد اهتم (سمنر) في كتابه عن (الطرائق الشعبية) بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي، وخصوصا ما تعلق منها ببلورة وتقنين الأنماط التقليدية، وهو يقول بهذا الصدد: "إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع، وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورة لنجاح الأجيال المتعاقبة". أما عن السنن الاجتماعية، فهو يرى أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الخير الاجتماعي، ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها، وهو لا يرتبط بأية سلطة، ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند (سمنر) تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي، كما تتبين من علاقات الأفراد المتبادلة وتعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية. وللأعراف أهمية بالغة عند (سمنر)، لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين، والنظام عبارة عن فكرة وبناء، ويفرق (سمنر) بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة أي القوانين. وهو يرى أنه من المستحيل أن نضع حدا فاصلا بين الأعراف والقوانين، وأن الفرق بينها يكمن في صورة الجزاءات ذاتها، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيما من الجزاءات العرفية(القريشي،2010).وهذه الجزاءات العرفيه يحتكم اليها المواطنين عند وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية، ويحكم وجهاء العشائر ورجال الإصلاح بناء عليها، فالاعراف والسنن الشعبية المتفق عليها والمتداولة في المجتمع الفلسطيني، يجب أن لا يخرج عنها المواطنين، وكل من يخرج عنها يوجد له عقاب يتناسب معها، فمثلا يمكن ان يقاطع فرد او عائلة معينة ولا يتعامل معه في إحدى قرى جنوب الضفة بسبب محاولة إلصاق تهمة لأحد الأفراد أو المواطنين وإساءة سمعته، فكل قضية لها ما يناسبها من الأحكام العرفية(الأعرج،2008).

ومن النظريات الحديثة التي تتعلق بالدراسة، نظرية المقاومة والتي ظهرت في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين والتي من أشهر منظريها (جيرووأرونتيرووالس)، حيث تشير النظرية الى أن المدرسة في المجتمعات الرأسمالية تستخدم كأداة لحمل الناس على الطاعة والإذعان والقبول بالنظام القائم، والعمل على تأمين إستقرار الطبقة الحاكمة، وتأمين قبول ثقافتها كثقافة سلطوية، وحتى أنها تصل الى المراقبة الدائمة لأفكار الطبقة المحكومة، ومن الأمثلة على ذلك استخدام وسائل الإعلام ومراكز التدريب والإنترنت في المدرسة(الحسن، 2005).

3.2 الأساليب التي تستخدمها العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية.

1.3.2 أساليب الضبط الاجتماعي

يقصد بأساليب الضبط الاجتماعي من وجهة نظر(الخشاب، 1986) انها "الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبرهم على الخضوع للمعايير الاجتماعية، فكل مجتمع من المجتمعات البشرية له أساليب ضبط تنظم حياة أفراده وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم، لتحقيق الضبط الاجتماعي كالقوانين والأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات". ويرى (الزامل، 2004) أن نجاح عملية تحقيق الضبط الاجتماعي يتوقف على الأساليب والأدوات التي يستخدمها، فكلما قوي نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير الاجتماعية، وعليه تتوقف فاعلية الضبط الاجتماعي والالتزام بالمعايير السائدة على طبيعة الأساليب المتبعة من حيث القوة والضعف، وتختلف أساليب الضبط الاجتماعي في أهميتها باختلاف المجتمعات وباختلاف الزمان والمكان، فقد تكون الطرائق الشعبية أسلوباً من الدرجة الأولى في بعض المجتمعات، ويكون القانون في المرتبة الثانية، وقد يحدث العكس، وحدد (بارسونز) خمسة أساليب للضبط الاجتماعي وهي: (التنشئة الاجتماعيةوالمقاطعة الاجتماعية وضغط الجماعةوالسجون المنظمة وقيام المؤسسات والمنظمات)، (الزامل، 2004).

ووفقا (الخشاب، 1986)، فقد ميز (لابيير) بين وسائل الضبط الاجتماعي من الناحية العملية، وتشمل تلك الوسائل: " الصحافةوالإذاعةوالتلفزيون والسينما والمسرح، وبين الأساليب الفنية التي تكمل تدعيم سلطة الجماعة على أفرادها وتتلخص في أنواع الجزاءات: الجمعية والنفسية والرمزية والتوقعية، وعلى الرغم من اختلاف علماء التربية والاجتماع في مسمى أساليب الضبط الاجتماعي وتصنيفاتها، إلا أن الإجماع يكاد أن يكون واحدا على أهمية هذه الأساليب، فالنظام الاجتماعي يعتبر نتاجا طبيعيا لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي، وفيما يلي عرضا تفصيليا لأهم أساليب الضبط الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

1. الدين:

يعتبر الدين من أهم وأقوى الأساليب الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره، وقد اهتم كثير من العلماء بهذا الموضوع،

فيؤكد (دوركايم) على أن المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء المقدسة والأشياءالمدنسة، ويعرف الدين بأنه: {نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة أي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها، ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها}، ومن هنا يتضح أن (دوركايم) قد أكد في كتابه " الأشكال الأولية للحياة الدينية"وفي نظرية الجوانب المجتمعية على الدين تأكيدا واضحاً، فوظيفة الدين هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق تضامن المجتمع(الزامل، 2004)، وهذا ما ينطبق على قرى جنوب الضفة الغربية حيث نلاحظ أن وجهاء العشائر ولجان الإصلاح ينطلقون في أحكامهم من العقيدة الشرعية، ومن الأحكام الاسلامية، وبالتالي ذلك يساعد في تقبل المواطنين للأحكام التي تصدر عن وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، بسبب إيمان المواطنين بقواعد وأحكام الشريعة الاسلامية (الأعرج، 2008).

2. القانون:

يرى (الربيعي، 2005)، أن القانون هو "الآلية الرادعة للتجاوزات على أفراد المجتمع، ويعد الوسيلة الناجعة للضبط الاجتماعي لأنه يعبر من خلال بنوده عن الأحكام الرادعة وفرض العقوبةعلى الخارجين عن حدود المجتمع"، كما يقول " لم تتأسس البنى الاجتماعية السليمة للمجتمعات الحديثة إلا من خلال قوانين تسنها الدولة لفرض توجهاتها وقيمها على جميع أفراد المجتمع من خلال التلويح باستخدام العقاب ضد الخارجين عن أعرافها وقيمها"، ويتفق (الخطيب، 1995)مع وجهة نظر (هوبز) الذي يؤكد على " أهمية ترسيخ مفهوم القوة والعقاب في ذهن المجتمع حيث يرى أنه ينبغي للقوة أن تكون دائماً حاضرة في الأذهان سوءا استخدمت من قبل السلطة ضد المجتمع أم لم تستخدم؛ مؤكداً أن هيبة الدولة تستند إلى سيادة القانون، وقوة القانون تأتي من قوة السلطة التي تعتبر العنصر الأساس للضبط الاجتماعي، ويتحقق الاستقرار والأمان في المجتمع، من خلال خضوع وطاعة أفراده لسلطة القانون وقوته في القضاء على وسائل العنف وردع المتجاوزين على المجتمع، ومن ثم تأسيس علاقات متكافئة بين أفراده، وهذا التأسيس بدوره يؤدي إلى خطوة نحو الأمام للمجتمعات الساعية إلى تحقيق أعلى درجات الضبط الاجتماعي والآمان والاستقرار"، وبالتالي يساعد القانون وجهاء العشائر في تدعيم أحكامهم، حيث يعد الوسيلة الناجعة للضبط الاجتماعي، حيث يعبر من خلال الأحكام الرادعة وفرض العقوبة على الخارجين عن قوانين وحدود المجتمع، كذلك

الخارجين عن الأعراف التي يحتكم اليها المواطنون عند وجهاء العشائر، ويلوح وجهاء العشائر بالعقاب عند الإصلاح او في حالة الشك في عدم تقبل أحد الأطراف للامتثال للحل من قبلهم، وبالتالي يعتبر القانون الذي يمثله السلطة القضائية هو الداعم الأساسي لعمل وجهاء العشائرفي فلسطين، لا سيما في قرى جنوب الضفة الغربية (الأعرج، 2008).

3. العادات والتقاليد:

أحياناً ما يفرق علماء الاجتماع بين العادة والتقليد، على اعتبار أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، وتستمد العادات الاجتماعية قوتها كألية للضبط الاجتماعي بما تستخدمه من جزاءات اجتماعية، تلك الجزاءات التي قد تأخذ الشكل الإيجابي عندما يكون هناك التزام بالعادة، أو تأخذ الشكل السلبي عندما يتم مخالفة العادة، في حين أن التقليد يتعلق بسلوك المجتمع ككل، والتقاليد الاجتماعية تستمد قوتها كألية للضبط الاجتماعي من كونها تتدخل في كافة ممارسات الحياة اليومية للفرد الأمر الذي يعزز وجودها وقوتها، ويدفع الأفراد إلى الالتزام بها، وتعد الشعائر والطقوس من أهم الأساليب المؤيدة للتقاليد لأنها تتضمن إجراءات تتم ممارستها بشكل منتظم أحياناً في أوقات وأماكن معينة مثل تلك الشعائر والطقوس المرتبطة بالتقاليد الدينية، وكذلك الطقوس المرتبطة بالزواج، وغيرها من العادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، لذلك تعتبر التقاليد أداة تنظيمية للضبط الاجتماعي لأنها تحقق نوعاً من التآلف بين أفراد الجماعة، ولأنها تعمل على استقرار الجماعة والمجتمع وحفظ النظام الاجتماعي للطبقة التي ينتمي إليها الفرد (قدي، 2009).

4. العرف:

يعتبر العرف من وجهة نظر (قدي، 2009) سلطة من سلطات المجتمع، ويشمل المعتقدات التي تسري بين الناس وخاصة العامة منهم، وهم يشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم، ويستمد العرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر الجماعة ومبادئها وقيمها وعقائدها والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة، ويقابل هذا الخروج من الجماعة برد فعل يتناسب مع قوة المعتقدات التي تم الخروج عليها، وبصفة عامة فإن العرف من أهم مصادر التشريع، ويتم اللجوء إليه إذا لم يوجد في التشريع قاعدة لمسالة ما، فهو أداة هامة من أدوات الضبط الاجتماعي والتنظيم الإنساني وأقواها لأنه يعتبر صلب العادات الاجتماعية السائدة في المجتمعات.

وإذا ما وجعنا الى قرى جنوب الضفة الغربية، يعتمد وجهاء العشائر على العادات الاجتماعية باعتبارها ألية للضبط الاجتماعي بما تستخدمه من جزءات اجتماعية، تلك الجزاءات التي قد تأخذ الشكل الإيجابي عندما يكون هناك التزام بالعادة، أو تأخذ الشكل السلبي عندما يتم مخالفة العادة؛ في حين أن التقليد يتعلق بسلوك المجتمع الفلسطيني، والتقاليد الاجتماعية تستمد قوتها كألية للضبط الاجتماعي من كونها تتدخل في كافة ممارسات الحياة اليومية للفرد الأمر الذي يعزز وجودها وقوتها، في قرى الجنوب ويدفع الأفراد إلى الالتزام بها؛ وبالتالي تحافظ العشائر من خلال وجهاءها على الحفاظ على العادات والتقاليد وفي الحفاظ على التوازن والاستقرار من خلال عدم الخروج عن هذه العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الفلسطيني في جنوب الضفة الغربية، ويشمل العرف المعتقدات التي تسري بين الناس وخاصة العامة منها في المجتمع الفلسطيني خاصة وفي مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية خاصة، وهم يشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم، ويستمد العرف في هذه المناطق قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر المواطنين ومبادئها وقيمها وعقائدها والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة، وبالتالي يستمد أيضا وجهاء العشائر قوتهم من قوة العرف ومن قوة المعتقدات التي تعتبر ملزمة للمواطنين في المجتمع الفلسطيني، ولا تقبل وجهاء العشائر الخروج عن هذه المعتقدات العامة والتي تمثل العرف الا بالرجوع الى الشريعة او القانون (نواجعة، 2004).

5. التربية:

التربية بالمفهوم الواسع الذي ذكره (منصور،1986) تشمل: " حياة الفرد من الطفولة وحتى سن الرشد، وللتربية أنواع كثيرة منها أن تكون تربية غير رسمية كتربية الأسرة لأبنائها، أو التربية التي يكتسبها الفرد من خلال اختلاطه بجماعات الرفاق وجماعات العمل، وقد تكون تربية رسمية كتربية المدارس، فللأسرة دور أساسي في عملية الضبط الاجتماعي حيث تتم فيها أولى مراحل التفاعل الاجتماعي، ويلتقط الناشئ أبجديات القيم والمعايير الخاصة بمجتمعهم، ففي محيط الأسرة يتعلم الأطفال الفرق بين الخطأ والصواب، وبين السلوك الحسن والسلوك السيئ، والمعايير التي تفرق بين دور الذكر والأنثى، وتقبل سلطة الأبوين، حيث يصاب الأطفال بالحرج أو بتأنيب الضمير إذا قاموا بانتهاك هذه المعايير الاجتماعية، كما أن الرضا أو عدم الرضا من جانب الوالدين هما من العوامل المهمة في تدريب الأطفال على الالتزام بمبادئ المجتمع وعاداته وتقاليده، بالإضافة للجزاءات الأخرى مثل الثناء والمكافأات والتهديدات والمداعبات والعقوبات الجسدية.

وفي مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، تعتبر التربية داخل البيت او في المدرسة من أهم المرتكزات وأليات الضبط الاجتماعي والتي تساعد لجان الإصلاح ووجهاء العشائر على تطبيق أحكام الصلح في العديد من القضايا، حيث أنه يوجد معايير تبنى عليها في تربية الأسرة للأبناء، وبناء عليها يكون الثواب او العقاب، ففي العديد من القضايا والتي تابعها وجهاء العشائر في مناطق قرى جنوب الضفة الغربية أشترك بإعتداءات على المواطنون أفراد مراهقون، مما يترك آثاراً عقابية في الإحتكام لوجهاء العشائر للأسرة، وبالتالي تلعب الأسرة والمدرسة دوراً هاماً في التوعية للضرورة تطبيق معايير المجتمع وأعرافه وعاداته وتقاليده والذي يخفف من وقوع المشاكل (نواجعة، 2004).

6. الرفاق:

بعد ذلك يأتي دور مجموعة الرفاق التي يتحرك فيها الفرد لما لها من أهمية خاصة في تكوين آرائه ووجدانه، وفي هذا الصدد يؤكد(السالم، 2000)،أن الرغبة في كسب ود الأصدقاء والقبول لديهم هي في حد ذاتها مصدر هام للضبط الاجتماعي، كما أن الخوف من عدم القبول أو السخرية التي قد تأتي من مجموعة الأصدقاء قد يكون له أثر ضخم على سلوك الفرد وتصرفاته، فهذه الضغوط هي التي تساهم في تشكيل الانصياع لمعايير وأنماط المجتمع الكبير، مثل تقبل الأدوار التقليدية التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة، بيد أن الانسجام والانصياع لمجموعة الرفاق، على كل حال قد يساهم كذلك في توليد الانحراف خاصة وسط الصبية صغار السن، حيث يجبرهم رفاق السوء على تبني بعض الأنماط السلوكية المنحرفة مثل التغيب عن المدرسة أو السرقة أو تعاطي المخدراتوغيرها.

7. وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام من وجهة نظر (جابر، 1991)،مصدراً أساسياً للمعلومات والأفكار، ويمكنها أن تمارس تأثيرات ضخمة على اتجاهات وأراء وسلوكيات الناس، ووسائل الإعلام تمارس الضبط الاجتماعي من خلال آليات التعامل مع المجتمع في إطار المعايير والقيم والعادات والتقاليد، وهذه تساعد على السلوك الانصياعي بشكل عام، مثل تقبل الأدوار التي يحددها المجتمع للرجل في علاقته بالمرأة، ويتم ذلك من خلال المواد الإعلانية، وبالطريقة التي تنقل بها وسائل الإعلام أنباء العقوبات التي طبقت على أولئك الذين ينتهكون قيم المجتمع، وبالطريقة التي توحي بها للناس كيف يفكرون، فإنها بذلك تمثل أداة توجيه هامة في المجتمع حيث عن طريقها تمارس عملية الضبط الاجتماعي فعلياً، وبخصوص الوضع في الجنوب، فتعتبر وسائل الإعلام من أهم المرتكزات

المساعدة لعمل وجهاء العشائر ولجان الإصلاح، من خلال بث الدعايات المطلوبة في مختلف البرامج، بضرورة تطبيق القانون والامتثال الى الأعراف المتبعة وعدم الخروج عن العادات والتقاليد، وبالتالي نشر التوعية السليمة التي تحول من العقاب الذي يمكن أن يواجهه المواطن في حال خرج عن هذه الأعراف او العادات او التقاليد او حتى القوانين المتبعة (نواجعة، 2004).

يتضحمما سبق أن تحقيق الضبط في المجتمع يتم من خلال أشكاله الرسمية وغير الرسمية، والتي تتباين آثارها بحسب نوع الأدوات والأساليب التي يستخدمها، وكلما قوي نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير الاجتماعية، وجدير بالذكر أن فاعلية الضبط الاجتماعي والالتزام بالمعايير السائدة تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى.

2.3.2 اختلاف الأساليب الضبط الاجتماعي التي يمارسها وجهاء العشائر في مناطق جنوب الضفة الغربية وبين مناطق وسط وشمال الضفة الغربية.

قد تتشابه أساليب الضبط الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني ككل، فالدين والقانون والعادات والتقاليد والعرف، والتربية ووسائل الإعلام، كلها تكمل بعضها البعض للحفاظ على التوازن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني، وخاصة في قرى جنوب الضفة الغربية. ولكن ذلك لا يمنع أن يكون هنالك اختلافاتوفروقات بين الأساليب المتبعة في مناطق وسط الضفة الغربية وشمالها وبين جنوب الضفة الغربية، حيثأن سلطة القانون على سبيل المثال هي الأقوى والأكثر إتباعاوالأكثر تأثيرا في مناطق الشمال الفلسطيني، حيث لا يوجد قوة لوجهاء العشائر في تنفيذ الأحكام، والذي يختلف عن جنوبالضفة الغربية، أن وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية هي التي تنفذ القانون ويذهب اليها المتخاصمين قبل الذهاب الى القضاء، وفي العديد من الحالات يتم الإنتهاء من المشكلة او القضية ولا تذهبالى القضاء، وهذا يختلف عن شمال الضفة الغربية حيث يتوجه المواطنين في أغلب الحالات الى القضاء مباشرة، دون الرجوع او المحاولة بالإحتكام الى وجهاء العشائر، وتأخذ مناطق وسط الضفة الغربية وضعا وسطا بين الشمال والجنوبليس فقط بموقعها وإنما في الامتثال لتطبيق القانون حيث يحصل في بعض المناطق حالات مشابة لجنوب الضفة الغربية واخرى تشابه الشمال الفلسطيني، حيث أنه في عدد من الحالات يتم التوجه للقضاء الفلسطيني، وفي عدد أخر يتم توجه المواطنين إلى وجهاء العشائر أو القضاء العشائري (خليل، 2006)،

وبسبب خصوصية قرى جنوب الضفة الغربية والتي تتمسك بالعادات والتقاليد، والذي يعتبر مجتمعا أكثر تجانسا، وأكثر حفاظا على الدين والعادات والتقاليد والأعراف من مناطق الوسط والشمال في الضفة الغربية التي تعتبر أكثر إنفتاحا، وأقل إلتزما بالأعراف والعادات والتقاليد، بالتالي يسهل على وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية العمل وتنفيذ الأحكام التي ترتكز على الدين والقانون والعادات والتقاليد، وذلك يعتبر أكثر تأثيراً وقوة من المناطق الأخرى التابعة للشمال والوسط الفلسطيني (النواجعة، 2004).

4.2الفرق بين دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في المناطق المختلفة لجنوب الضفة الغربية وشمال ووسط الضفة الغربية.

1.4.2 اختلاف الأعراف او العادات بين عشائر جنوب الضفة الغربية،وبين شمال ووسط الضفة الغربية.

تختلف الأعراف العشائرية في قرى جنوب الضفة الغربية (قرى مدينة الخليل) عن المناطق الأخرى في وسط وشمال الضفة الغربية، وخاصة في موضوع دية القتل وفراش العطوة وغيرها، ولما كان مصدر المشرع للقوانين العشائرية واحداً، فانهالا تختلف كثيراً(النواجعة، 2004).

أما بخصوص الفرق بين دور العشائر الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية والمناطق الأخرى (شمال ووسط الضفة الغربية)، يلاحظ أنه يوجد فرق ويوجد إتجاهين بذلك الخصوص، أولهما أن المواطنين في الخصومات بكافة أنواعها يتوجهون الى وجهاء العشائر، للبت في القضايا والصلح، لثقتهم الكبيرة في وجهاء العشائر في إرجاع الحق لصاحبه وفي النزاهة وغيرها من الصفات، كما يتمتع وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية بفرض سيطرتهم على العائلات وفرض كلمتهم وخاصة في المشاكل الكبيرة مثل القتل وغيرها. أما الإتجاه الأخر والذي يتعلق بالشرطة حيث تقوم الشرطة في قرى جنوب الضفة الغربية بتحويل العديد من القضايا للصلح والبت فيها لوجهاء العشائر قبل إنتقالها الى المحاكم(شعث، 2009).

2.4.2 دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في شمال الضفة الغربية

وتختلف طبيعة الدور للعشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية بنسب مختلفة مع طبيعة الدور في كل من وسط الضفة الغربية، حيث حسب الحالات المسجلة في المحاكم وفي مراكز الشرطة والمسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية في قرى ومدن شمال الضفة الغربية، يظهر أن اكثر من (80%) من القضايا بمختلف أنواعها يتوجه فيها المواطنون للشرطة الفلسطينية والمحاكم، ويرفض المواطنون التوجه إلى وجهاء العشائر، لأسباب منها قلة ثقة المواطنين بوجهاء العشائر، وضعف دور الضبط الاجتماعي الذي تؤديه العشائرالفلسطينية في شمال الضفة الغربية، كما يلعب عامل التحضر وما رافقه من إنقسام للأسر الممتدة، وعدم الإرتباط بالعائلة الكبيرة او العشيرة وذلك على عكس جنوب الضفة الغربية (خليل، 2006).

3.4.2 دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في وسط الضفة الغربية

أما في قرى ومدن وسط الضفة الغربية مثل القدس وأريحا ورام الله، تظهر الإحصائيات دورا متوسطا تلعبه العشائر في هذا المناطق، من حيث القوة ومن حيث توجه المواطنين لهم وثقتهم بوجهاء العشائر، تدل الإحصائيات أن التوجه لوجهاء العشائر ولجان الإصلاح في مناطق وسط الضفة الغربية أكثر من الشمال الفلسطيني وأقل من الجنوب الفلسطيني، حيث سجلت إحصائيات وزارة الداخلية أن أكثر من (52%) من المواطنين يتوجهون الى مراكز الشرطة والمحاكم في القضايا (خليل، 2006).ونستنتج من ذلك أن الدور الذي يلعبه وجهاء العشائر الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية أكثر وضوحا وقوة وتأثيرا وثقةً من المناطق الأخرى في وسط وشمال الضفة الغربية.

5.2 المعيقات التي يمكن ان تحد من دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية.

1.5.2 وجهاء العشائر الفلسطينية والعلاقة مع التنظيمات الفلسطينية.

يرى بعض المنتقدين لعمل وجهاء العشائر أن العديد من القضايا تأخذ وقتاً طويلاً لتصل الى حلول، مما يفاقم المشاكل ويمكن أن تحدث إعتداءات أو ردود أفعال من قبل ألأطراف المتخاصمة، وذلك لأن العديد من رجال الإصلاح ووجهاء العشائر، هم من أصحاب إنتماءات سياسية وحزبية، بل أن البعض منهم من قادة منظمة التحرير الفلسطينية أو قادة ميدانيين لهذه الأحزاب والتنظيمات في قرى جنوب الضفة الغربية، وذلك يؤدي إلى عدم تفرغ وجهاء العشائر لقضايا المواطنين، كما أن

التوجهات السياسية لعدد منهم تؤدي لعدم إعطاء الحق إذا كان أحدهم من تنظيم أخر، كما حصل في عدد من القضايا في جنوب الضفة الغربية وفي غيرها من المناطق، وهنا تدخل العلاقات التنظيمية لوجهاء العشائر في الصلح لصالح أحد المتخاصمين (شلهوب وعبد الباقي، 2003).ومن معيقات العمل في هذا المجال، هو تمثيل التنظيمات المختلفة في لجان الإصلاح ووجهاء العشائر والقضاء العشائري، وذلك ينعكس سلبا على العديد من القضايا التي يمكن أن تأخذ عشر سنوات، مع أن حلها يمكن أن يكون في حدود أشهر، وفي إحدى القضايا التي حصلت في احدى قرى جنوب الضفة الغربية أراد شخص معني بالقضية أن يقف ويناصر إبن تنظيمه، وقد نجم عن ذلك تجاذب القضية بين التنظيمات والشخصيات المختلفة وأختلافهم حول أخذ العطوة، مما أفسح المجال لأهل القتيل بالأخذ بالثأر، وحصل العديد من القضايا المشابهة والتي حدثت بها المشاكل وتفاقمت وتشعبت بسبب تدخل التنظيمات او كون عدد او أحد وجهاء العشائر محسوباً على تنظيم معين، كما يتعمد عدد من وجهاء العشائر في بعض قرى جنوب الضفةالغربية، من أصحاب النفوذ في التظيمات الفلسطينية الى تعطيل العديد من القضايا وذلك بسبب أن الحل لا يأتي لصالح إبن تنظيمه او قريب إبن تنظيمه(شعث،2009).

2.5.2 وجهاء العشائر الفلسطينية والأجهزة الأمنية.

تعتبر علاقة وجهاء العشائر ولجان الإصلاح مع الأجهزة الأمنية، علاقة ارتباطية تكاملية، بسبب تعيين عدد من وجهاء العشائر من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية، حيث تعطى التعليمات للأجهزة الامنية لتسهيل عمل وجهاء العشائر ولجان الإصلاح، وهكذا يجب أن تكون العلاقة، ولكن في نفس الوقت قد تعتبر هذه العلاقة من معيقات عمل وجهاء العشائر بسبب تدخل بعض منتسبي الأجهزة الأمنية في اختصاصات وعمل وجهاء العشائر، وتدخلهم في الأحكام في الخصومات المختلفة، مما يقلل من هيبتهم ونزاهتهم وصورتهم أمام المواطنين في هذه المناطق، كما من أهم المعيقات في هذا المجال وجود عدد من منتسبي الأجهزة الأمنية في بعض قرى جنوب الضفة الغربية في تلك العشائر، فيمكن أن يكون أحد المنتسبين إبناً أو اخاً أو قريباً لأحد وجهاء العشائر، وبالتالي يكون التدخل باستغلال نفوذه في حل القضية او النزاع لصالح اي طرف يخصه(الريس، 2000)، كما يحث في بعض القضايا أن أحد منتسبي الأجهزة الأمنية يتناسى عمله في الجهاز الأمني، وبدل أن يفصل بين المواطنين في العراك او غيرها من المشاكل، فأنه قد يعمق المشكلة في حال إصطفافه

بجانب قرابته من العائلة او العشيرة، وبالتالي كل ذلك يعد من أهم معيقاتعمل وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية(شلهوب وعبد الباقي، 2009).

3.5.2 وجهاء العشائر الفلسطينية والعلاقة مع العائلات ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ.

تتداخل العلاقة بين أصحاب النفوذ ورجال الأعمال من جنوب الضفة الغربية مع وجهاء العشائر الفلسطينية، حيث أن عدداً من وجهاء العشائرهم أصلا من أصحاب المصانع اوالمحلات اوالمحاصيل الزراعية اوالشركات، وبالتالي تتدخل المصالح المالية في الحل في القضايا العشائرية، ويمكن لذلك أن يفسد العديد من القضايا، بسبب عدم وجود مصالح مشتركة لأحد وجهاء العشائر الذي هو أيضا من أصحاب المال والأعمال مع عائلة القاتل او المعتدي او المتسبب في ضرر لأحد المواطنين، وهذا يعتبر من المعيقات الهامة، كما يمكن أن يتدخل أصحاب المال والأعمال في عمل وجهاء العشائر، واستخدام نفوذهم في حل القضايا لصالح قريب او صديق او شريك لهم، وبالتالي يعيق عمل وجهاء العشائر الفلسطينية، كما يمكن أن يتدخل أصحاب النفوذ العائلية والعشائرية من غير وجهاء العشائر في تغيير مسار عدد من القضايا بسبب تقاطع مصالحهم مع عائلة المعتدي، أو لكونهم شركاء في تجارة،وقد يستخدم اصحاب النفوذ من العائلات الكبيرة ويحاول عدد منهم بسط او فرض رأيهم، مما يعيق عمل العشائر الفلسطينية، ويشوه صورتها في قرى جنوب الضفة الغربية(الأعرج، 2008).

4.5.2 وجهاء العشائر والاحتلال الإسرائيلي

يعيق الإحتلال الإسرائيلي بأجهزته المختلفة من مخابرات وجيش وشرطة إسرائيلية عمل وأحكام وجهاء العشائر بطرق مباشرة وغير مباشرة، حيث أنه في العديد من القضايا التي يبت فيها ضد أحد الأفراد او المواطنين، يمكن أن يهرب المفروض عليه الحكم المالي او غيرها من الأحكام الى المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، وبالتالي لا يمكن تنفيذ الحكم، وبالتاليتمنع أجهزة الإحتلال الأجهزة الأمنية الفلسطينية من إعتقال أحد المحكوم عليهم بالقضايا العشائرية او القضائية، كما يمكن أن يكون أحد المتخاصمين من سكان مدينة القدس من حملة الهوية الإسرائيلية او المناطق المحتلة عام 1948م من حملة الهوية والجنسية الإسرائيلية، وبالتالي يتدخل هنا الإحتلال للحيلولة دون الحكم بالقضايا عليهم من قبل القضاء الفلسطيني، وذلك يحول أيضا من عدم تنفيذ أحكام وجهاء العشائر الفلسطينية، ففي قضية نصب واحتيال حدثت من قبل أحد مواطنين مدينة الخليل في جنوب الضفة

الغربية وهو من سكان القدس ويحمل الهوية الإسرائيلية، على مواطن من أحد قرى الخليل، تم الحكم من قبل وجهاء العشائر على المتهم بالنصب بارجاع النقود وتحميله مخاسر أخرى، وبسبب هروبه الى مناطق القدس لم يتم نفيذ الحكم، وبالتالي قامت عائلة المتضرر بالاعتداء على أملاك أقارب المعتدي، والذين يسكنون أحدى قرى جنوب الضفة الغربية(شعث،2009).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 منهج الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 أداة الدراسة

5.3 المعالجات الإحصائية

6.3 الحدود الزمانية والمكانية

3. الطريقة والإجراءات

1.3 منهج الدراسة(المسح الاجتماعي)

استخدم في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي في المسح الاجتماعي، لأن هذا الأسلوب هو الأكثر استخداماً في الدراسات الاجتماعية، ومن ميزاته سهولة جمع أكبر قدر من البيانات في وقت وجهد وكلفة أقل، فضلاً عن أنه لا يقتصر على وصف الظاهرة، ولكن يقوم بالتحليل والتفسير والوصول الى نتائج قابلة للتعميم، ليتم التعرف على الدور الذي يقوم به وجهاء العشائر في الضبط الاجتماعي بعد دخول السلطة الفلسطينية من وجهة نظرهم أنفسهم.

2.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، سواء كانوا مسجلين لدى وزارة الداخلية(تابعين للوزارة)، ام غير مسجلين لدى الوزارة، والمقصود هنا وجهاء العشائر ولجان الإصلاح في قرى ومخيمات وبلدات جنوب الضفة الغربية، وهم حسب وزارة الداخلية (150) شخصاً وهم لديهم بطاقات من وزارة الداخلية(أنظر ملحق 1)، وأكثر من (50)شخص غيرتابعين لوزارة الداخلية، وهم من لجان الإصلاح ووجهاء العشائر الذين لا يحملون بطاقات من وزارة الداخلية (أنظر ملحق 2)، مع أن الوزارة والمجالس المحلية والبلديات تتعامل معهم في الكثير من القضايا.

3.3 عينة الدراسة

تم أخذ عينة عشوائية منتظمة، لتسهيل الحصول على العدد الذي يمثل المجتمع الأصلي، وبعد إعداد قائمة بأسماء وأعداد وجهاء العشائر، تم أخذ نسبة(15%) من مجتمع الدراسة فقط، وبالتالي تكونت العينة من (30) شخص من وجهاء العشائر،(23) منهم تابعين لوزارة الداخلية و(7) منهم غير تابعين لوزارة الداخلية، حيث تم أخذ النسبة من مناطق قرى جنوب الضفة الغربية المختلفة، حيث لا توجد إحصائيات محددة لأعداد وجهاء العشائر ولجان الإصلاح والذين لا يحملون بطاقات من وزارة الداخلية.

4.3 أداة الدراسة

تم تصميم مقابلة مقننة لجمع بيانات الدراسة، بما يتناسب مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وذلك بعد الرجوع الى العديد من الدراسات السابقة، حيث أن طبيعة البحث كيفي(نوعي) ويتناسب مع البحث النوعي استخدام أداة المقابلة، وتم وضع أسئلة فرعية لكل محور من المحاور الخمسة من أسئلة الدراسة الرئيسية، وأهدافها، وهي دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي، وأنواع الضبط الاجتماعي، والأساليب المستخدمة لدى وجهاء العشائر، والفروقات بين شمال ووسط الضفة الغربية وبين جنوب الضفة الغربية، والمعيقات التي تحد من دور وجهاء العشائر، ليستطيع الباحث الحصول على المعلومات التي تخدم البحث وتحليلها، وقام الباحث بمقابلة وسؤال المبحوثين بنفسه.

5.3 صدق الأداة

تم عرض اسئلة المقابلة على مجموعة من الخبراء (أنظر ملحق 3)،للتأكد أن أسئلة المقابلة تصلح لخدمة أهداف الدراسة، وبعد ذلك تم تعديل أسئلة المقابلة بناء على أراء الخبراء(المحكمين) (أنظر ملحق 4).

6.3 ثبات الأداة

للتأكد من ثبات أداة المقابلة تم أخذ عينة صغيرة من (4) أشخاص من وجهاء العشائر من مجتمع الدراسة، وبعد مقابلتهم، تم تعديل بعض أسئلة المقابلة بناء على إجراء المقابلة لهذه العينة، لإخراج الأداة بصورتها النهائية (أنظر ملحق 5).

7.4 أساليب تحليل البحث:

لم يستخدم بالدراسة التحليل الإحصائي للمعلومات، وتم تحليلها عن طريق البحث الكيفي (النوعي)، أي محاول تفسير وتحليل كل إجابة سؤال على حده، وجمع المعلومات، ومعرفة مدى التقارب والاختلاف بين إجابات المبحوثين(وجهاء العشائر)، ومدى تناسبها مع الإطار النظري.

8.3 الحدود المكانية والزمانية

1.8.3الحدود المكانية

قرى جنوب الضفة الغربية والتي تشمل البلدات والمخيمات التابعة لها(قضاء مدينة الخليل) وتشمل كلاً مندورا، السموع، يطا، إذنا، الظاهرية، خرسا، الشيوخ، حلحول، بني نعيم، بيت أمر، صوريف، بيت عوا، بيت اولا، نوبا، سعير، بيت كاحل، الفوار.

2.8.3 الحدود الزمانية

بدء دخول السلطة الفلسطينية الى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد اتفاقيات السلام مع الاحتلال الاسرائيلي في العام (1991)م، ولكن أستلمت السلطة الفلسطينية جزء من المناطق وبدءت بالسيطرة عليها، وأنشأت المحاكم والأجهزة الامنية والقضاء الفلسطينية في العام (1995)، اما عن الحدود الزمانية فهي فترة اجراء الدراسة (2017-2018)م.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1.4. عرض نتائج السؤال الأول

2.4. عرض نتائج السؤال الثاني

3.4. عرض نتائج السؤال الثالث

4.4. عرض نتائج السؤال الرابع

5.4. عرض نتائج السؤال الخامس

4. عرض نتائج الدراسة:

1.4. عرض نتائج السؤال الأول:

ما دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية؟

1.1.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الأول:

أظهرت النتائج في جدول(1)، أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، تعتبر أن دورهم كوجهاء عشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، قد إختلف بعد دخول السلطة الفلسطينية، كما تظهر النتائج أن (83%) من وجهاء العشائر الرسمية، إعتبروا أيضا أن دورهم قد اختلف، وإذا ما رجعنا الى الجدول (1) نرى أن ما مجموعه (25) من أصل(30) من وجهاء العشائر من كلا الصنفين إعتبروا أن دورهم اختلف، وهم يمثلون ما نسبته(83%) من عينة الدراسة.

جدول رقم (1)

نتائج السؤال الأول: دور وجهاء العشائر الفلسطينية

الرقم	العنوان	العدد لغير الرسمي	النسبة لغير الرسمي	العدد للرسمي	النسبة للرسمي	العدد الكلي	النسبة الكلية
1	اختلاف الدور	6	%86	19	%83	25	%83
2	المطلوبين	0	%0	0	%0	0	%0
3	الإستمرارية	5	%71	21	%91	26	%87
4	التعيين	0	%0	23	%100	23	%77
5	المشكلات الصغيرة	4	%57	18	%78	22	%73

2.1.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الأول:

أكدت نتائج جدول (1)، أن جميع وجهاء العشائر غير الرسمية والرسمية، أكدوا أنهم لا يسلمون المطلوبين للجهات الأمنية الفلسطينية، وبالتالي كانت النسبة الكلية (0%).

3.1.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الأول:

بينت النتائج في جدول (1)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، قالوا أن المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالوا يتوجهون لهم بحل القضايا المختلفة، بالرغم من دخول السلطة الفلسطينية، كما تباينت النتائج لدى وجهاء العشائر الرسمية، حيث قال (91%) منهم أن يوجد

إستمرارية في توجه المواطنين لهم، وإذا ما رجعنا الى الجدول(1) نرى أن ما مجموعه (26) من أصل(30) من وجهاء العشائر من كلا الصنفين إعتبروا أنه يوجد إستمرارية في توجه المواطنين لهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (87%) من جميع عينة الدراسة.

4.1.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الأول:

أظهرت النتائج في جدول (1)، أن جميع وجهاء العشائر غير الرسمية، يعتبرون أنفسهم غير معينين، وغير تابعين (0%) لوزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية، كما إعتبر جميع وجهاء العشائر الرسمية أنفسهم معينين لدى وزارة الداخلية (100%)، فكانت النتائج عكسية بين وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، أما إذا رجعنا الى المجموع الكلي لوجهاء العشائر (العينة كاملة) في جدول (1)، نرى أن العينة فيها (23) من أصل (30)، هم معينون بشكل رسمي لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، وهم يمثلون ما نسبته (77%) من حجم العينة الكلية.

5.1.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الخامس من السؤال الأول

بينت نتائج جدول (1)، أن (57%)من وجهاء العشائر غير الرسمية، يتدخلون في المشكلات الصغيرة (المشاكل الزوجية، الميراث، وغيرها) التي تحدث في قرى جنوب الضفة الغربية ، كما اظهرت النتائج أن (78%) من وجهاء العشائر الرسمية يتدخلون في المشكلات الصغيرة، وإذا رجعنا الى جدول (1) نرى أن العينة فيها (22) من أصل (30) يتدخلون في المشكلات او القضايا الصغيرة في تلك القرى، وهم يمثلون ما نسبته (73%) من حجم العينة الكلية.

2.4. عرض نتائج السؤال الثاني

ما أنواع الضبط الاجتماعي التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في مناطق جنوب الضفة الغربية؟

1.2.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الثاني:

أكدت النتائج في جدول (2)، أن جميع (100%) وجهاء العشائر على إختلاف توجهاتهم (الرسمية وغير الرسمية)، أكدوا أن المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية يتوجهون الى القضاء الفلسطيني في القضايا او المشكلات الكبيرة فقط مثل (القتل، والمشاجرات الكبيرة، وغيرها).

جدول رقم(2)

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: أنواع الضبط الاجتماعي

الرقم	العنوان	العدد لغير الرسمي	النسبة لغير الرسمي	العدد للرسمي	النسبة للرسمي	العدد الكلي	النسبة الكلية
1	القضاء الفلسطيني	7	%100	23	%100	30	%100
2	السيطرة	5	%71	16	%70	21	%70
3	رضى المواطنين	7	%100	23	%100	30	%100
4	الإجراءات الرادعة	6	%86	20	%87	26	%87

2.2.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الثاني:

بينت النتائج في جدول (2)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، إعتبروا أنهم ما زالوا يسيطرون ويضبطون المجتمع في قرى جنوب الضفة الغربية ، كما اظهرت النتائج أن (70%) من وجهاء العشائر الرسمية يعتبرون أنهم ما زالوا يسيطرون على المجتمع، وإذا رجعنا الى جدول (2) نرى أن (21) من أصل (30) يعتبرون أنهم يسيطرون على الوضع في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (70%) من حجم العينة الكلية

3.2.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الثاني:

أظهرت النتائج في جدول (2)، أن جميع (100%) وجهاء العشائر على إختلاف توجهاتهم (الرسمية وغير الرسمية)، يعتبرون أن المواطنون في قرى جنوب الضفة الغربية راضون عن أدائهم.

4.2.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الثاني:

بينت النتائج في جدول (2)، أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، إعتبروا أن الإجراءات الرادعة تتم من خلالهم في قرى جنوب الضفة الغربية ما عدى القضايا الكبيرة، كما اظهرت النتائج أن (87%) من وجهاء العشائر الرسمية إعتبروا أن الإجراءات الرادعة تتم من خلالهم، وإذا رجعنا الى جدول (2) نرى أن (26) من أصل (30)العدد الكلي للعينة،يعتبرون أن الإجراءات الرادعة تتم من خلالهمفي قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (87%) من حجم العينة الكلية.

3.4. عرض نتائج السؤال الثالث

ما الأساليب التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق الضفة الغربية؟

1.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الثالث:

أظهرت النتائج في جدول (3)، أن جميع (100%) وجهاء العشائر على إختلاف توجهاتهم (الرسمية وغير الرسمية)، يعتبرون الدين من أهم الضوابط للمواطنين، من خلال التعاليم الدينية، كما يعتبرون أن الإلتزام في التعاليم الدينية يقلل من المشكلات في قرى جنوب الضفة الغربية.

جدول رقم(3)

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: أساليب الضبط الاجتماعي

الرقم	العنوان	العدد لغير الرسمي	النسبة لغير الرسمي	العدد للرسمي	النسبة للرسمي	العدد الكلي	النسبة الكلية
1	الدين	7	%100	23	%100	30	%100
2	القانون الرسمي	5	%71	23	%100	28	%93
3	العادات والتقاليد	7	%100	23	%100	30	%100
4	الأسرة	5	%71	15	%65	20	%67
5	المدرسة	6	%86	19	%83	25	%83
6	وسائل الإعلام	5	%71	22	%96	27	%90
7	إرضاء الخصوم	7	%100	21	%91	28	%93

2.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الثالث:

أكدت النتائج في جدول (3)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، إعتبروا أن القانونالرسمي هو المرجعية للأحكام التي تصدر عنهم في المشكلات المختلفة في قرى جنوب الضفة الغربية، كما اظهرت النتائج أن كل وجهاء العشائر الرسمية إعتبروا أن القانون الرسمي هو المرجعية لاحكامهم، وإذا رجعنا الى جدول (3) نرى أن (28) من أصل (30) للعينة، يعتبرون القانون الرسمي مرجعية لهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (93%) من حجم العينة الكلية.

3.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الثالث:

بينت النتائج في جدول (3)، أن كل وجهاء العشائر على إختلاف توجهاتهم (الرسمية وغير الرسمية)، يعتبرون العادات والتقاليد من أهم الضوابط والمرجعية لهم في أحكامهم العشائرية، كما يعتبرون أن إلتزام المواطنين بالعادات والتقاليد يقلل من المشكلات في قرى جنوب الضفة الغربية.

4.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الثالث:

أظهرت النتائج في جدول (3)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، اعتبروا أن الأسر في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالت تقوم بدورها في الضبط الإجتماعي للأبناء، واعتبروا أن الأسرة عامل هام ومساعد لهم في عملهم، كما اظهرت النتائج أن (65%) من وجهاء العشائر الرسمية اعتبروا أن الأسر ما زالت تقوم بدورها في الضبط الإجتماعي، وإذا رجعنا الى جدول (3) نرى أن (20) من أصل (30) للعينة، يعتبرون أن الأسر الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالت تقوم بدورها في الضبط الإجتماعي لأبنائهم، وهم يمثلون ما نسبته (67%) من حجم العينة الكلية.

5.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الخامس من السؤال الثالث:

أكدت النتائج في جدول (3)، أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، إعتبروا أن المدارس في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالت تقوم بدورها في الضبط الاجتماعي للطلبة، وإعتبروا أن المدارس عامل هام ومساعد لهم في عملهم، كما اظهرت النتائج أن (83%) من وجهاء العشائر الرسمية اعتبروا أن المدارس ما زالت تقوم بدورها في الضبط الإجتماعي، وإذا رجعنا الى جدول (3) نرى أن (25) من أصل (30) للعينة، يعتبرون أن المدارس في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالت تقوم بدورها في الضبط الاجتماعي للطلبة، وهم يمثلون ما نسبته (83%) من حجم العينة الكلية.

6.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي السادس من السؤال الثالث:

أظهرت النتائج في جدول (3)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، اعتبروا أن الإعلام المحلي والرسمييقوم بدوره في الضبط الإجتماعي، كما اظهرت النتائج أن (96%) من وجهاء العشائر الرسمية إعتبروا أن الإعلامي قوم بدوره في الضبط الاجتماعي، وإذا رجعنا الى جدول (3)

نرى أن (27) من أصل (30) للعينةيعتبرون أن الإعلام المحلي والرسمي يقوم بدوره كأداة للضبط الاجتماعي للمواطنين، وهم يمثلون ما نسبته (90%) من حجم العينة الكلية.

7.3.4 عرض نتائج السؤال الفرعي السابع من السؤال الثالث:

بينت النتائج في جدول (3)، أن جميع وجهاء العشائر غير الرسمية، يقومون بإرضاء الخصوم للحيلولة دون الوصول الى المحاكم او الشرطة الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية، كما اظهرت النتائج أن (91%) من وجهاء العشائر الرسمية يقومون بإرضاء الخصوم أيضا، وإذا رجعنا الى جدول (3) نرى أن (28) من أصل (30) للعينة يعتبرون أنهم يقومون بإرضاء الخصوم لمنع الوصول الى المحاكم او الشرطة الفلسطينية، وهم يمثلون ما نسبته (83%) من حجم العينة الكلية.

4.4. عرض نتائج السؤال الرابع

هل هنالك فرق بين دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق وسط وشمال الضفة الغربية وبين جنوب الضفة الغربية؟

1.4.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الاول من السؤال الرابع:

تظهر النتائج في جدول (4)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية أكدوا أنهم أقوى وأكثر تأثيرا على المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية من وجهاء العشائر في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية، كما اظهرت النتائج أن (65%) من وجهاء العشائر الرسمية أكدوا أنهم أكثر تأثيرا وقوة من وجهاء العشائر في شمال ووسط الضفة الغربية، وإذا رجعنا الى جدول (4) نرى أن (20) من أصل (30) للعينة، أكدوا على أنهم أقوى وأكثر تأثيرا على المواطنين، وهم يمثلون ما نسبته (67%) من حجم العينة الكلية.

جدول رقم(4)

نتائج السؤال الرابع: الفروق بين الشمال والوسط وبين جنوب الضفة الغربية

الرقم	العنوان	العدد لغير الرسمي	النسبة لغير الرسمي	العدد للرسمي	النسبة للرسمي	العدد الكلي	النسبة الكلية
1	الشمال والوسط	5	%71	15	%65	20	%67
2	إختلاف الإجراءات	4	%57	19	%83	23	%77

2.4.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الرابع:

تؤكد النتائج في جدول (4)، أن (57%) من وجهاء العشائر غير الرسمية أكدوا أنه يوجد إختلاف في الإجراءات التي يستخدمها الوجهاء بين مناطق قرى جنوب الضفة الغربية، وبين مناطق شمال ووسط الضفة الغربية، كما اظهرت النتائج أن (83%) من وجهاء العشائر الرسمية أكدوا أنه يوجد إختلاف في الإجراءات، وإذا رجعنا الى جدول (4) نرى أن (23) من أصل (30) للعينة، أكدوا على أن الإجراءات تختلف، وهم يمثلون ما نسبته (77%) من حجم العينة الكلية.

5.4. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

ما المعيقات التي يمكن ان تحد من دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية؟

1.5.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الخامس:

تبين النتائج في جدول (5) أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية إعتبروا أن التنظيمات الفلسطينية من المعيقات التي تواجههم وأنهم يتدخلون في عملهم، كما رفض جميع وجهاء العشائر الرسمية (0%) أن التنظيمات تعتبر عائق لعملهم او أنهم يتدخولن في عملهم، بل إعتبروا ان وجود قادة التنظيمات عامل مساند لهم في الحلول العشائرية ، وإذا رجعنا الى جدول (5) نرى أن (6) فقط من أصل (30) للعينة، أكدوا أن التنظيمات الفلسطينية تتدخل في عملهم وانهم من أهم المعيقات التي تواجههم، وهم يمثلون ما نسبته (20%) فقط من حجم العينة الكلية.

2.5.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الخامس:

أظهرت النتائج في جدول (5) أن كل وجهاء العشائر غير الرسمية أكدوا تدخل الأجهزة الامنية الفلسطينية في عملهم، ويعتبرونهم من معيقات عمل وجهاء العشائر، كما رفض جميع وجهاء العشائر الرسمية (0%) أن الأجهزة الأمنية تتدخل في عملهم، بل قالوا أنهم عامل مساند لهم في العديد من المشكلات، وإذا رجعنا الى جدول (5) نرى أن (7) فقط من أصل (30) للعينة، أكدوا أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تتدخل في عملهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (23%) فقط من حجم العينة الكلية.

3.5.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الخامس:

بينت النتائج في جدول (5) أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية أكدوا أن القرابة لوجهاء العشائر تعتبر من المعيقات التي تواجههم، ولكنهم أكدوا أنه من الصعب أن يكون للعلاقات القرابية دور كبير في تغيير الأحكام العشائرية، لأن الصلح والأحكام العشائرية تكون من خلال لجان وليس من فرد او إثنين من وجهاء العشائر، كما أكد (57%) أن القرابة لأحد وجهاء العشائر تعتبر من معيقات عمل وجهاء العشائر، وإذا رجعنا الى جدول (5) نرى أن (19) من أصل (30) للعينة،

أكدوا أن القرابة لأحد وجهاء العشائر يعتبر من معيقات عملهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (63%) فقط من حجم العينة الكلية.

4.5.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الخامس:

أظهرت النتائج في جدول (5) أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية إعتبروا أن كبار العائلات والعشائر من المعيقات التي تواجهم وأنهم يتدخلون في عملهم، كما إعتبر ما نسبته (70%) من وجهاء العشائر الرسمية أن كبار العائلات يعتبروا عائق لعملهم او أنهم يتدخولن في عملهم، وإذا ما رجعنا الى جدول (5) نرى أن (22) فقط من أصل (30) للعينة، أكدوا أن كبار العائلات من أهم المعيقات لعملهم، وهم يمثلون ما نسبته (73%) من حجم العينة الكلية.

جدول رقم (5)

نتائج السؤال الخامس: المعيقات التي تحد من دور وجهاء العشائر

الرقم	العنوان	العدد لغير الرسمي	النسبة لغير الرسمي	العدد للرسمي	النسبة للرسمي	العدد الكلي	النسبة الكلية
1	التنظيمات	6	%86	0	%0	6	%20
2	الأجهزة الأمنية	7	%100	0	%0	7	%23
3	القرابة	6	%86	13	%57	19	%63
4	كبار العائلات	6	%86	16	%70	22	%73
5	المصالح المادية	7	%100	22	%96	29	%97
6	الإحتلال	7	%100	23	%100	30	%100
7	تفهم الدور	5	%71	14	%61	19	%63

5.5.4 عرض نتائج السؤال الفرعي الخامس من السؤال الخامس:

تؤكد النتائج في جدول (5) أن جميع (100%) وجهاء العشائر غير الرسمية أكدوا أن المصالح المادية تعتبر عائقاً أمام عمل وجهاء العشائر، كما إعتبر (96%) من وجهاء العشائر الرسمية أن المصالح المادية من أهم المعيقات التي تواجه وجهاء العشائر، وإذا رجعنا الى جدول (5) نرى أن (29) من أصل (30) للعينة، إعتبروا أن المصالح المادية من أهم معيقات عمل وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (97%) من حجم العينة الكلية.

6.5.4 عرض نتائج السؤال الفرعي السادس من السؤال الخامس:

أظهرت النتائج في جدول (5) أن جميع (100%) وجهاء العشائر من الصنفين ومن مختلف التوجهات (الرسمية وغير الرسمية)، اكدوا أن الإحتلال الإسرائيلي من أهم معيقات عمل وجهاء العشائر الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية.

7.5.4 عرض نتائج السؤال الفرعي السابع من السؤال الخامس:

بينت النتائج في جدول (5) أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية أكدوا تفهم المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية لدورهم ولعملهم في الإصلاح والأحكام العشائرية، كما أكد (61%) من وجهاء العشائر الرسمية، تفهم المواطنين لدورهم في تلك القرى، وإذا رجعنا الى جدول (5) نرى أن (19) من أصل (30) للعينة، أكدوا تفهم المواطنين لدورهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (63%) فقط من حجم العينة الكلية.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

1.4. مناقشة نتائج السؤال الأول:

2.4. مناقشة نتائج السؤال الثاني

3.4. مناقشة نتائج السؤال الثالث

4.4. مناقشة نتائج السؤال الرابع

5.4. مناقشة نتائج السؤال الخامس

5. مناقشة نتائج الدراسة:

1.5. مناقشة نتائج السؤال الأول:

ما دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية؟

1.1.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الأول:

تظهر النتائج في جدول(1)، أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية من الفئة المستهدفة، أعتبروا أن دور وجهاء العشائر قد إختلف بعد قدوم السلطة الفلسطينية واستلامها الحكم في الضفة الغربية، لا سيما قرى جنوب الضفة الغربية، أما عند وجهاء العشائر الرسمية والتابعة للسلطة الفلسطينية، فكانت النسبة (83%) من الفئة المستهدفة ترى أن دور وجهاء العشائر قد اختلف بعد قدوم السلطة الفلسطينية، ومن النسب لوجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية نجد أن النتائج متقاربة بشكل كبير، وتفسير ذلك أنه من الطبيعي أن يعتبر وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية على إختلاف تبعيتهم للسلطة ام لا، أن دور العشائر قد إختلف بعد قدوم السلطة الفلسطينية، واستلامها الحكم في هذه المناطق، بالإضافة الى تأسيس المحاكم والأجهزة الأمنية والشرطة، وبالتالي أصبح دور وجهاء العشائر غير أساسي وغير وحيد، وإنما أصبح هنالك دور أخر يلعبونه، وهو دور تكميلي مع أجهزة القضاء الفلسطينية، وهو الواقع الجديد بعد قدوم السلطة، لذلك كانت نتائج وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية متقاربة جدا، وإذا ما بحثنا في النسبة الكلية في جدول (1) لشاهدنا أن (83%) من العدد الكلي للعينة مع الرأي الذي يتبنى أن هنالك تغيراً على دور وجهاء العشائر بعد دخول السلطة الفلسطينية، ويتوافق ذلك مع دراسة عبد (2011) والتي درست التغيرات التي طرأت على القبيلة في محافظة الأنبار في العراق، كما درست التغيرات في فهم دور القبيلة في الضبط الإجتماعي والتغير الذي طرأ على سلطة مشايخها في حتى تاريخ إجراء الدراسة.

2.1.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الأول:

حسب النتائج في جدول (1)، أكد جميع وجهاء العشائر غير الرسمية والرسمية، أنهم لا يسلمون المطلوبين للجهات الأمنية الفلسطينية او للمحاكم الفلسطينية، وتفسير ذلك، وإذا رجعنا الى حديث وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، نرى أنهم لا يرون أن من مهام وجهاء العشائر تسليم المطلوبين للسلطة الفلسطينية، وإنما فقط محاولة إقناعهم وذويهم الى ضرورة تسليم أنفسهم للشرطة او للأجهزة الأمنية المختلفة، مما يخفف من الحكم ويساعد في الحل العشائري بين الأطراف المتنازعة، إذا فهذه ليست من مهام وجهاء العشائر، وإنما من مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

3.1.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الأول:

أظهرت النتائج في جدول (1)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، قالوا أن المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالوا يتوجهون لهم بحل القضايا المختلفة، بالرغم من دخول السلطة الفلسطينية، كما تباينت النتائج لدى وجهاء العشائر الرسمية، حيث قال (91%) منهم انه يوجد إستمرارية في توجه المواطنين لهم، وإذا ما رجعنا الى الجدول (1) نرى أن ما مجموعه (26) من أصل (30) من وجهاء العشائر من كلا الصنفين إعتبروا أنه يوجد إستمرارية في توجه المواطنين لهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (87%) من جميع عينة الدراسة، وإذا ما نظرنا الى النسب وإختلافها بشكل جيد بين وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، نجد أن النسبة الأكبر لدى الرسمية تعتبر أن المواطنين ما زالوا يتوجهون اليهم في كل مشكلاتهم، وذلك يفسر أنهم يعملون تحت مظلة السلطة الفلسطينية (وزاراة الداخلية)، ولربما كان توجه المواطنين اليهم لكونهم تابعين للسلطة الفلسطينية، ولأن حلولهم مرجعيتها لأجهزة السلطة الفلسطينية وخاصة وزارة الداخلية الفلسطينية، فمن الطبيعي أن تكون النسبة الأكبر تتحدث عن توجه المواطنين لهم لحل مشكلاتهم المختلفة في هذه القرى، ولكن كون النسبة الكلية (87%) تقول أن المواطنين ما زالوا يتوجهون اليهم، فذلك يعني أنه بالرغم من وجود أجهزة السلطة المختلفة، فإن طبيعة مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية تفضل الرجوع الى وجهاء العشائر، بسبب الإنتماء للعشيرة والعادات والتقاليد المتبعة، وهذا ما يتلائم مع دراسة الحوراني (2012) والتي كانت من أهم نتائجها أن الولاء ما زال موجوداً لدى الأفراد وبقوة للعشيرة في المجتمع الأردني، وذلك بالإطمئنان والأمن والثقة والإعتداد بالذات الذي تمثله العشائر ووجهائها للأفراد، كما تتوافق النتائج مع دراسة السودي (1990) والتي من أهم نتائجها أن الأفراد ما زالوا يتوجهون الى وجهاء العشائر وزعمائها في حل قضاياها، وخاصة

في القضايا الكبيرة والخطيرة، بالرغم من إلغاء الحكومة الأردنية القانون العشائري (1967) في الأردن، وكانت النسبة الأعلى لإستمرارية للتوجه الى وجهاء العشائر (87%)، لأن المواطنين يحبذون التوجه لوجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، لأنهم يرونها أقرب الطرق والأساليب والذي يجسر الهوة بين المتخاصمين وإعادة الحقوق الى اصحابها، وذلك ما يتوافق مع (غيث، 1987)، والذي تحدث أن الفلسطينيين وخاصة في جنوب الضفة الغربية يحبذون بداية اللجوء إلى القضاء العشائري، إيمانًا منهم أنه أسهل وأقرب الأساليب وصولاً إلى حل يجسر الهوة بين المتخاصمين، على أساس الموروثات والأعراف والعادات العربية الأصيلة، التي تضمن إنتهاء الخلافات جذرياً في النزاعات، وإعادة الحقوق لأصحابها.

4.1.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الأول:

بينت النتائج في جدول (1) أراء معاكسة تماما بين وجهاء العشائر غير الرسمية والرسمية، حيث أكد جميع وجهاء العشائر غير الرسمية أنهم غير تابعين لوزاة الداخلية، وبالتالي هم غير معينين(غير موظفين) لدى السلطة الفلسطينية، وبالمقابل أكد جميع وجهاء العشائر الرسمية أنهم معينين لدى السلطة الفلسطينية، وذلك يدل على حجم العينة، والتي تحتوي على (7) من وجهاء العشائر غير الرسمية(غير معينين)، كما تحتوي على (23) من وجهاء العشائر الرسمية حيث أنهم تابعين للسلطة الفلسطينية ولديهم بطاقات من قبل وزارة الداخلية، ومرجعيتهم في إجراء الحلول العشائرية هم وزارة الداخلية الفلسطينية، وتتوافق النتائج مع بعض الدراسات السابقة والبحوث، حيث جاء في (عاصم، 2006)، أن السلطة ومنذ توليها زمام الأمور في الضفة الغربية، سارعت في تشكيل دائرة لشؤون إدارة العشائر، والتي أعضائها جزء كبير من وجهاء العشائر من مختلف مناطق الضفة، والذين أصحبوا تابعين لوزارة الداخلية الفلسطينية (التعيين)، وذلك يتوافق أيضا مع دراسة المصالحة (2009)، والتي جاءت لتبين أن العشائر ممثلة في كافة النسيج المؤسساتي في الدولة الأردنية لا سيما السياسية، فلا غنى عن العشائر للحفاظ على الإستقرار والأمن في المجتمعات، وهذا يتطبق على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومجتمع قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص.

5.1.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الخامس من السؤال الأول

تحدث (57%) من وجهاء العشائر غير الرسميةحسب جدول (1)، أنهم يتدخلون في المشكلات الصغيرة (المشاكل الزوجية، الميراث، وغيرها) التي تحدث في قرى جنوب الضفة

الغربية، كما تحدث (78%) من وجهاء العشائر الرسمية أنهم يتدخلون في المشكلات الصغيرة، وإذا رجعنا الى جدول (1) نرى أن العينة فيها (22) من أصل (30) يتدخلون في المشكلات او القضايا الصغيرة في تلك القرى، وهم يمثلون ما نسبته (73%) من حجم العينة الكلية، وإذا ما رجعنا الى حديثهم، يتبين أن جزءاً منهم يتدخلون في حل مشكلات لبعض الجيران او في نطاق القرية او العشيرة، ويفسر حديث بعض من الفئات المستهدفة، أنه يوجد لجان إصلاح متخصصة لحل الإشكاليات الصغيرة في قرى جنوب الضفة الغربية، وإذا ما رجعنا الى النسب بين وجهاء العشائر غير الرسمية والرسمية نجد أن هنالك اختلافاً في النسب، ويفسر ذلك أن النسبة الأكبر لدى وجهاء العشائر الرسمية والتي تتدخل في القضايا الكبيرة فقط هي معينة من قبل السلطة الفلسطينية لتتدخل وتحل القضايا العشائرية الكبيرة مثل قضايا الشرف والقتل وغيرها، وعندما يحدث تدخل في القضايا الصغيرة يكون شيئاً عاجل او حسب طلب العشيرة، وتلك النتائج تتوافق مع دراسة القحطاني (2008) والتي كانت من أهم نتائجها أن هنالك نزاعات لا تحل عن طريق القضاء او حتى عن طريق كبار وجهاء العشائر، بل تحل عن طريق لجان صغيرة او في نفس العشيرة او العائلة وفي نطاق ضيق، مثل الإعتداءات الجسدية والمشكلات الزوجية، وأن مثل تلك المشاكل كمشكلة الشرف، تحل على نطاق ضيق فقط.

2.5. مناقشة نتائج السؤال الثاني

ما أنواع الضبط الاجتماعي التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في مناطق جنوب الضفة الغربية؟

1.2.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الثاني:

توصلت النتائج حسب جدول (2)، تأكيد جميع وجهاء العشائر من الصنفين (الرسمية وغير الرسمية)، أن المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية يتوجهون الى القضاء الفلسطيني في القضايا او المشكلات الكبيرة فقط مثل (القتل، والمشاجرات الكبيرة، وغيرها)، او التي بحاجة الى مشاركة حلها بين وجهاء العشائر وبين القضاء الفلسطيني، مثل قضايا القتل والمشاجرات الكبيرة والتي تلزم تدخل أجهزة السلطة المختلفة، وذلك يفسر الواقع الجديد بعد دخول السلطة، حيث في بعض القضايا مثل القتل والتي تحدث بعدها مشاجرات كبيرة وإعتداء على الاملاك، يلزم تدخل قوات الأجهزة الأمنية المختلفة، كما يلزم إصدار الأحكام من قبل القضاء الفلسطيني بالتزامن مع الحل العشائري، ويستنتج من تطابق أراء وجهاء العشائر من الصنفيين، أن الواقع على الأرض يدل ان المواطنون في

قرى جنوب الضفة الغربية لا يتوجهون في العديد من القضايا الى القضاء الفلسطيني، كما أنه يوجد عدد من القضايا يستوجب التشارك في الحلول بين القضاءالفلسطيني وبين وجهاء العشائر، كما اوضحنا سابقا انه مجتمع عشائري يفضل الحل العشائري فقط، الا في حالات القتل والمشاجرات الكبيرة والتي تستدعي تدخل القضاء الفلسطيني للسلطة والاجهزة الامنية المختلفة، وذلك ينسجم مع توصل اليه (هومانز) بخصوص علاقات الاعتماد المتبادل، حيث قال أن الضبط الاجتماعي ليس جزء منفصل، وأن التفاعلات بين مكونات النسق هي التي توجد في المجتمع، وبين أهمية التفاعلات التي تؤدي الى السلوك، وأن هنالك نظم اجتماعية في الضبط متعددة، منها القضاء الفلسطيني، والأسرة والمدرسة، ونضيف اليها وجهاء العشائر في الدراسة، ونستنتج من (نظرية هومانز) إلى أن يجب أن تكون هنالك شراكة وتبادلاً وتكاملاً بين نظم اجتماعية مختلفة في المجتمع للوصول الى الضبط الاجتماعي، وإذا أردنا أن نطبق نظريته على الدراسة، نرى أن وجهاء العشائر والأسرة والمدرسة والقضاء الفلسطيني هي عبارة عن نظم اجتماعية تقوم بأدوارها الوظيفية في الضبط الاجتماعي في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية.

2.2.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الثاني:

رأى (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية حسب جدول (2) أنهم ما زالوا يسيطرون ويضبطون المجتمع في قرى جنوب الضفة الغربية، كما رأى (70%) من وجهاء العشائر الرسمية أنهم مرجعية المواطنين في تلك القرى، وهم مؤثرون ويسيطرون على هذا المجتمع، ونلاحظ في جدول (2) أيضا أن (21) من أصل (30) من جميع وجهاء العشائر يعتبرون أنفسهم يسيطرون على الوضع في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (70%) من حجم العينة الكلية، ويفسر ذلك أن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية مجتمع عشائري يؤمن بالعشائرية اولا وبالولاء للعشيرة أكثر من غيرهم ويثقون بهم ثقة كبيرة، ولكن يوجد نسبة (30%) من وجهاء العشائر غير الرسمية والرسمية إعتبروا أنهم غير مؤثرين وأنهم لا يسيطرون على قرى جنوب الضفة الغربية كما في السابق، وذلك يفسره وجود أجهزة السلطة واختلاف الثقافة والتطورات التي حدثت بعد قدوم السلطة الفلسطينية، ونرى هنالك تطابقاً كبيراً جداً بين أراء وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية بخصوص السيطرة، حيث أن أكثر من الثلثين يعتبرون انهم ما زالوا يسيطرون، وتفسير التطابق يمكن ان يكون له أسباب مختلفة، فالرسميين يمكن لأنهم تابعين للسلطة بقي لهم نفوذ داخل قراهم ومن خلال السلطة الحاكمة، وغير الرسمين يستمدون قوتهم من المواطنين وثقة المواطنين والعائلات والعشائر بهم،

ويمكن أن يفسر التطابق أنهم (وجهاء العشائر) من نفس القرى والعشائر او من كبار العشائر وبالتالي يعتبرون أنفسهم مؤثرين نتيجة لتوجه المواطنين لهم في القرى المختلفة في جنوب الضفة الغربية، وهذا النفوذ لوجهاء العشائر وللسلطة الحاكمة يتطابق مع وجهة نظر (توماس هوبز) والذي يؤكد على أهمية ترسيخ مفهوم القوة والعقاب في ذهن المجتمع، وتلك القوة التي تسخدم من قبل الدولة يجب أن تكون حاضرة في الأذهان، والتي تؤكد على هيبة الدولة، وهنا يأتي دور وجهاء العشائر لتأكيد مفهوم القوة وضبط المجتمع جنبا الى جنب مع السلطة الحاكمة، وذلك الذي يؤدي الى أعلى الدرجات من الضبط الاجتماعي والأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني، من خلال القضاء على العنف وردع المتجاوزين على المجتمع وتأسيس علاقة متبادلة بين أفراده، وهذا ينسجم مع النتائج بدرجة جيدة، حيث يوجد هيبة وقوة لوجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية والتي تعكسها سيطرتهم على تلك القرى من خلال قوتهم ومن خلال هيبتهم، وبعد دخول السلطة أصبح هنالك هيبة الدولة وقوة الدولة والتي تحدث عنها (هوبز)، وبالتالي أصبح هنالك جزء من السيطرة للدولة في هذه القرى بعدما كانت السيطرة والهيبة من قبل فقط لوجهاء العشائر، ويلتقي ذلك مع نظرية تطور وسائل الضبط عند (روس)عندما قال أن المجتمع قد يضطر لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراده وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما إزداد تحضر المجتمع وتعقدت أنظمته وتباينت جماعاته، وذلك ينطبق على الوضع في قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني وعلى السلطة ووجهاء العشائر بشكل عام، حيث أن وجهاء العشائر لا تستطيع وحدها أن تضبط المجتمع بشكل فعال، وذلك مع تطور المجتمع الفلسطيني في قرى جنوب الضفة الغربية أصبح هنالك الحاجة لوجود دولة او سلطة تضع ضوابط مصطنعة تحكم علاقات الناس وتنظم الحياة، ومن خلال ذلك تتعاون وجهاء العشائر مع السلطة الفلسطينية بأجهزتها المختلفة لوضع أليات الضبط الإجتماعي والتي تنظم العلاقة بين المواطنين في تلك القرى.

3.2.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الثاني:

بينت النتائج في جدول (2)، أن جميع وجهاء العشائر (الرسمية وغير الرسمية)، يعتبرون أن المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية راضون عن أدائهم، ويثقون بهم وفي الحلول العشائرية التي تصدر عنهم، ويفسر ذلك أن المواطنين فعلا يثقون بهم، وانه مجتمع عشائري وعائلي يثق برجال ووجهاء العشائر ثقة كبيرة ويعتمد عليهم كثيرا وخاصة في الحلول العشائرية، والذي يفسر التطابق في الأراء بين وجهاء العشائر غير الرسمية والرسمية، أن وجهاء العشائر هم من نفس تلك القرى ولهم عقلية واحدة ومن عائلات متقاربة، وان لديهم فعلا عائلات وعشائر تثق فيهم لدرجة كبيرة جدا وتثق بالحلول العشائرية التي يصدرونها، وتتوافق النتائج مع دراسة تشاتي (2016)، والتي تسلط الضوء على دور القبائل في سوريا، والحفاظ على هويتها، وان السلطات المحلية لا تتدخل في شؤونها الا القليل، حيث ذلك يمثل رضى المواطنين عن كل ما يصدر من وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية.

4.2.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الثاني:

توصلت النتائج في جدول (2)، أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، إعتبروا أن الإجراءات الرادعة تتم من خلالهم في قرى جنوب الضفة الغربية ما عدا القضايا الكبيرة، كما توصلت النتائج أن (87%) من وجهاء العشائر الرسمية إعتبروا أن الإجراءات الرادعة تتم من خلالهم، وحسب جدول (2) نرى أن (26) من أصل (30) يعتبرون أن الإجراءات الرادعة تتم من خلالهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (87%) من حجم العينة الكلية، ويفسر ذلك تمسك مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية بالعادات والتقاليد والتي تخص وجود إجراءات عقابية داخل المجتمع ومن خلال وجهاء العشائر وكبار العائلات، وذلك مثل مقاطعة او ترحيل عائلة ما، او فرض مبلغ مالي وغيرها من الإجراءات والتي تعتبر رادعة بحق الذي يعتدي على مواطن او على عائلة او على الأملاك، وذلك ما يفسر تقارب النتائج بين الرسمية وغير الرسمية النتائج بخصوص أرائهم عن الإجراءات الرادعة، وذلك يفسر الواقع الموجود في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، عن تمسك المواطنين والعائلات والعشائر بالحلول والاجراءات العقابية التي تصدر من خلال وجهاء العشائر، وذلك ينسجم مع نظرية (بول لانديز) الوظيفية والتي ركزت على البناء الاجتماعي ومفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية المختلفة، حيث أن التفكك الاجتماعي والذي يتسم بالفوضوية والنزعات الفردية، يقابله في الطرف الأخر التنظيم

الإجتماعي الأكثر صرامة، والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وهذا الذي يمثله وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، والذين يردعون الخارجين عن العادات والتقاليد والدين من خلال التنظيم العشائري الصارم في تلك القرى. وتنسجم النتائج مع (القريشي، 2010) والذي ركز على الضبط الاجتماعي غير الرسمي والتي لا تعتمد على العنف، والتي تتجلى بعدة إجراءات مثل عزل الفرد او التهكم او نبذ الفرد من المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافها في المجتمعات الصغيرة، مثل مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، والتي تتخذ بعض الاجراءات العقابية السالفة الذكر كاجراءات عقابية للخارجين عن العادات والتقاليد والدين والعرف او القوانين في قرى جنوب الضفة الغربية.

3.5. مناقشة نتائج السؤال الثالث

ما الأساليب التي يستخدمها وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق الضفة الغربية؟

1.3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الثالث:

توصلت النتائج في جدول (3)، أن جميع وجهاء العشائر على إختلاف توجهاتهم من الصنفين (الرسمية وغير الرسمية)، أكدوا على أن عامل الدين من أهم الضوابط للمواطنين، من خلال التعاليم الدينية، كما يعتبرون أن الإلتزام في التعاليم الدينية يقلل من المشكلات في قرى جنوب الضفة الغربية، ففي حالة كانت التنشئة الإجتماعية بناء على التعليمات الدينية من خلال الأسرة، وبالتالي إذا التزمت الأسرة والعائلات بذلك، تقل المشكلات والإعتداءات وأخذ حق الغير بغير حق، والإتجاه الثاني أن فهم المواطنين للتعاليم الدينية يؤدي بهم الى تفهم الأحكام الصادرة من قبل وجهاء العشائر، لأن جزءاً كبيراً منها منثبقة ومأخوذة من الدين الإسلامي، وتفسير التطابق في الرأي بين وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، لأن المجتمع في قرى جنوب الضفة الغربية مجتمع محافظ ومتدين لدرجة كبيرة، ووجهاء العشائر ينتمون لهذا المجتمع بل أن جزءاً كبيراً منهم متدين، وتلك النتائج تتلاءم مع أطروحات(دور كايم) أن المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء المقدسة والأشياء المدنسة، وقد عرف الدين، انه نظام موحد للمعتقدات والممارسات، ووظيفة تلك المعتقدات والممارسات هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها، وتأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق تضامن المجتمع، كما تتوافق النتائج مع نتائج دراسة الزعتري(2011)، والتي كانت من أهم نتائجها أن التحكيم الشرعي الإسلامي تدخل في كل ما يصدر عن التحكيم العشائري في فلسطين، كما تتلائم

مع دراسة الهبارنة (2009)، والتي كانت من أهم توصياتها، أن تتوافق الأحكام العشائرية مع تعاليم الدين الإسلامي، كما إنسجمت مع دراسةأبو فريح(2005)، والتي كانت من أهم نتائجها أن البدو في بئر السبع في فلسطين يطبقون الشريعية الإسلامية في التحكيم العشائري وخاصة في المشكلات الكبيرة، مثل الزنا والقتل والمحرمات بأنواعها، بحيث أن الأعراف والقيم المتداولة عند البدو في بئر السبع لا تخرج عن التعاليم الإسلامية، وذلك الذي يحدث أيضا في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية.

2.3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الثالث:

رأى (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية حسب جدول (3)، أن القانون الرسمي هو المرجعية للأحكام التي تصدر عنهم في المشكلات المختلفة في قرى جنوب الضفة الغربية، كما رأى جميع وجهاء العشائر الرسمية أن القانون الرسمي هو المرجعية لاحكامهم، وبمراجعة جدول (3) نرى أن (28) من أصل (30) ، يرون أن القانون الرسمي مرجعية لهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (93%) من حجم العينة الكلية، كما أن نسبة (71%) ومع أنهم غير تابعين للسلطة فانهم يعتبرون أن القانون الرسمي مرجعية لهم، وتفسير ذلك أن القانون الرسمي مأخوذ من القوانين الرسمية الأردنية والمصرية، وجزء كبير من وجهاء العشائر غير الرسمية كانوا قبل وجود السلطة وتؤخذ أحكامهم من القانون العشائري الأردني والمصري وخاصة الأردني، وبالتالي لم تختلف القوانين الرسمية او العشائرية عند مجيئ السلطة الفلسطينية، كما جاءت نتائج وجهاء العشائر الرسمية متوقعة بخصوص أنهم يرون أن القانون الرسمي هو المرجعية لهم، لأنهم تابعين لوزارة الداخلية الفلسطينية، وهم محسوبون على أجهزة السلطة ويجب أن ينفذوا ويطبقوا القانون الرسمي من خلال الحلول العشائرية في قرى جنوب الضفة الغربية، وهذا سبب الإختلاف الكبير بين أراء وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، فغير الرسمية مع أن جزءاً كبيراً منهم(71%) يرون أن القانون الرسمي هو مرجعيتهم في الحلول العشائرية، إلا انهم غير تابعين لأجهزة السلطة وذلك يفسر أن جزءاً منهم (29%) لا يعتبر القوانين الرسمية الفلسطينية مرجعيته في تنفيذ الأحكام والحلول العشائرية، وذلك يتوافق مع نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي حيث ركز على كون الضبط الاجتماعي متصل بالامتثال بالمعايير، والتي لا فرق بينها وبين القوانين الرسمية، كما يتوافق ذلك مع (فيبر) والذي إهتم بالضبط الاجتماعي من زاوية الضبط الاجتماعي الرسمي، حيث قال أنه يجب فرض ميكانزمات ضابطة يرسم ملامحها القانون من خلال المؤسسة الرسمية، كما تتوافق النتائج مع حديث (لانديز) عن أهمية القانون والحكومة في الضبط الاجتماعي، فهو يرى أنه حتى في تلك

المجتمعات التي تتميز بالديمقراطية، تعتبر الدولة الهيئة الرئيسية التي تحتل السلطة المطلقة في كثير من الأنشطة، فهي تمارس سيادتها في كثير من مجالات السلوك والعقوبات، ولذلك كانت أراء وجهاء العشائر بأن القانون الرسمي الفلسطيني هو مرجعيتهم في كافة القضايا في قرى جنوب الضفة الغربية. وذلك يتوافق مع (الربيعي، 2005) والذي جاء به، أن القانون هو الألية الرادعة للتجاوزات على أفراد المجتمع، ويعد الوسيلة الناجعة للضبط الاجتماعي، لأنه يعبر من خلال بنوده عن الأحكام الرادعة وفرض العقوبة على الخارجين عن حدود القانون، لذلك سواء هنالك تأثر لوجهاء العشائر او لا يوجد، يعتبر القانون الرسمي هو المرجعية والوسيلة الضابطة والناجحة ومن أهم مصادر الضبط الاجتماعي في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية.

3.3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الثالث:

أظهرت النتائج في جدول (3)، أن جميع وجهاء العشائر على إختلاف توجهاتهم، تعتبر العادات والتقاليد من أهم الضوابط والمرجعية لهم في أحكامهم العشائرية، كما يعتبرون أن إلتزام المواطنين بالعادات والتقاليد يقلل من المشكلات في قرى جنوب الضفة الغربية، ويجعلهم يتفهمون الأحكام الصادرة من قبل وجهاء العشائر في الحلول العشائرية لأنها نابعة من عاداتهم وتقاليدهم، ويفسر ذلك أن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية هو مجتمع محافظ ومتمسك بشكل كبير بالعادات والتقاليد، وبالتالي ذلك يسهل قيام وجهاء العشائر بدورهم، ومما يفسر التطابق بين النوعين من وجهاء العشائر، أنهم من نفس القرى والتي تتمسك بالعادات والتقاليد لغاية يومنا هذا، وكما تصدر الأحكام بناء على الدين والعادات والتقاليد، وتلك النتائج تتوافق مع نظرية الضوابط التلقائية ل(سمنر)، حيث تقوم على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، وذلك يتمثل في العادات في قرى جنوب الضفة الغربية والتي تعتبر مرجعية للمواطنين ووجهاء العشائر معا، كما ركز (سمنر) في كتابه (الطرائق الشعبية) على تعريف الطرائق الشعبية بأنها عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، والعادات عند (سمنر) لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين، وهذا ما يحدث في قرى جنوب الضفة الغربية، كما إهتم (سمنر) في كتابه بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي، وخصوصا فيما يتعلق منها ببلورة الأنماط التقليدية فيقول عن الطرائق الشعبية، بما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تتحكم بالضرورة بالسلوك الإجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورة لنجاح الأجيال القادمة، ويمكن أن نستدل من النتائج هنا بنظرية (سمنر)، حيث أن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، متمسك جدا بالعادات والتقاليد ويعتبر مرجعيته تلك العادات وبما

فيهم وجهاء العشائر في تلك القرى والتي تأتي أحكامهم بناء على العادات والتقاليد وذلك بالرغم من التتطور الذي طرأ على المجتمع الفللسطيني بشكل عام ومجتمع قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص، وخاصة بعد دخول السلطة الفلسطينية. كما تتوافق النتائج مع نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي والتي لا يمكن فهمها الا بالرجوع الى نظرية الفعل الاجتماعي، حيث أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وغاياته، أي أن الفعل يستند الى توقع الشخص ما يجب أن يفعله وما يفعله الأخرون، وخاصة حين قيامه بعمل مخل او مخالف للعادات والتقاليد والأعراف، او بكل ما يتنافى مع المجتمع، وهنا يكون وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية بالمرصاد لكل من يخرج عن تلك العادات والتقاليد، ويحكمون على المعتدي او على من يخرج عن تلك العادات بناء على العادات والتقاليد والأعراف الموروثة للمجتمع الفلسطيني في قرى جنوب الضفة الغربية. كما تتوافق النتائج مع (قدي، 2009)، والذي ركز أن التقاليد الاجتماعية تستمد قوتها كألية للضبط الاجتماعي من كونها تتدخل في ممارسات الحياة اليومية للفرد، الأمر الذي يعزز وجودها وقوتها، ويدفع الأفراد الى الالتزام بها، وتعد الشعائر والطقوس من أهم الأساليب المؤيدة للتقاليد، لأنها تتضمن إجراءات تتم بشكل منظم، مثل عادات الزواج والطقوس الدينية وغيرها، ويوجد جزاءات اجتماعية لمن يخالف العادة او التقليد وبالتالي تكون عبارة عن ألية ضابطة للمواطنين، وذلك يتجلى في المقابلات عندما تحدث بعض وجهاء العشائر عن عدد من القصص والتي عوقب أحد المواطنين او العائلات عند عدم إلتزامهم بعادة للزواج او طقوس دينية او غيرها من العادات والتقاليد في قرى جنوي الضفة الغربية، كما توافقت النتائج مع نتائج دراسة عبد الحسين(2009)، والتي كانت من أهمها، أن سيادة السنن العشائرية وقوة الإلتزام بها موجودة في ناحية المنهاوية، كما تأخذ العادات والتقاليد قوتها من قوة هذه السنن، وبالعكس تأخذ هذه السنن قوتها من قوة العادات والتقاليد الموجودة، وبالتالي تكون قوة الجزاءات العشائرية المشددة لمواجهة المشكلات الإجتماعية، وذلك يعبر عن الواقع الموجود في قرى جنوب الضفة الغربية، حيث تستمد وجهاء العشائر قوتها وأحكامها، من قوة العادات والتقاليد المتعمقة في قرى جنوب الضفة الغربية.

4.3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الثالث:

إعتبر (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية حسب جدول (3)، أن الأسرة في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالت تقوم بدورها في الضبط الاجتماعي للأبناء، وإعتبروا أن الأسرة عامل هام ومساعد لهم في عملهم، كما اعتبر (65%) من وجهاء العشائر الرسمية أن الأسرة ما زالت تقوم

بدورها في الضبط الإجتماعي، ونلاحظ في جدول (3) أن (20) من أصل (30)، يعتبرون أن الأسرة الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالت تقوم بدورها في الضبط الاجتماعي لأبنائهم، وهم يمثلون ما نسبته (67%) من حجم العينة الكلية، وتفسير ذلك إنها تعتبر (الأسرة) من أهم العوامل المؤثرة في عمل وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، عن طريق تعليم أبنائهم العادات والتقاليد والدين والأعراف الخاصة بالشعب الفلسطيني والعربية والإسلامية، وبالتالي ينعكس أداء الأسرة على عمل وجهاء العشائر بطريقة غير مباشرة، حيث تقل المشكلات التي يمكن ان يواجهها وجهاء العشائر في هذه الحالة، في حين رفض (29%) من وجهاء العشائر غير الرسمية أن الأسرة تقوم بدورها معللين ذلك، بأن هنالك قلة مراقبة من قبل الأسرة بسبب عمل المرأة وتطور الحياة، وانشغال الأهل عن أبناءهم. ويفسر ذلك إختلاف المجتمع في قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، وخاصة بعد وجود السلطة الفلسطينية ودخول منظمات المجتمع المدني وتحرر المراة وعملها خارج نطاق العائلة، مع أن المجتمع هناك ما زال مجتمعاً عشائرياً ومحافظاً ومتديناً أكثر من المناطق الفلسطينية الأخرى. كما إعتبر (65%) من وجهاء العشائر الرسمية أن الأسرة ما زالت تقوم بدورها في غرس القيم والعادات والتقاليد والدين والأعراف في نفوس أبناءهم مما يقلل من المشكلات في هذه القرى وبالتالي يقلل من عمل وجهاء العشائر، ولكن اختلف معهم (35%) من وجهاء العشائر الرسمية، بأن الأسرة قل دورها لنفس الأسباب سالفة الذكر، والتي منها تغير المجتمع الفلسطيني، نتيجة إنشاء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وعمل المرأة، وغيرها من الأمور التي أحدثت تغيراً في المجتمع الفلسطيني، ويفسر ذلك أن وجهاء العشائر التابعين للسلطة يرون أن من الطبيعي أن يحدث تغيراً على دور الأسرة نتيجة دخول السلطة ومؤسساتها بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني وعمل المرأة، وهذا هو الواقع. أما بخصوص وجود تقارب بين أراء وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، فمن المعقول أن تتطابق الأراء، لأنهم مؤثرون ومتأثرون في نفس المجتمع، ويتعايشون مع التغيرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، لا سيما قرى جنوب الضفة الغربية، وهم من تلك الأسر والعائلات والعشائر، ويواجهون مشكلات أكبر بكثير من السنوات السابقة نتيجة التغيرات التي طرأت على الأسرة في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، وذلك واضح من خلال المقابلات التي إجريت معهم(الرسمية وغير الرسمية). وكانت النتائج متوافقة مع ما أشار اليه (لانديز) حينما تحدث عن دور النظم الإجتماعية في الضبط الاجتماعي والتي من أهمها الأسرة، وقال في هذا السياق أن درجة النجاح التي يمكن أن تحققه الأسره بإعتبارها هيئة للضبط الاجتماعي تختلف بإختلاف المجتمع ذاته، ومسألة الضبط تختلف من أسرة الى أخرى في نفس

المجتمع، وإذا فشلت الأسرة في وظيفتها في الضبط، ولم يستطيع نظام أخر أخذ المسؤولية على عاتقه بالقيام بهذه المهمة، فإن الطفل سوف ينحرف، وذلك يتوافق تماماً بما جاءت به نتائج الدراسة، حيث أن تطور المجتمع الفلسطيني في قرى جنوب الضفة الغربية بما فيه عمل المرأة وانشغال الوالدين عن الأبناء ساهم في انحراف الأبناء، وذلك يتوافق مع دراسة كل من عكة وهريش (2016)، والتي ركزت على الضبط الاجتماعي الأسري وإنعكاسه على تعاطي المخدرات في الجنوب، والتي كانت من أهم نتائجه إنتشار تعاطي بعض أنواع المخدرات لدى بعض ابناء الأسر، وان بعض هذه الأسر تستخدم العقاب الجسدي على أبنائها وتحرمه من زيارة الأصدقاء نتيجة تعاطيهم المخدرات، وأن من أهم أسباب ضعف ممارسة الضبط الاجتماعي عند الأسر هو التفكك الأسري، والعمل للأطفال في الشوارع لبيع السلع البسيطة، وهذه الدراسة غير بعيدة عن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، فهي في منطقة بيت لحم وتمثل الحالة التي وصلت اليها بعض المناطق في قرى جنوب الضفة الغربية، وتتماشى نتائج الدراسة ايضا مع دراسةرزق وأخرون(2005)، والتي كانت من أهم نتائجها أن الدين والتنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة من أهم أساليب الضبط الاجتماعي، كما تتفق مع دراسة منصور(1986) ايضا، والتي جاءت أهم نتائجها لتبين أن نسبة التطابق الأسري بلغت (58%) فقط، وهذا يؤكد أن درجة التماسك بين الأسر المتوسطة في مداها متوسطة قي المجتمعات الأصلية في مجال الدراسة.

5.3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الخامس من السؤال الثالث:

تظهر النتائج في جدول (3)، أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، أكدوا أن المدارس في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالت تقوم بدورها في الضبط الاجتماعي للطلبة، وأكدوا أن المدارس عامل هام ومساعد لهم في عملهم، والذين أكدوا أن المدرسة تقوم بدورها التكميلي للأسرة بشكل فعال، وإن دورها لا يقتصر على إيصال المعلومة وإنما توجيه سلوك الطلبة بطريقة تخدم المجتمع وتبعدهم عن المشكلات، وتفسير ذلك أن نظام التعليم في مدارس قرى جنوب الضفة الغربية فعال، وينتهج أساليباً متنوعة في توجيه الطلبة سلوكيا وعلميا معا، مما يقلل المشكلات التي تواجه وجهاء العشائر من قبل الفئات العمرية المدرسية، بينما رفض ذلك (14%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، معتبرين أن دور المدرسة أيضا تراجع عن السابق، وأن كثرة المشكلات التي تصدر عن طلبة المدارس في أعمار ما قبل ال(18) تفسر ذلك، ويفسر ذلك ايضا، مواجهتهم لعدد من المشكلات من قبل الفئات العمرية المختلفة الموجودة في المدارس في قرى جنوب الضفة الغربية، كما تظهر

النتائج ايضا أن (83%) من وجهاء العشائر الرسمية أكدوا أن المدارس ما زالت تقوم بدورها في الضبط الاجتماعي، وهي نسبة متقاربة جدا مع أراء وجهاء العشائر غير الرسمية، وبمشاهدة جدول (3) نرى أن (25) من أصل (30)، يعتبرون أن المدارس في قرى جنوب الضفة الغربية ما زالوا يقوموا بدورهم في الضبط الاجتماعي للطلبة، وهم يمثلون ما نسبته (83%) من حجم العينة الكلية، وذلك يفسر أراء وجهاء العشائر من الصنفين من نفس قرى جنوب الضفة الغربية، وذلك يعني أن واقع المدارس في قرى جنوب الضفة الغربية جيد ومنضبط لحد كبير، علميا وسلوكيا، وبالمقابل لا تخلو من بعض المشكلات التي يفتعلها بعض طلبة المدارس حيث أن نسبة (17%) من وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية إعتبروا أن دور المدارس تراجع في هذه القرى، وبذلك تعتبر المدارس أحد النظم الاجتماعي الفاعلة للضبط الاجتماعي الى جانب كل من الأسرة والدولة ووجهاء العشائر، وهذا ما أشار إليه (هومانز) عندما تحدث عن التبادل بين هذه النظم المختلفة، وعندما تحدثنا عن الأسرة، وضحنا أن الأسرة عندما لا تقوم بدورها ولا تأخذ أحد النظم على عاتقها الدور في الضبط الاجتماعي، فإن الطفل سينحرف، وبالتالي هذا ما يحدث لدى بعض الأسر، إذا كان هنالك تقصير في الأسرة وفي المدرسة كنظم ضابطة اجتماعيا في قرى جنوب الضفة الغربية، كما تظهر النتائج أن المدارس في قرى جنوب الصفة الغربية كنظم اجتماعية ضابطة تأخذ على عاتقها الدور الفعال في الاضبط الاجتماعي للطلبة المدارس في تلك القرى، وتتطابق هذه التفسيرات مع نظرية المقاومة ل(جيرو وأرنتير ووالس)، والتي تشير إلى أن المدرسة في المجتمعات الرأسمالية تستخدم كأداة لحمل الناس على الطاعة والإذعان والقبول بالنظام القائم، وهذا ما خلفه الإستعمار، وان ذلك يتم من خلال مراكز الإعلام والتدريب والإنترنت في المدرسة، حيث يرى(جيرو)أن التعليم يجب ان يكون جزءا من عملية التغيير، على أساس أن التربية لا تقف على الحياد، بل تمارس فعلا حيويا في عملية التغيير في المجتمع، وهذا ما ركز عليه وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، وهو ضرورة أن يكون للمدرسة والتعليم دوراً إيجابياً في عملية التغيير جنباً الى جنب مع نظم أخرى مثل الأسرة ووجهاء العشائر والسلطة الحاكمة والتي تمثل القانون.

6.3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي السادس من السؤال الثالث:

توصلت النتائج في جدول (3)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، إعتبروا أن الإعلام المحلي والرسمي يقوم بدوره في الضبط الاجتماعي، وأن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في إتجاهين، الأول في تسليط الضوء على عمل وجهاء العشائر وضرورة تعاون المواطنين معهم،

والإتجاه الأخر بما يتعلق بنشر الوعي عند الناس لوجوب عدم إفتعال المشكلات، وأن من يفتعل المشكلات او يعتدي على حقوق الأخرين سيلقى عقاباً رادعاً من قبل القانون العشائري والقضائي معا، كما إعتبر (29%) من وجهاء العشائر غير الرسمية أن وسائل الإعلام المحلية والفضائيات في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص، لا تقوم بدورها بشكل جيد بنشر الوعي وتسليط الضوء على أهمية عمل وجهاء العشائر، وإنها تتميز بالحزبية والفئوية الضيقة فقط، وتنشر فقط ما يتناسب مع حزبها او توجهاتها، وخاصة الإعلام التابع للحكومة، ويفسر ذلك بأنه توجد وسائل إعلام محلية تحاول تسليط الضوء على عمل وجهاء العشائر ونشر الوعي في هذه القرى، ولكن بشكل غير كاف، حيث تنتهج بعض وسائل الإعلام نهجا موجها فقط لخدمة توجهاتها حسب قول وجهاء العشائر غير الرسمية، ويفسر ذلك بأنهم ينتقدون بشكل مباشر نهج وسائل الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية وخاصة التلفزيون الرسمي، فهم غير تابعين للسلطة، وإنما تابعين لحركات إسلامية. كما توصلت النتائج أن (96%) من وجهاء العشائر الرسمية إعتبروا أن الإعلام يقوم بدوره في الضبط الإجتماعي، وانها تلعب دورا كبيرا ومهما في نشر الوعي في المجتمع الفلسطيني، لا سيما في قرى جنوب الضفة الغربية، وبذلك تختلف النسبة بشكل كبير بينهم وبين وجهاء العشائر الغير رسمية، وتفسير ذلك أنهم تابعين للسلطة الفلسطينية، ومن الطبيعي أن يعبروا بأن وسائل الإعلام التابعة للسلطة فعالة بشكل جيد بما يتعلق بتسليط الضوء عليهم، وبمراجعة جدول (3) نرى أن (27) من أصل (30)، يعتبرون أن الإعلام المحلي والرسمي يقوم بدوره كأداة للضبط الاجتماعي للمواطنين، وهم يمثلون ما نسبته (90%) من حجم العينة الكلية، وقد يفسر ذلك أن النسبة الكبيرة من العينة الكلية (من الصنفين)، راضية تماما عن عمل ودور الإعلام الرسمي والمحلي، ويتلاءم ذلك مع ما ركز عليه (بيير)، والذي ميز بين وسائل الضبط من الناحية العملية مثل التلفزيون والسينما والمسرح، وبين الأساليب الفنية التي تكمل تدعيم سلطة الجماعة على أفرادها، وتتلخص في أنواع الجزاءات الجمعية والنفسية والتوقعية، وهذا ما اعتبره وجهاء العشائر هاما وعاملا مساعدا لهم في تذليل عملهم من خلال تسليط الضوء على المشكلات العشائرية وموضوع الجزاءات على الجناة والمعتدين على المواطنين وعلى الأملاك الخاصة والعامة، ويتوافق ذلك مع (جابر، 1991) والذي ركز على ممارسة وسائل الإعلام دورها في الضبط الاجتماعي من خلال أليات التعامل مع المجتمع في إطار المعايير والقيم والعادات والتقاليد، وهذه تساعد السلوك الانصياعي بشكل عام، وبالطريقة التي تنقل بها وسائل الإعلام أنباء العقوبات التي طبقت على أولئك الذين ينتهكون قيم المجتمع، وبالطريقة التي توحي بها للناس كيف يفكرون، فإنها بذلك تمثل أداة توجيه هامة في المجتمع حيث عن

طريقها تمارس عملية الضبط الاجتماعي فعليا، وهذا ما يصبوا اليه وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية.

7.3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي السابع من السؤال الثالث:

أكد جميع وجهاء العشائر غير الرسمية حسب جدول (3)، أنهم يقومون بإرضاء الخصوم للحيلولة دون الوصول الى المحاكم او الشرطة الفلسطينية، ما عدى المشكلات الكبيرة والعميقة، مثل حدوث مشاجرات كبيرة بين عائلات او عشائر مختلفة تستوجب تدخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، او حدوث عملية قتل تستوجب تدخل القضاء الفلسطيني ووجهاء العشائر معا، ويفسر ذلك بأن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية مجتمع عشائري يثق برجال ووجهاء العشائر بدرجة كبيرة، وبالتالي لا يتوجهون بالشكاوي على الشرطة او للقضاء الفلسطيني، كما لدى وجهاء العشائر تأثير على المواطنين، كما أكد (91%) من وجهاء العشائر الرسمية، أنهم يقومون بإرضاء الخصوم أيضا، ويرفض جزء منهم (9%) ذلك، معتبرين أن جزءاً كبيراً من المواطنين يتوجهون الى الشرطة، وتفسير ذلك أنهم يعتبرون أن وجود السلطة والقضاء الفلسطيني يخدم المواطنين، ولا ضير بتوجه المواطنين للشرطة، وإن ذلك لا يقلل من أهميتهم كوجهاء عشائر، ويفسر ذلك بأنهم في الأصل تابعين للسلطة ايضا، ولا يوجد فرق بين التوجه اليهم كوجهاء عشائر تابعين للسلطة وبين التوجه لدوائر الشرطة، وبمتابعة جدول (3) نرى أن (28) من أصل (30)، يعتبرون أنهم يقومون بإرضاء الخصوم لمنع الوصول الى المحاكم او الشرطة الفلسطينية، وهم يمثلون ما نسبته (93%) من حجم العينة الكلية، وذلك يعني أن غالبية العينة تؤكد أنهم يرضون الخصوم، وأن معظم المشكلات تحل من خلالهم، ولا تصل الى المحاكم او الى القضاء الفلسطيني، وتوافقت النتائج مع دراسة الرشيدي(2010)، والتي كان من أهم نتائجها، أن أهم الأساليب التي يستخدمها رؤساء مراكز الإمارة في الضبط الاجتماعي تمثلت في العمل على استرجاع الحقوق، وإرضاء الخصوم، والإهتمام بالقيم والمبادئ في المجتمع.

4.5. مناقشة نتائج السؤال الرابع

هل هنالك فرق بين دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق وسط وشمال الضفة الغربيةوبين جنوب الضفة الغربية؟

1.4.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الاول من السؤال الرابع:

أظهرت النتائج في جدول (4)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية يعتبرون أنفسهم أقوى وأكثر تأثيرا على المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية من وجهاء العشائر في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية، كما اظهرت النتائج أن (65%) من وجهاء العشائر الرسمية يعتبرون أنفسهم أكثر تأثيرا وقوة من وجهاء العشائر في شمال ووسط الضفة الغربية، وإذا رجعنا الى جدول (4) نرى أن (20) من أصل (30)، يعتبرون أنهم أقوى وأكثر تأثيرا على المواطنين، وهم يمثلون ما نسبته (67%) من حجم العينة الكلية.

ويفسر ذلك أن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية يعتبر مجتمعاً محافظاً وعشائرياً والعائلات متقاربة ومغلقة على بعضها البعض وأن مجتمع الشمال والوسط أقل إقتناعا بعمل وجهاء العشائر ويحبذون التوجه الى القضاء الفلسطيني لحل قضايهم، فأكثر من ثلثي وجهاء العشائر غير الرسميين وحوالي ثلثي وجهاء العشائر الرسمية تحدثوا عن أنهم في جنوب الضفة الغربية لا سيما قراها، أقوى وأكثر تأثيرا وأكثر ثقة من وجهاء العشائر في شمال ووسط الضفة الغربية، ولكن لا ننسى أن هنالك نسبة الثلث لدى وجهاء العشائر الرسميين وأقل من الثلث لدى وجهاء العشائر غير الرسمية أعتبرت انه لا يوجد إختلاف بينهم وبين وجهاء العشائر في شمال ووسط الضفة الغربية، وهو إعتبروا أن المجتمع الفلسطيني مجتمع واحد بمكوناته المختلفة بما فيهم وجهاء العشائر، وتتوافق النسبة من وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية والتي أعتبرت أن هنالك فرق بين وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية وبينهم في جنوب ووسط االضفة الغربية مع (النواجعة، 2004)، والذي إعتبر أن ذلك بسبب تجانس المجتمع وتمسكه بعاداته وتقاليده وأنه مجتمع متدين، وأن مجتمع الشمال والوسط أكثر إنفتاحا وأقل تدينا من قرى جنوب الضفة الغربية، ويتسم بالتحضر، وتوافقت النتائج مع (شعث،2009)، والذي تحدث عن قوة العشائر في الضفة الغربية، وأنهم يفرضون سيطرتهم على هذه المناطق، وحتى أن الشرطة الفلسطينية، وبسبب قوة وجهاء العشائر وثقتهم بين المواطنين تقوم بتحويل عدد من القضايا للبت فيها من قبل وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية.

2.4.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الرابع:

أكد (57%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، حسب جدول (4) أنه يوجد اختلافاً في الإجراءات التي يستخدمها الوجهاء بين مناطق قرى جنوب الضفة الغربية، وبين مناطق شمال ووسط الضفة الغربية، وإن هنالك اختلافاً في الإجراءات التي تتخذ بحق المواطن الذي يتم عليه الحكم في الصلح العشائري بين قرى جنوب الضفة الغربية، وشمالها ووسطها، وتحدثوا عن أن الإجراءات في قرى جنوب الضفة الغربية اكثر صرامة وقوة، كما رفض (43%) من وجهاء العشائر غير الرسمية القول بأن هنالك اختلافاً في اجراءات الصلح العشائرية ما بين قرى جنوب الضفة الغربية وبين شمالها ووسطها، ونتستنتج من تلك النتائج أنه يوجد إختلاف في الإجراءات في بعض الحالات، والتي تحدث عنها بعض وجهاء العشائر، مثل قضية نفين العواودة والتي قتلت والتي هزت قضيتها الرأي العام الفلسطيني، فكان الحكم العشائري فيها قاسياً جداً على الجاني وعلى عائلته (من قرى جنوب الضفة الغربية). كما أكد (83%) من وجهاء العشائر الرسمية أنه يوجد إختلاف في الإجراءات، ورفض ذلك (17%) من وجهاء العشائر الارسمية. ويفسر الإختلاف بين وجهاء العشائر غير الرسمية والرسمية، أن هنالك فعلا على أرض الواقع إختلاف في الإجراءات بيت مجتمعين في المجتمع الفلسطيني (الشمال والوسط وبين الجنوب)، بسبب أن مجتمع الجنوب وخاصة قرى جنوب الضفة الغربية، تمتاز بأنها أكثر تدينا وعشائرية ومحافظة وأكثر تمسكا بالعادات والتقاليد والأعراف من شمال ووسط الضفة الغربية، ولهذا تأتي الأحكام أكثر شدة في الأحكام العشائرية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الشرف والقتل، ولكن يمكن أن يكون وجهاء العشائر الرسمية أكثر إطلاعا من وجهاء العشائر غير الرسمية، عما يحدث في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية وبما يتعلق بعمل وجهاء العشائر والإجراءات للصلح العشائري، وذلك بحكم تبعيتهم لوزارة الداخلية الفلسطينية، ويمكن أن يفسر ذلك أن النسبة الكبيرة والدالة على إختلاف الإجراءات كانت لدى وجهاء العشائر الرسمية (83%)، وإذا تابعنا جدول (4) نرى أن (23) من أصل (30)، أكدوا على أن الإجراءات تختلف، وهم يمثلون ما نسبته (77%) من حجم العينة الكلية، وذلك يعني أن الواقع يقول أنه يوجد إختلافاً في الإجراءات المتبعة في الصلح العشائري من قبل وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية وبين الإجراءات التي تتم في شمال ووسط الضفة الغربية، وأن هنالك ما نسبته (23%) من العدد الكلي للعينة لا ترى إختلاف في الإجراءات، وذلك يتوافق مع ما تطرق اليه (نواجعة، 2004)، حيث قال أن مصدر المشرع للقوانين هو نفسه في شمال ووسط الضفة الغربية وفي جنوبها، لذلك لا تختلف

الإجراءات كثيراً، وبين أن يوجد عدد من القضايا الذي تعامل به وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية بشكل أكبر او أشد في الأحكام والإجراءات التي فرضت على الجاني او المعتدي، وذلك بسبب طبيعة مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية والتي تحافظ على العادات والتقاليد، وتعتبر عائلاتها وعشائرها محافظة ومتدينة وتهتم بالشرع في تنفيذ الأحكام المختلفة.

5.5. مناقشة االسؤال الخامس

ما المعيقات التي يمكن ان تحد من دور وجهاء العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في مناطق جنوب الضفة الغربية؟

1.5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول من السؤال الخامس:

توصلت النتائج في جدول (5) أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، إعتبروا أن التنظيمات الفلسطينية من المعيقات التي تواجهم وأنهم يتدخلون في عملهم، وتحاول فرض الحلول التي تتناسب معهم ومع توجهاتهم، كما رفض (14%) منهم ذلك معتبرين أنه من الطبيعي أن تتدخل التنظيمات او بعض رجال التنظيمات في القرى لصالح الحلول العشائرية، لأن لديهم صفة إعتبارية في قراهم، وإن المواطنين يكنون لهم الإحترام والتقدير، وبالتالي لا يعتبر ذلك تدخل، ويفسر وجود نسبة كبيرة من وجهاء العشائر غير الرسمية (غير تابعين للسلطة)، انه هنالك تدخل من قبل التنظيمات التابعة للسلطة الحاكمة لعمل وجهاء العشائر، فهم يحاولون دائما فرض السيطرة في كافة المجالات في الضفة الغربية وخاصة في قرى جنوب الضفة الغربية، وخاصة بما يتعلق بالحلول العشائرية، وربما يفضلون أن تكون الحلول عن طريقهم او عن طريق وجهاء العشائر التابعة لهم فقط، كما رفض جميع وجهاء العشائر الرسمية القول أن التظيمات تعتبر عائقاً لعملهم او أنهم يتدخولن في عملهم، بل إعتبروا ان وجود قادة التنظيمات عامل مساند لهم في الحلول العشائرية ، ويفسر الإختلاف الكبير جدا بالأراء، حيث كانت النتائج معاكسة لبعضها بين وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، ويفسر ذلك أن وجهاء العشائر الرسمية تعتبر أن التنظيمات التابعة للسلطة لا تتدخل في عملها، وذلك واقعي جدا، إذ تريد وزارة الداخلية أن يكون هولاء(وجهاء العشائر الرسمية) المعتمدين والتابعين للسلطة، ويريدون منهم ان يكونوا هم فقط المرجعية للمواطنين، وذلك من منطلق فرض سيطرة السلطة على الأرض بالضفة الغربية بشكل عام وفي قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص، وتتوافق نتائج العشائر غير الرسمية بأن التنظيمات تتدخل بعملهم مع دراسة (شلهوب، وعبد الباقي،2003)، حيث حسب الدراسة، يرى العديد من المنتقدين لعمل وجهاء العشائر أن العديد من القضايا تأخذ وقتاً كبيراً لتصل إلى حلول، مما يفاقم المشاكل، ويمكن أن يحدث إعتداءات من قبل الأطراف المتخاصمة، وذلك بسبب أن العديد من رجال الأصلاح ووجهاء العشائر هم من أصحاب إنتماءات سياسية وحزبية، بل أن بعضهم يعتبرون قادة في بعض الأحزاب التابعة لمنظمة التحرير او قادة محليين لهذه الأحزاب في المدن والقرى المختلفة، وخاصة في قرى جنوب الضفة الغربية، كذلك قال (شعث، 2009)، أن العديد

من القضايا تعطلت لعدة سنوات بسبب تعطيل ذلك من قبل وجهاء العشائر التابعين لتنظيمات فلسطينية معينة، وذكر أن سبب ذلك هو تمثيل التنظيمات المختلفة وخاصة حركة فتح في اللجان المختلفة (لجان الإصلاح ووجهاء العشائر والقضاء العشائري).

2.5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني من السؤال الخامس:

أظهرت النتائج في جدول (5) أن جميع وجهاء العشائر غير الرسمية أكدوا تدخل الأجهزة الامنية الفلسطينية في عملهم وفرض الأراء من خلال بعض قادة الأجهزة الأمنية الموجودين في القرى، ويعتبرونهم من معيقات عمل وجهاء العشائر، ولكنهم في نفس الوقت لم يمانعوا تدخل الأجهزة الأمنية في فض المشاجرات التي تحدث بين المواطنين او بين العائلات في العديد من القضايا، فذلك من صلب عملهم، وتفسير ذلك أن وجهاء العشائر غير التابعين للسلطة (غير الرسمية)، لا يحبذون تدخل الأجهزة الأمنية وخاصة قادتها بعملهم ويتعبرونه محاولة التغيير في الحلول، او انهم يريدون أن تكون الحلول عن طريقهم فقط. كما رفض جميع وجهاء العشائر الرسمية أن الأجهزة الأمنية تتدخل في عملهم، بل قالوا أنهم عامل مساند لهم في العديد من المشكلات، وإن تدخلهم فقط يكون في صالح إيجاد الحلول العشائرية او في فض المشاجرات الكبيرة، وهنا نلاحظ نتائج معاكسة تماما ولكنها واقعية جدا، حيث انه من الطبيعي أن تعتبر وجهاء العشائر الرسمية عمل الأجهزة الأمنية جيد وغير مؤذ ولا يوجد تدخل في الحلول العشائرية، فالأجهزة الأمنية ووجهاء العشائر الرسمية كلهم تابعين لوزارة الداخلية الفلسطينية، ويوجد تنسيق دائم بينهم، وبالتالي يجب ان يعتبروا تدخل قادة وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية يساهم في الحلول، وسبب أخر يفسر ذلك أن السلطة الفلسطينية ومن خلال أجهزتها الأمنية ورجال العشائر التابعين لها تريد فرض سيطرتها على كل مناحي الحياة وخاصة بما يتعلق بعمل وجهاء العشائر والذين يعتبرون عاملا هاما لحفظ الامن في قرى جنوب الضفة الغربية وإذا رجعنا الى جدول (5) نرى أن (7) فقط من أصل (30)، أكدوا أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تتدخل في عملهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (23%) فقط من حجم العينة الكلية، وهم ممثلون عن وجهاء العشائر غير الرسمية فقط، وتحفظ وجهاء العشائر الرسمية على أن الأجهزة الأمنية تتدخل في عملهم يتوافق مع (الريس، 2000)، حيث يبين أن هنالك علاقة تكاملية بين تعيين عدد من وجهاء العشائر من قبل وزارة الداخلية، حيث تعطى التعلميات للأجهزة الأمنية لتسهيل عمل وجهاء العشائر ولجان الإصلاح، ولكن بين أن هنالك بعض التدخلات من الأجهزة الأمنية والتي يمكن أن تقلل من هيبة وجهاء العشائر وصورتهم أمام المواطنين، كما تتوافق النتائج لدى وجهاء

العشائر غير الرسمية مع (شلهوب، وعبد الباقي، 2009)، والذي ذكروا أنه يوجد عدد من القضايا التي تتدخل فيها الأجهزة الأمنية بعمل وجهاء العشائر ويصتف مع أحد أقاربه او عائلته او عشيرته، متناسيا أنه عسكري او منتسب لأحد الأجهزة الأمنية، او أن يستغل أحد قادة الأجهزة الأمنية نفوذه لصالح تغليب الحل العشائري لطرف على حساب طرف أخر، وذلك حسب وجهاء العشائر غير الرسمية حدث في عدة قضايا مختلفة، في قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص، وفي الضفة بشكل عام، وذلك لا يمنع أهمية تواجد أفراد الأجهزة الأمنية، وخاصة في المشاجرات الكبيرة.

3.5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث من السؤال الخامس:

رأى (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية حسب جدول (5)، أن القرابة لوجهاء العشائر تعتبر من المعيقات التي تواجهم، ولكنهم قالوا أنه من الصعب أن يكون لعلاقات القرابة دور كبير في تغيير الأحكام العشائرية، لأن الصلح والأحكام العشائرية تكون من خلال لجان وليس من فرد او إثنين من وجهاء العشائر، كما رفض (14%) من وجهاء العشائر غير الرسمية ذلك، قائلين ان ذلك لا يمكن ان يحدث وخاصة بوجود مجموعة من وجهاء العشائر في كافة الحلول العشائرية، وان الحل لا يتم من خلال وجيه عشائري واحد، ويفسر ذلك أن عدداً كبيراً من وجهاء العشائر(86%) قد يكون مرت معهم قضايا، حاول من خلالهم أحد وجهاء العشائر التدخل لأحد الأقارب من أطراف النزاع في قرى جنوب الضفة الغربية، ولكن وجود نسبة ترفض ذلك (14%) يعني أن ذلك لا يحدث دائما، او أن هنالك محاولات من بعض وجهاء العشائر لتغيير الحل لصالح أحد أطراف النزاع من الأقارب ولكن ذلك لا ينجح بسبب وجود عدد او لجنة من وجهاء العشائر، كما رأى (57%) أن القرابة لأحد وجهاء العشائر تعتبر من معيقات عمل وجهاء العشائر، كما رفض (43%) منهم ذلك، قائلين أن ذلك لا يمكن أن يحدث أبدا، وهنا تعتبر نسبة كبيرة من وجهاء العشائر الرسمية ذلك غير منطقي بسبب وجود لجنة من وجهاء العشائر في القضايا العشائرية، وبمراجعة جدول (5) نرى أن (19) من أصل (30)، يرون أن القرابة لأحد وجهاء العشائر تعتبر من معيقات عملهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (63%) من حجم العينة الكلية، وذلك يسفر حدوث بعض التدخلات من قبل الأقارب او العائلات، ولكن نلاحظ وجود اختلاف جيد بين نتائج وجهاء العشائر الرسمية (57%) وغير الرسمية (85%)، ويمكن أن يفسر ذلك اختلاف اتجاهتهم وعملهم، حيث ان وجهاء العشائر غير الرسمية لا يحملون صفة رسمية وبالتالي عملهم يأتي من خلال دعوتهم للمشاركة في الحلول العشائرية على مستوى القرى وبالتالي لا يواجهون مشكلات بشكل كبير مثل وجهاء العشائر الرسمية،

حيث انهم معينين من قبل السلطة والعمل العشائري هو صلب عملهم وحياتهم اليومية، وبالتالي فهم على دراية (الرسمية) أكثر من وجهاء العشائر غير الرسمية، مع انه يوجد نسبة لا بأس بها من الطرفين قال إنه لا يمكن أن يحدث ذلك أبدا، بسبب وجود مشاركة مجموعة من وجهاء العشائر في الحلول العشائرية، وذلك يتوافق مع دراسةعيدة(2009)، والتي كانت من أهم نتائجها أن تدخل وجهاء العشائر في كثير من الأحيان يكون غير منصف، وبالتالي لا يأخذ القانون مجراه، وهنا تسلط الدراسة الضوء على حقيقة عمل وجهاء العشائر وهل عملهم يتم بشفافية او تدخل امور اخرى في الأحكام.

4.5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع من السؤال الخامس:

توصلت النتائج في جدول (5) أن (86%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، أكدوا أن كبار العائلات والعشائر من المعيقات التي تواجهم وأنهم يتدخلون في عملهم، خاصة في حالة أن أحد الأطراف المتنازعة من عائلة او عشيرة هذا الشيخ او كبير العائلة، كما رأى (14%) من وجهاء العشائر غير الرسمية أن ذلك لا يحدث، إلا في حالات تخدم الصلح، وانهم لا يستطيعون ذلك في حالة حاولوا ذلك، بسبب وجود مجموعة من وجهاء العشائر والوسطاء في الحل العشائري، ويفسر من النتائج أن جزءاً لا بأس به من وجهاء العشائر غير الرسمية، مرت معهم قضايا تدخل فيها كبار العائلات او العشائر لصالح أحد الأطراف المتنازعة، او على الأقل حاولوا ذلك، وبما أن مجتمع قرى جنوي الضفة الغربية مجتمع صغير في كل قرية، وتتشكل القرى من عشيرة او عشيرتين او اكثر بقليل، وذلك يعني أن المشكلات تكون داخلية وداخل العشائر نفسها او داخل القرية، ومن الطبيعي أن يتم مشاركة او تدخل كبار العشائر او العائلات في الحلول، وليس بالضرورة أن يكون هدفها تغيير مسار الحل العشائري، كما أكد ما نسبته (70%) من وجهاء العشائر الرسمية أن كبار العائلات يعتبرون عائقاً لعملهم او أنهم يتدخولن في عملهم، كما رفض ذلك (30%) منهم، وإعتبروا ذلك أنه لا يحدث أبدا، ويمكن أن يفسر وجود نسبة أعلى (86%) لدى وجهاء العشائر غير الرسمية، أنهم لا يحبذون تدخلات من كبار العائلات او من الاجهزة او من السلطة او التنظيمات، مع أن الجانبين قالوا عن محاولات وليس عن وقائع حدثت عند تدخلات غيرت مسار الصلح العشائري بعد تدخل كبار العائلات، ما عدا شخصاً واحداً فقط من وجهاء العشائر والذي تحدث عن قضية حدثت معه شخصيا عن تغيير مسار صلح عشائري لصالح أحد الأطراف المتنازعة من عشيرة أحد كبار تلك العشيرة، وإذا ما شاهدنا جدول (5) نرى أن (22) فقط من أصل (30)، أكدوا أن كبار العائلات من أهم المعيقات لعملهم، وهم يمثلون ما نسبته (73%) من حجم العينة الكلية، وذلك يدل أنه يوجد عدد من

القضايا التي كان هنالك تدخلات من قبل كبار العائلات او العشائر، ولو كانت على نطاق ضيق، ويتوافق ذلك مع (الأعرج، 2002)، والذي بين أن المجتمع الفلسطيني تحكمه مجموعة من الأعراف والتقاليد، ويزخر بالمؤسسات التي توصل للقضاء العشائري من خلال لجان منبثقة عنها، ووجهاء العشائر التي تنبثق من كبار العائلات من مختلف المناطق الفلسطينية، وذلك يدل على نتائج وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، حين تحدثوا عن وجود عدد من كبار العائلات هم انفسهم وجهاء عشائر، وبالتالي قد يعتبرون عائقا امام العديد من القضايا، وقد يعتبرون داعما لأنهم مؤثرون على المواطنون في قرى جنوب الضفة الغربية.

5.5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الخامس من السؤال الخامس:

رأى جميع وجهاء العشائر غير الرسمية حسب جدول (5)، أن المصالح المادية تعتبر عائقاً أمام عمل وجهاء العشائر، وتحدث جزء منهم عن عدد من القضايا التي حاول أحد وجهاء العشائر القيام بالصلح لصالح أحد الأطراف المتنازعة والذي بينهما مصالح مادية(مشروعات مشتركة، او أراضي او غيرها)، ويمكن نفسير ذلك أن جميع الفئات المستهدفة هنا أقرت بوجود مثل تلك الحالات، وجزء كبير منهم تحدث عن شيئ أخر ويتعلق بمصلحة شخصية مالية تخص أحد وجهاء العشائر، والذي يمكن أن يجني منها مبلغا ماليا، إذا أتم الصلح وأنهى المشكلة، كما رأى (96%) من وجهاء العشائر الرسمية أن المصالح المادية من أهم المعيقات التي تواجه وجهاء العشائر، ونستنتج من تقارب الأراء بين وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، إقرار غالبية وجهاء العشائر، أن وجود المصالح المادية تعيق عمل وجهاء العشائر، وأن هذه الحالات موجودة فعلا ولو كانت على شكل محاولات، ويفسر ذلك أيضا، عن وجود ظاهرة أصبح جلية وموجودة في المجتمع الفلسطيني وخاصة في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، وهي أن جزءاً من وجهاء العشائر يعملون بالصلح العشائري لأجل المال فقط، ولأنهم يجنون أموالاً من كل صلح او عند إنهاء مشكلة، وجزء منهم يمكن أن يقوم بتحويل الحق الى باطل ليكسب المال، وهذه الظاهرة أصبحت موجودة في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية ولو كانت بشكل محدود، وذلك يتوافق مع (الأعرج، 2009)، والذي بين أن هنالك نوعين من المصالح المادية، اولهما أنه يوجد عدد من وجهاء العشائر الذين لديهم مصالح مادية مع أحد الأطراف المتنازعة وذلك على شكل شراكة في تجارة او أراضي او مصلحة مادية اخرى، او انهم رجال اعمال، وبذلك يمكن ان يحاول الحكم لصالح أحد الأطراف المتنازعة ممن له مصالح مادية معه، والنوع الأخر يتحدث (الأعرج، 2009) عن أن بعض وجهاء العشائر يتدخلون في حل الإشكاليات، و

يمكن ان يحل او يعطل الواحد منهم القضية العشائرية، حسب مصلحته المالية، فجزء منهم يتقاضى اموالا بسبب تدخله لحل مشكلة او لتعطيل مشكلة معينة.

6.5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي السادس من السؤال الخامس:

أكد جميع وجهاء العشائر من الصنفين ومن مختلف التوجهات (الرسمية وغير الرسمية) حسب جدول (5)، أن الإحتلال الإسرائيلي من أهم معيقات عمل وجهاء العشائر الفلسطينية في قرى جنوب الضفة الغربية، سواء كانت هذه المناطق تحت السيطرة الفلسطينية او الإسرائيلية، ويفسر ذلك بالرجوع الى عدة قصص من القضايا التي مرت مع وجهاء العشائر، أن الإحتلال في بعض القضايا حاول تعطيل تنفيذ صلح عشائري لشخص او عائلة تعتبر من العملاء لها، او في بعض القضايا يمكن أن يهرب أحد الأشخاص بعد قيامه بالإعتداء على شخص او ممتلكات الى المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائليلة وخاصة في القدس او في المناطق المحتلة عام (1948م)، وبالتالي يوجد واقع موجود على الأرض وهو الاحتلال الإسرائيلي يتدخل ويتحكم في العديد من مجريات الحياة بما فيها عمل وجهاء العشائر، ونستنتج من تطابق أراء وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، أن كافة وجهاء العشائر على اختلاف توجهاتهم متفقون على أن الإحتلال عائقاً أمام كل ما يتعلق بحياة الفلسطينين، وخاصة في موضوع الصلح العشائري(موضوع الدراسة)، فمن المتوقع أن تأتي النتائج متطابقة بما يخص الإحتلال الإسرائيلي، لأن الإحتلال الإسرائيلي ومع وجود السلطة الفلسطينية، يحاول التدخل في كافة مجريات الحياة والتي تخص الشعب الفلسطيني وخاصة في قرى جنوب الضفة الغربية، وذلك يتوافق مع (شعث، 2009) والذي أكد على قضية الإحتلال من أهم المعيقات التي تواجه وجهاء العشائر، وتحدث عن عدة قضايا، يتم الحكم بها من خلال القضاء الفلسطيني او من خلال وجهاء العشائر، ولا تنفذ بسبب هروب المعتدين الى المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، او أن تمنع المخابرات الإسرائيلية الأجهزة الأمنية الفلسطينية من إعتقال أي أحد لديه جناية او مخالفة، لأنه يحمل الهوية الإسرائيلية، وذلك بسبب الاتفاقيات التي حصلت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والتي تمنع الفلسطينيين من اعتقال أي من حملة الهوية الإسرائيلية.

7.5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي السابع من السؤال الخامس:

أظهرت النتائج في جدول (5)، أن (71%) من وجهاء العشائر غير الرسمية تحدثوا عن تفهم المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية لدورهم ولعملهم في الإصلاح والأحكام العشائرية، وأنهم

يثقون بهم في حل قضاياهم في قرى جنوب الضفة الغربية، كما رفض ذلك (29%) من وجهاء العشائر غير الرسمية، وحسب رأيهم أن ذلك غير موجود (تفهم الدور) بعد وجود السلطة الفلسطينية، ويفسر ذلك أن الواقع يظهر أن جزءاً من المواطنين يتوجهون الى القضاء الفلسطيني والى الشرطة ولا يتفهمون الدور الذي يلعبه وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، بسبب تطور الحياة، ووجود مؤسسات الدولة، ولا ننسى أن جزءاً كبيراً من المواطنين أصبحوا موظفين في الدوائر الحكومية او في الأجهزة الأمنية، وبالتالي تغيرت توجهاتهم بما فيها تفهم دور وجهاء العشائر وعملهم في الصلح العشائري، كما إعتبر (61%) من وجهاء العشائر الرسمية، تفهم المواطنين لدورهم في تلك القرى، كما رفض ذلك (39%) من وجهاء العشائر الرسمية، ونفسر ذلك أن هولاء(وجهاء العشائر التابعين للسلطة) مقتنعين إلى حد ما أن المواطنين لا يتوجهون اليهم كالسابق بسبب وجود المؤسسات التابعة للسلطة مثل المحاكم والشرطة وغيرها، وهم في نفس الوقت مرتاحون لذلك، لأنهم تابعون لتلك المؤسسات (وزارة الداخلية)، ويرون انه من الطبيعي أن يتم ذلك بسبب وجود السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة، وهنالك تقارب إلى حد ما بين أراء وجهاء العشائر الرسمية وغير الرسمية، وذلك بسبب الواقع على الأرض، لانه فعلا تراجع دور وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية بسبب ووجد السلطة الفلسطينية والقضاء الفلسطيني والأجهزة الأمنية وغيرها من مؤسسات السلطة الأمنية والقضائية، وبالرجوع الى جدول (5) نرى أن (19) من أصل (30)، تحدثوا عن تفهم المواطنين لدورهم في قرى جنوب الضفة الغربية، وهم يمثلون ما نسبته (63%) فقط من حجم العينة الكلية، وذلك يعني وجود نسبة لا بأس بها من مجمل العينة، ترى وجود تفهم للدور الذي يلعبونه في قرى جنوب الضفة الغربية من قبل المواطنين، ونفسر ذلك بأن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، يمتاز بانه مجتمع قروي عشائري محافظ، يفضل فيه المواطنون التوجه لوجهاء العشائر في حل مشكلاتهم المختلفة، وما زالوا يثقون بهم(وجهاء العشائر) لوجود الحل بأيدهم ولعدالتهم، مع اختلاف وتراجع هذا الدور بعد دخول السلطة الفلسطينية، وذلك يتوافق مع نظرية (دوركايم) في النظرية الانقسامية، عندما قسم التضامن الى تضامن ألي وتضامن عضوي، ويطلق عليها الجماعة الاولية وهي العشيرة، والتي تميز بالتشابه والتجانس، وهنا نستنتج مننظرية (دوركايم) أن مجتمع جنوب الضفة الغربية لديه تفهم لدور وجهاء العشائر ليس فقط لأنهم يؤدون دورهم بشكل جيد وعادل، ولكن لأن طبيعة هذا المجتمع الذي تحدث عنه(دوركايم) هو مجتمع متضامن بشكل ألي، ويثق بوجهاء عشيرته لأنهم من نفس القرى ومن نفس العشائر والعائلات، فتلك طبيعة المواطنين وكل مكونات هذه المناطق في قرى جنوب الضفة الغربية.

6. الاستنتاجات والتوصيات:

1.6 الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عديد من الاستنتاجات الهامة، وهي كما يلي:

1. بالرغم من دخول السلطة الفلسطينية، واستلامها الحكم في الضفة الغربية، وخاصة في قرى جنوب الضفة الغربية، إلا أنه ما زال هنالك دور لوجهاء العشائر (الرسمية وغير الرسمية) في الضبط الاجتماعي، وأن السلطة الفلسطينية تعتمد عليهم اعتماداً كبيراً في عديد من المشكلات، مع التأكيد على تراجع واختلاف دورهم عن الوضع ما قبل السلطة الفلسطينية.
2. هنالك علاقة طردية بين اختلاف الدور لدى وجهاء العشائر وبين تعيين جزء منهم في السلطة الفلسطينية، وبين اعتبار القانون الرسمي المرجعية لهم في عديد من القضايا.
3. هنالك أساليب ينتهجها وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية، في الحلول العشائرية، أو في الأحكام الصادرة عنها، مثل مقاطعة عائلة معينة او إبعاد عائلة الجاني عن القرية بسبب اقترافه ذنباً ما، وإن هذه الإجراءات الرادعة ما زالت تطبق حتى تاريخ إجراء هذه الدراسة.
4. بينت الدراسة أن الدين والعادات والتقاليد من أهم الضوابط التي تميز مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، حيث إنه مجتمع متدين ومتمسك بالعادات والتقاليد.
5. هنالك علاقة طردية بين إرضاء وجهاء العشائر للخصوم وبين عدم توجه المواطنين في قرى جنوب الضفة الغربية للقضاء الفلسطيني.
6. أظهرت الدراسة أن كُلاً من القانون الرسمي والأسرة والعشائر والمدرسة والإعلام، تعتبر أنظمة ضابطة ومكلمة لبعضها البعض في مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية، بالإضافة الى وجود تراجع لدى دور الأسرة في الضبط الإجتماعي في قرى جنوب الضفة الغربية.
7. هنالك اختلاف في الاجراءات العقابية التي تصدر من وجهاء العشائر في الأحكام المختلفة، بين مناطق قرى جنوب الضفة الغربية، وبين شمال ووسط الضفة الغربية، وذلك يرجع إلى أن مجتمع قرى جنوب الضفة الغربية أكثر تدينا وتمسكا بالعادات والتقاليد من مجتمع شمال ووسط الضفة الغربية، وبالتالي جاءت قوة وتأثير وجهاء العشائر في تلك القرى من قوة التزام المواطنين بالعادات والتقاليد وتمسكهم بالتعاليم الدينية.

8. توجد علاقة عكسية بين اعتبار وجهاء العشائر الرسمية أن الإحتلال الإسرائيلي من أهم معيقات عملهم وبين اعتبار التنظيمات الفلسطينية والأجهزة الأمنية من المعيقات، حيث اعتبروا الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتنظيمات عوامل مساندة لهم، وليس من المعيقات.

9. يوجد علاقة عكسية بين آراء وجهاء العشائر غير الرسمية بخصوص تدخل التنظيمات الفلسطينية والأجهزة الأمنية بعملهم، وبين أراء وجهاء العشائر الرسمية، وذلك بسبب اختلاف توجهاتهم السياسية والتنظيمية.

2.6 التوصيات:

أوصت الدراسة بما يلي:

1. ضرورة اهتمام أجهزة السلطة الفلسطينية بترسيخ دور وجهاء العشائر الفلسطينية، لما لهم من دور هام في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المجتمع الفلسطيني.

2. أن يكون هنالك مجلس عشائري في كل قرية أو مدينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن يكون هذا المجلس مستقلاً وبعيدا عن تدخلات التنظيمات او العائلات أو الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

3. أن يكون هنالك تنسيق دائم بين السلطات القضائية الرسمية وبين وجهاء العشائر في قرى جنوب الضفة الغربية بشكل خاص وفي المناطق الفلسطينية كافة بشكل عام في كافة القضايا، لمنع تفاقم المشكلات بين العائلات أو العشائر أو الأفراد.

4. أن يكون هنالك دور أكبر للإعلام الرسمي والمحلي في إظهار دور وجهاء العشائر، وفي إظهار عواقب المشكلات التي تحدث في المجتمع الفلسطيني، وضرورة أن يكون هنالك توعية من قبل وسائل الإعلام للأسر الفلسطينية لأهمية دور الأسرة في الضبط الاجتماعي، وفي توجيه المدارس لاستخدام ضوابط تمنع الطلبة من افتعال المشاكل، وتوجيهم سلوكيا.

5. ضرورة تركيز الباحثين والمهتمين في الشأن الفلسطيني، على القيام بالعديد من الأبحاث والدراسات؛ والتي تعالج وتسلط الضوء على عمل وجهاء العشائر في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى تركيز الدراسات على معالجة موضوع المعيقات التي تواجه وجهاء العشائر ولجان الإصلاح والقضاء العشائري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المراجع:

المراجع بالعربية:

أبو فريح، سامي (2005)، **القضاء العشائري في بئر السبع بين العرف والشريعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الدراسات الإسلامية المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين.

الأخرس، محمد (1997)، **نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، السعودية.

الأعرج، محمد فهد (2002)، **الموجز في القضاء العشائري في فلسطين**، ط1، القدس، فلسطين.

الأعرج، محمد فهد (2008)، **الموجز في القضاء العشائري في فلسطين**، ط2، القدس، فلسطين.

جابر ،سامية (1991)، **الضوابط الاجتماعية والقيم**، ط1، الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

جرادات، إدريس (1986)، **القضاء العشائري في منطقة الخليل**، ط1، عمان، الأردن: دار الحسن للطباعة والنشر.

الحامد، محمد (1994)، **دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي**، دراسة ميدانية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، السعودية.

حجة، عادل (2011)، **العرف العشائري في الإصلاح**، ط2، الخليل، فلسطين.

الحسن إحسان (2005)، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحوراني، محمد(2012)، العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سيسولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني، بحث منشور، **المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية**، ع2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخشاب،أحمد (1986)، **الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**، ط2، القاهرة، مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.

الخطيب، محمد(1995)، **أصول التربية الإسلامية**، ط1، الرياض، السعودية: دار الخريجين للنشر والتوزيع.

خليل، عاصم(2006)، النظام القضائي الفلسطيني ومحاولات الإصلاح، **ورقة عمل**، مؤتمر محامون بلا حدود، رام الله، فلسطين.

الربيعي صاحب (2005)، **سلطة القانون وأليات الضبط الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة**، بغداد، العراق: مكتبة الحسين للطباعة والنشر.

رزق، حنان، وطهطاوي، سيد أحمد(2005)،دور الإسرة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى الأبناء، دراسة ميدانية، بحث منشور، **مجلة كلية التربية**، ع57، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر.

الرشيدي، نايف (2010)، **فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الريس، ناصر (2000)، **القضاء في فلسطين ومعوقات تطوره**، رام الله، فلسطين: مؤسسة الحق.

الزامل، محمد (2004)**الدين والضبط الاجتماعي**، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

الزعتري، محمد (2011)، **التحكيم الشرعي في المجتمع الفلسطيني والتحكيم العشائري: دراسة مقارنة في محافظة الخليل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

زكريا، خضر (1998)، **نظريات سوسيولوجية**، دمشق، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر.

السالم، خالد (2000)،**الضبط الاجتماعي**، ط1، الرياض، السعودية:مطابع الفرزدق التجارية.

السودي، عبد المهدي (1990)، الصلح في القضاء العشائري، بحث منشور، **دراسات العلوم الإنسانية**، ع4، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

شرقى، مؤيد (2015)،المتغيرات الثقافية المؤثرة فى ادوار المجتمع العشائرى، بحث سوسيو - انثروبولوجى فى مركز قضاء الخالدية بمحافظ الانبار"، بحث منشور، **مجلة كلية الأداب**، ع114، جامعة بغداد، العراق.

الشريدة،حمدان (2008)،**الدور السياسي للقبيلة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

شعث، محمد (2009)، **القضاء العشائري في جنوب فلسطين، دراسة مقارنة مع القضاء في الإسلام**، ط1، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.

شلهوب، نادرة وعبد الباقي، مصطفى(2003)، **القضاء والصلح العشائري وأثرهما على القضاء النظامي في فلسطين**، ط1، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الصالح، مصلح (2004)، **الضبط الاجتماعي**، ط1، القاهرة، مصر: الوراق للنشر والتوزيع.

الطويل، هاشم (2013)، مسؤولية المؤسسة السياسية الأردنية عن العنف العشائري من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية، بحث منشور، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، ع3، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العادلي، فاروق (1985)، **دراسات في الضبط الاجتماعي**، القاهرة، مصر: دار الكتاب الجامعي.

عباس بكر وأخرون (2016)،الاعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية، ورقة علمية منشورة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع15، جامعة ديالى، العراق.

عبد الحسين، نصير (2009)،الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي (دراسة ميدانية في السنن العشائرية في ناحية المهناوية)، بحث منشور، **مجلة التربية الأساسية**، كلية الأداب، جامعة القادسية.

عبد الحميد، أمال (1991)، **الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي، بحث ميداني في مجتمع محلي حضري**، اطروحة دكتوراة منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

عبد الرحمن، عبد الله (2005)، **النظرية في علم الاجتماع**، ج1، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبد المعطي، عبد الباسط (1981)، إتجاهات نظرية في علم الاجتماع، **سلسلة عالم المعرفة**، ع44، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت.

عبد، عبد الواحد (2011)، بنية القبيلة والتغيرات التي طرأت عليها: بحث إنثروبولوجي عن النظام القبلي في محافظة الأنبار، بحث منشور، **مجلة كلية الأداب**، ع101، جامعة بغداد، العراق.

العطية، مروان (2012)، **المعجم الجامع**، ط1، القاهرة، مصر: مركز ايوان للنشر والتوزيع.

عكة، محمد وهريش خالد (2016) الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة محافظة بيت لحم، بحث منشور، **مجلة جامعة النجاح الوطنية،** فلسطين.

عيدة، حيدر (2009)، ألية ودور الصلح العشائري في حل النزاعات، ورقة علمية، **مؤتمر الوساطة الاول في فلسطين،** الوساطة نحو نهج وممارسة في فلسطين، رام الله، فلسطين.

غيث، محمد (1990)، **قضاء العشائر في ضوء الشرع الإسلامي،** ط1، القدس، فلسطين:مطبعة الأمل.

الفنجري، محمد (2014)، **الضبط الاجتماعي وتحقيق توازن المجتمع،** ط1، القاهرة، مصر:مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع.

فواز، أحمد (2016)، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق، بحث منشور، ع450، **المستقبل العربي،** بيروت، لبنان.

القحطاني، حمد (2008)، **دور الأعراف والتقاليد في حل النزاعات القبلية في مركز جاش في منطقة عسير،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية

قدي، سيف الدين(2009)، **الرعاية والخدمات النفسية والاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة،** ط1، حلب، سوريا: مكتبة الأسد.

القريشي، غني (2010)، **الضبط الاجتماعي،** ط1، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

كتاب محافظة الخليل الإحصائي،**جهاز الإحصاء المركزي،** تشرين ثاني، 2011، وزارة الإحصاء الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية.

مجمع اللغة العربية (2004)، **المعجم الوسيط،** م1، ط4، القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية.

المصالحة، محمد (2009)، دور المكون العشائري في السياسة الأردنية، بحث منشور، **المجلة العربية للعلوم السياسية،** ع23، بيروت، لبنان

منصور، عبد المجيد (1986)، **دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، بحث ميداني،** الرياض، السعودية: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

النواجعة، زيدان (2004)، **نظرة في القضاء العشائري،** ط1، الخليل، فلسطين: مركز المنارة الثقافي.

الهبارنة، فاديا (2009)، **حكم الأعراف العشائرية الأردنية في جرائم القتل في الفقه الإسلامي**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

References

Baum, Christopher (2010), Conflict and the Evolution of Social Adjustment, published paper, **Journal of Awareness Studies**, University of Southern California, United States.

Chatti, Down (2016) Tribes, Tribes and Political Identity in Contemporary Syria, published scientific research, **Amran Journal of Social and Human Sciences**, Arab Center for Research and Policy Studies, p. 15, Qatar.

Singh, Harmender (2008), **The Role of Tribal Controls in Managing Project Teams**, "published scientific colloquium, Academy Annual Meeting, Michigan University, United States.

Ronfeldt, David (2006), First Tribes and Eternal Shape, **published scientific paper**, Rand Barde Center, United States.

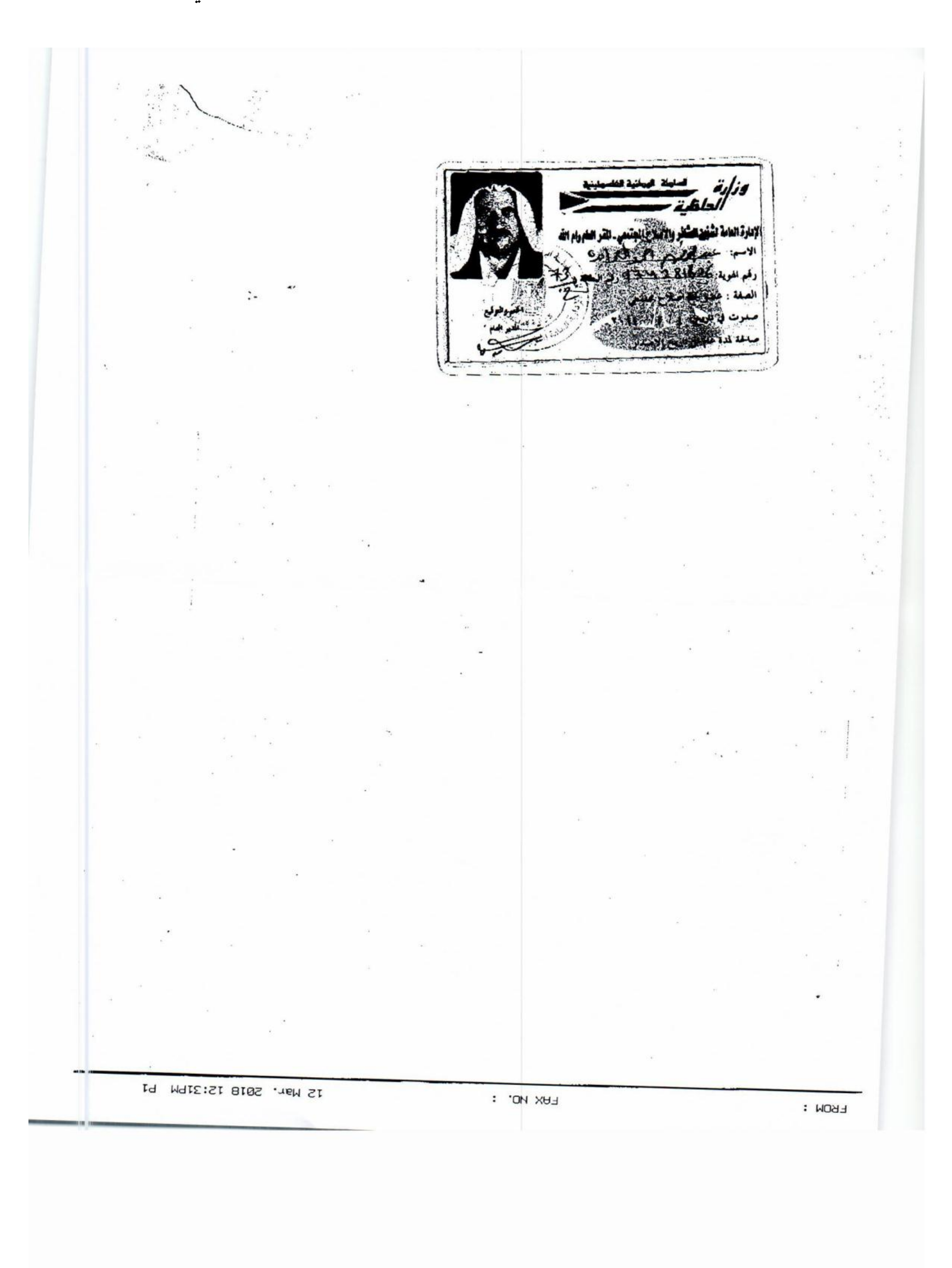
Greif, Tabellini (2012) **The Clan and the City, Supporting Cooperation in China and Europe** "published scientific paper, Stanford University and Bocconi University, United States, China. (2012/2011)

الملاحق

ملحق رقم (1)

ملحق رقم (2)

كتاب لعدد من وجهاء العشائر غير الرسمية من المجلس المحلي



السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الداخلية

الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح المجتمعي - المقر العام رام الله

الاسم: [illegible]

رقم الهوية: [illegible]

الصفة: [illegible]

صدرت في تاريخ: [illegible] 2011

صالحة لمدة [illegible] الإصدار

الختم والتوقيع

المدير العام

FROM :　　FAX NO. :　　12 Mar. 2018 12:31PM P1

10-MAR-2018 06:27 From:

To:022794193 P.1

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة اصلاح عشائري

بناء على اجتماع اصحاب الحل والعقد في بلدة اذنا بمحافظة الخليل فانه تم انتخاب التالية اسماؤهم ليكونوا لجنة اصلاح عشائري في البلدة وهم

١- د.محمد مطلق ابو جحيشة
٢- جمال علي محمد اطميزة
٣- خليل حسان عواد
٤- ابراهيم مسلم مسلم اطميزة
٥- ابراهيم محمد اسماعيل عوض
٦- معمر محمود اطميزة
٧- حسين محمد حسين اسليمية
٨- عبد الرحمن عبد احمد اطميزة
٩- سليمان نمر احمد سليمية
١٠- عبد الحافظ محمود البطران
١١- عبد القادر احمد اسليمية
١٢- حسن حسين احمد اخلاوي
١٣- احمد محمد عيسى اسليمية
١٤- محمد احمد حسن فرج الله
١٥- جبر محمد ابراهيم ابو زنطة
١٦- عبد الحليم عبد القادر النطاح
١٧- امين خليل محمد العسود
١٨- نايف احمد علي الجياوي
١٩- ابراهيم يوسف ابو جحيشة
٢٠- رزق محمود ابراهيم الطميزه

نسال الله لهم التوفيق والسداد ونوصيهم بتقوى الله عز وجل .

تحريرا بتاريخ ٤/١ /٢٠١٠م



ملحق رقم (3)

اداة المقابلة قبل تحكيم الخبراء

حضرة السادة وجهاء العشائر المحترمين

يقوم الباحث بعمل رسالة ضمن متطلبات الحصول على الدكتوراة في علم الإجتماع من الجامعة الأردنية، بعنوان **" دور العشائر الفلسطينية في الضبط الإجتماعي بعد دخول السلطة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر وجهاء العشائر"** ، فنرجو من حضراتكم الإجابة على أسئلة المقابلة بما يخدم البحث، علما بأن المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة، ولأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث: إياد عبدالله عريقات

الجامعة الأردنية/ الدراسات العليا

دكتوراة علم الإجتماع/ كلية الأداب

المعلومات الشخصية:

1) العمر: أقل من 40 (   ) ، 40-49 ( )، 50-59 ( )، 60 فما فوق.
2) المهنة:
3) التعليم: أقل من توجيهي ( )، توجيهي( )، بكالورويس( )، دراسات عليا( ).
4) القرية او المخيم او البلدة:
5) الحالة الإجتماعية.

أولاً: دور العشائر الفلسطينية في الضبط الإجتماعي في جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية.

1) هل كان لوجهاء العشائر الفلسطينية تأثير على المواطنين في جنوب الضفة الغربية في الضبط الإجتماعي قبل دخول السلطة الفلسطينية؟
2) ما طبيعة الدور الذي يلعبه وجهاء العشائر قبل دخول السلطة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية؟
3) هل إختلف دور العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية؟
4) هل أصبح علاقة شراكة وتكامل مع أجهزة السلطة الفلسطينية المختلفة، أم أن نفوذ السلطة قلل من نفوذ وجهاء العشائر، ولماذا؟
5) هل تقوم لجان الصلح ووجهاء العشائر الفلسطينية بالإسهام بالحلول ومعالجة الظواهر الإجتماعية؟
6) هل تقوم لجان الصلح ووجهاء العشائر الفلسطينية بإحضار المطلوبين للسلطة، والوساطة الوقائية بين المختصمين، في جنوب الضفة الغربية؟
7) ما هي أهم الأسباب التي تجعل المواطنين للتوجه بالقضايا الى وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية؟
8) لماذا يتم تعيين وجهاء العشائر ولجان الإصلاح من قبل السلطة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية؟

ثانياً: أنواع الضبط الإجتماعي الذي تمارسه العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية.

1) ما نوع العلاقة بين العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية والقضاء الفلسطيني؟
2) وضح كيف تسيطر العشائر الفلسطينية على مناطق جنوب الضفة الغربية كسلطة تقليدية، من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين؟
3) وضح كيف أن تنفيذ القوانين من قبل وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية يؤدي بالمواطنين الى الرضا من وجهاء العشائر؟
4) ما هي الإجراءات الرادعة التي تساند مراكز الشرطة والمحاكم التي تتخذ من قبل وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية والتي يمكن أن تجبر المواطنين على إحترام القوانين في المجتمع؟

ثالثاً: أساليب الضبط الإجتماعي التي تستخدمها العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية.

1) وضح كيف ان التزام المواطنين بالتعاليم الدينية تساعد وجهاء العشائر في تنفيذ والإحتكام الى الصلح في جنوب الضفة الغربية؟

2) هل يعتبر القانون الرسمي من الوسائل المعززة التي تجعل المواطنين يحتكمون الى وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية. علل ذلك بأمثلة؟

3) ما هي الإجراءات التي يمكن أن يلوح بها وجهاء العشائر ضد الخارجين عن أعراف المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه في جنوب الضفة الغربية؟

4) كيف تساعد التربية في الأسرة وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، في تطبيق الأعراف والعادات والتقاليد في المجتمع؟

5) كيف تساعد التربية في المدرسة وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، في تطبيق الأعراف والعادات والتقاليد في المجتمع؟

6) كيف تساعد وسائل الإعلام وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، في تطبيق الأعراف والعادات والتقاليد في المجتمع؟

7) وضح كيف يمكن أن تختلف الأساليب المستخدمة من قبل وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية من خلال تنفيذ الأعراف والعادات والتقاليد والقيم، عنها في مناطق وسط وشمال الضفة الغربية؟

8) وضح كيف يحتكم وجهاء العشائر الى القيام بإرضاء الخصوم وتغيير قناعتهم للحيلولة دون وصول القضايا الى المحاكم في جنوب الضفة الغربية في العديد من القضايا، أذكر أمثلة على ذلك؟

9) ما هي الحالات التي يمكن أن لا يقوم بها وجهاء العشائر بالتدخل بين المواطنين بحل القضايا، وإنما تحويلها الى القضاء في جنوب الضفة الغربية، أذكر أمثلة على ذلك؟

رابعاً: الفرق بين دور العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية وبين شمال ووسط الضفة الغربية.

1) ما هي الأسباب التي تجعل وجود إختلاف بين توجه المواطنين لوجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، عنها بالشمال والوسط؟

2) لماذا تعتبر قوة وسلطة وجهاء العشائر في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية أقل من مناطق جنوب الضفة الغربية؟

3) ما هي الإجراءات التي تختلف في الإحتكام لوجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية عنها في وسط وشمال الضفة الغربية؟

خامساً: المعيقات التي يمكن أن تحد من دور العشائر الفلسطينية في الضبط الإجتماعي في جنوب الضفة الغربية، بعد دخول السلطة الفلسطينية.

1) هل يعتبر وجود أحد وجهاء العشائر في تنظيم من التنظيمات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية عاملا معيقا أم مساعدا لدورهم في الضبط الإجتماعي؟ ولماذا؟

2) كيف يمكن أن تقوم التنظيمات الفلسطينية بإستخدام نفوذها بالضغط على وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية لصالح إبناء التنظيمات في بعض القضايا؟

3) كيف تقوم الأجهزة الأمنية بالتدخل في عمل وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية؟

4) كيف يمكن أن تكون صلة القرابة لأحد وجهاء العشائر مع الأجهزة الأمنية عائقا أمام حل بعض المشاكل؟

5) هل يمكن أن تدخل المصالح المادية في الحكم لدى وجهاء العشائر في مناطق جنوب الضفة الغربية؟

6) ما هي الأسباب التي تؤدي الى تدخل كبار العائلات الكبيرة في جنوب الضفة الغربية في الحكم العشائري في التأثير على وجهاء العشائر ؟

7) كيف يعيق الإحتلال تنفيذ بعض الأحكام التي تصدر من قبل وجهاء العشائر او لجان الإصلاح؟

8) كيف يمكن أن يشكل عدم تفهم الأفراد لطبيعة عمل وجهاء العشائر والتعاون معهم عائقا امام الحل في العديد من القضايا؟

ملحق رقم (4)

اسماء المحكمين

أسماء المحكمين لأداة المقابلة

1) أ. د عايد وريكات، أستاذ علم الجريمة، قسم علم الإجتماع/ الجامعة الأردنية، الأردن.

2) أ. د محسن عدس، أستاذ الإدارة التربوية، عميد كلية التربية/ جامعة القدس، فلسطين.

3) أ. د دوخي الحنيطي، أستاذ الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة/ الجامعة الأردنية، الأردن.

4) أ. د ذياب عيوش، أستاذ علم الإجتماع، رئيس قسم علم الإجتماع/ جامعة بيت لحم، فلسطين.

5) د. فريال أبو عواد، أستاذ المناهج والمقاييس/ كلية التربية، الجامعة الأردنية، الأردن.

6) أ. د عفيف زيدان، أستاذ المناهج والمقاييس/ كلية التربية، جامعة القدس، فلسطين.

7) د. عبد الوهاب الصباغ، أستاذ علم الإجتماع، الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.

ملحق رقم (5)

اداة المقابلة بعد إجراء إختبار ثبات الاداة

حضرة السادة وجهاء العشائر المحترمين

يقوم الباحث بإعدادبحث رسالة كأحد متطلبات الحصول على الدكتوراة في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية، بعنوان **" دور العشائر الفلسطينية في الضبط الإجتماعي بعد دخول السلطة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر وجهاء العشائر"**، ونرجوا من حضراتكم الإجابة على أسئلة المقابلة بما يخدم البحث، علما بأن المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة، ولأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث: إياد عبدالله عريقات

الجامعة الأردنية/ الدراسات العليا

طالب دكتوراة /علم الإجتماع/ كلية الأداب

المعلومات الشخصية:

العمر: أقل من 40 ( ) ، 40-49 ( )، 50-59 ( )، 60 فما فوق.

المهنة:

التعليم: أقل من توجيهي ( )، توجيهي( )، بكالورويس( )، دراسات عليا( ).

مكان السكن:

الحالة الاجتماعية: متزوج ( ) ، غير متزوج ( )

أولاً: دور العشائر الفلسطينية في الضبط الإجتماعي في جنوب الضفة الغربية بعد دخول السلطة الفلسطينية.

1) ما طبيعة الدورالذي كان يلعبه وجهاء العشائر في الحياة الإجتماعية قبل دخول السلطة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية؟أرجو ذكر أمثلة.
2) هل إختلف دور العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في الحياة الإجتماعية بعد دخول السلطة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية؟ ما الاختلاف، وضح بأمثلة؟
3) هل يوجد علاقة شراكة وتكامل للعشائر الفلسطينية مع أجهزة السلطة الفلسطينية المختلفة، أم أن نفوذ السلطة قلل من نفوذ وجهاء العشائر، ولماذا؟ وضح بأمثلة؟
4) هل تقوم لجان الصلح ووجهاء العشائر الفلسطينية بالإسهام في الحلول ومعالجة الظواهر الإجتماعية، مثل المشاكل الزوجية وغيرها، وضح بأمثلة؟
5) هل تقوم لجان الصلح ووجهاء العشائر الفلسطينية بإحضار المطلوبين للسلطة، والوساطة الوقائية بين المختصمين في الوقت الحالي، في جنوب الضفة الغربية؟وضح كيف؟
6) إلى أي درجة يتوجه المواطنون في الوقت الحالي الى وجهاء العشائر الفلسطينية لمتابعة قضاياهم في جنوب الضفة الغربية؟
7) هل تتدخل السلطة الفلسطينية في تعيين وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، أم يتم التعيين بالتوافق مع العشائر نفسها؟ لماذا؟

ثانياً: أنواع الضبط الاجتماعي الذي تمارسه العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية.

8) كيف تصنف العلاقة بين العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية والقضاء الرسمي؟وضح بأمثلة؟

9) هل تعتقد أن العشائر الفلسطينية تمارس سلطتها في مناطق جنوب الضفة الغربية كسلطة تقليدية، من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين؟وضح بأمثلة؟

10) هل تعتقد أن المواطنين راضون عن طريقة تطبيق العرف العشائري من قبل وجهاء العشائر؟وضح بأمثلة؟

11) ما هي الإجراءات الرادعة التي يمكن تطبيقها من قبل وجهاء العشائر لتطبيق القوانين؟ وضح بأمثلة؟

ثالثاً: أساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية.

12) ما دور التشريعات الدينية في تنفيذ الأحكام والصلح من قبل وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية؟

13) ما دور القانون الرسمي في مساندة وجهاء العشائر. علل ذلك بأمثلة؟

14) ما هي الإجراءات التي يستخدمها وجهاء العشائر ضد الخارجين عن أعراف المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه في جنوب الضفة الغربية؟وضح بأمثلة؟

15) هل تعتقد أن تطبيق الأعراف والعادات والتقاليد من قبل التربية في الأسرة، يسهم في الضبط الإجتماعي من قبل وجهاء العشائر، وضح كيف؟

16) هل تعتقد أن تطبيق الأعراف والعادات والتقاليد من قبل التربية في المدارس، يسهم في الضبط الإجتماعي لوجهاء العشائر، وضح كيف ؟

17) ما دور وسائل الإعلام في مساندة وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، في تطبيق الأعراف والعادات والتقاليد في المجتمع؟وضح كيف؟

18) وضح كيف يمكن أن تختلف الأساليب المستخدمة من قبل وجهاء العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية من خلال تنفيذ الأعراف والعادات والتقاليد والقيم، عنها في مناطق وسط وشمال الضفة الغربية؟أذكر أمثلة؟

19) وضح كيف يحتكم وجهاء العشائر الى القيام بإرضاء الخصوم وتغيير قناعتهم للحيلولة دون وصول القضايا الى المحاكم في جنوب الضفة الغربية في العديد من القضايا، أذكر أمثلة على ذلك؟

20) ما هي الحالات التي يمكن أن لا يقوم بها وجهاء العشائر بالتدخل بين المواطنين لحل القضايا، وإنما تحويلها الى القضاء في جنوب الضفة الغربية، أذكر أمثلة على ذلك؟

رابعاً: الفرق بين دور العشائر الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية وبين شمال ووسط الضفة الغربية.

21) هل يوجد برأيك اختلاف في الأسباب التي يتوجه بها المواطنين الى وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية، عنها بالشمال والوسط؟

22) هل تعتقد أن قوة وسلطة وجهاء العشائر في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية أقل من مناطق جنوب الضفة الغربية؟وضح بأمثلة؟

23) ما هي الإجراءات التي تختلف في الإحتكام لوجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية عنها في وسط وشمال الضفة الغربية؟ وضح بأمثلة؟

خامساً: المعيقات التي يمكن أن تحد من دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي في جنوب الضفة الغربية، بعد دخول السلطة الفلسطينية.

24) هل يعتبر وجود أحد وجهاء العشائر في تنظيم من التنظيمات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية عاملا معيقا أم مساعدا لدورهم في الضبط الاجتماعي؟ ولماذا؟ وضح بأمثلة؟

25) كيف تقوم الأجهزة الأمنية بالتدخل في عمل وجهاء العشائر في جنوب الضفة الغربية؟أذكر أمثلة؟

26) كيف يمكن أن تكون صلة القرابة لأحد وجهاء العشائر مع الأجهزة الأمنية عائقا أمام حل بعض المشاكل؟ أذكر أمثلة؟

27) هل يمكن أن تدخل المصالح المادية في الحكم لدى وجهاء العشائر في مناطق جنوب الضفة الغربية؟ أذكر أمثلة؟

28) ما هي الأسباب التي تؤدي الى تدخل كبار العائلات في جنوب الضفة الغربية في الحكم العشائري في التأثير على وجهاء العشائر ؟ أذكر أمثلة؟

29) كيف يعيق الإحتلال تنفيذ بعض الأحكام التي تصدر من قبل وجهاء العشائر او لجان الإصلاح؟ أذكر أمثلة؟

30) كيف يمكن أن يشكل عدم تفهم الأفراد لطبيعة عمل وجهاء العشائر والتعاون معهم عائقا امام الحلول في العديد من القضايا؟ أذكر أمثلة؟

THE ROLE OF THE LEADERS OF THE PALESTINIAN CLANS IN THE SOCIAL CONTROL IN THE VILLAGES OF THE SOUTH OF THE WEST BANK AFTER THE ENTRY OF THE PALESTINIAN AUTHORITY FROM THE POINT OF VIEW OF THE ELDERS OF THE TRIBES.

By:

Iyad Abdallah Erekat

Supervisor

Dr. Mohammed Fayez Al Tarawneh,prof

ABSTRACT

This study aims to investigate the role of clans' elders of social control in the villages of the southern West Bank. In addition, the obstacles hindering their role are taken into consideration in this study. Toward that end, a qualitative analysis was adopted in this study, and a simple random sample was undertaken to meet the study objectives. The study used primary data of interviews were conducted with clans' elders in the villages of the southern West Bank.

The thesis comes up with different conclusions. One of the most important conclusions revealed that the role of clans' elders of social control in the villages of the southern West Bank is still available, even after the coming of the Palestinian Authority. Added to this, families, schools, media, and law have significant role as control and supporting systems for the role clans' elders.

This study will also clans' elders provide decision makers with important information on how to overcome the obstacles faced by clans' elders in social control in the villages of the southern West Bank. It revealed that all clans' elders are with different directions of their opinions. Citizens properly do not go to the Palestinian courts except some critical issues such as murder. A mismatch between formal and informal clans' elders regarding intervention of the Palestinian political factions and Palestinian police is still available in these regions. However, Council of clans is necessary to be developed in Palestine, and it is recommended to be working independently.

In addition, more studies on obstacles the role of clans’ elders are necessary to be taken into consideration for future research.